الفهرس

حوار

مع نور،
الكرة المستطيلة تقود
إلى الوسط الجمعوي
32

الوضع

مؤسسة الحسن الثاني
للمغاربة المقيمين
بالخارج
6

友誼

الجالية الصينية المغتربة :
فاعل اقتصادي
وثقافي أساسي
19

جالية الجهة الشرقية بالخارج :
مساهمة حاسمة
في التنمية الجهوية
40

إفتتاحية

شرقي وغربي في نفس الوقت
2

الوضع

الإستراتيجية الحكومية
لتعبئة المغاربة المقيمين بالخارج
محمد عامر
الوزير المكلف بالجالية المغربية المقيمة
بالخارج
3

مؤسسة الحسن الثاني
للمغاربة المقيمين بالخارج
عمر عزيمان
الوزير المنتدب بمؤسسة الحسن الثاني
6

نساء وهجرات مغربية ثورة هادئة
إدريس اليازمي
رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
9

إضاءات

المبادرة المشتركة الاتحاد الأوروبي الأمم
المتحدة حول الهجرة والتنمية
استر زاباتا
مركز اتصال المبادرة المشتركة هجرة وتنمية
11

الدفقات المالية للمغاربة
المقيمين بالخارج في صميم
مساهمة متعددة في التنمية
الأستاذ.م. شافقي
مديرية الدراسات والتوقعات المالية
وزارة الاقتصاد والمالية
14

الجالية الصينية المغتربة
فاعل اقتصادي وثقافي أساسي
سعادة كسو زنكهو – سفير الصين بالمغرب
19

من أجل حياة جيدة ونمو جيد
بصورة مشتركة
فيليب مورو
وزير دولة، مستشار، عمدة مولنبيك – سان جون
21

علامات

الهجرة والتنمية
بالجهة الشرقية : الوضعية
عبد السلام الفتوح
مدير القطب الإقتصادي، مؤسسة الحسن الثاني
للمغاربة المقيمين بالخارج
24

اللاتماثل الجهوي والهجرات
محمد لكسير
مسئول عن مركز دراسات حركات الهجرات
المغاربية، جامعة محمد الأول لوجدة
28

حوار

عبد اللطيف بنعزي
لاعب شهير دولي للكرة المستطيلة
رئيس جمعية نور
مع نور،
الكرة المستطيلة تقود إلى الوسط الجمعوي
32

سيزام تغدي الصداقة الفرنسية المغربية
فيليب كلينهنتز
صحفي بجريدة l'Est Républicain
(جريدة جهوية فرنسية)
34

صندوق الاستثمار للجهة الشرقية
وقصص نجاح الجالية المغربية
عبد الكريم مهدي
المدير العام لفيروجيست
37

جالية الجهة الشرقية بالخارج :
مساهمة حاسمة في التنمية الجهوية
توفيق بودشيش
اقتصادي، مدير قطب التعاون الدولي
والإنعاش الاقتصادي وكالة الجهة الشرقية
40

الجالية المهاجرة والعودة
بين الأسطورة والواقع
جمال بالاحرش
المدير العام MANPOWER
رئيس اللجنة الاجتماعية للكنفدرالية
العامة للمقاولات بالمغرب
46

مساهمة المغاربة بفرنسا في تنمية
المغرب نموذج الجهة الشرقية
زهير بنحمو
باحث مشارك في كرسي البحث
في مجال الهجرة والاثنية والمواطنة
جامعة كيبيك بمونريال
48

Oriental.ma

مدير النشر : محمد المباركي • مدير التحرير : توفيق بودشيش • سكرتارية التحرير : مريم الناوي، ماجد السلاوي
الترجمة إلى العربية : أبدر المريني • التصميم : MPCOM • رقم الإيداع القانوني : 24/07 • ISSN : في تقيد التحضير
وكالة الجهة الشرقية : 12، زنقة المكي بيطاوري – السويسي – الرباط
الهاتف : 80 35 63 37 5 (212+) • فاكس : 80 35 63 37 5 (212+) • الموقع : www.oriental.ma

لا تلزم الآراء المنشورة إلا أصحابها.

وكالة الجهة الشرقية

إفتتاحية

شرقي وغربي في نفس الوقت

يقدر عدد المهاجرين من كل الجنسيات، مواطنين كانوا أم لا لبلدان الإستقبال حاليا بأكثر من 600 مليون شخص عبر العالم، أي قرابة 10% من ساكنة العالم. وعلماء الديموغرافيا يسمونهم «الشتات» وهي تسمية علمية نفضل مقابلها، نحن، تسمية القلب : فمهاجرونا نحن، هم مغاربة بكل بساطة.
لأنهم من عندنا ... ومن هناك أيضا. وهم لا يكونون مجموعة متجانسة، فهم مختلفون بالنظر للجهات المتحدرين منها، ولتكوينهم، ولبلدان الإستقبال، والقطاعات التي يشتغلون بها، ومستوى عملهم أو وضعهم المقاولتي، والجيل الذي ينتمون إليه أيضا : وتنوعهم يشبه المغاربة الذين بقوا بالوطن. ومع ذلك، فإننا نتحدث عنهم كما لو كانوا يمثلون جهة جديدة للمملكة، أكثر اتساعا (شبه عالمية في الواقع) وتتحدث لغات عديدة، بالإضافة إلى ذلك.
وهم مثار أحلام البعض (لاسيما حينما يتحقق النجاح) وأحيانا فهم يُقلقون، لأن الهجرة ليست بالأمر الهين وتعمل في داخلها تمزقاتها. وفي نهاية المطاف، أصبح ضروريا أن تنكب ORIENTAL.MA على هذا الملف، لأن كل الملاحظين يعتبرون بأن قرابة ثلث المهاجرين المغاربة ينحدرون من جهتنا.
فإذا بين الإستيهام والحقيقة، والأمل الحقيقي والإنتظار الواقعي : ما هي وما يمكن أن تكون غدا المساهمة المتطوعة والمتحمسة لمغاربتنا المقيمين بالخارج في التنمية الجهوية للمنطقة الشرقية ؟ كيف يمكن أن نشركهم بشكل أفضل في الحركية التي أحدثتها المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، والعمل على جعلهم يسهمون في الإنطلاقة الجديدة ويستفيدون في المقابل من ثمارها ؟ إنه سؤالنا المحوري في هذا العدد والإجابة عنه تحدد نجاعة التدخلات من أجل تعبئة مواطنينا بالخارج.
عادة، نعود لنتحدث عن الوزن الإقتصادي للجالية وعن الطريقة التي تؤثر بها قرارات استثمارها على اقتصادنا. لكن هذه المقاربة المحاسباتية ليست منقصة أو مجحفة، لأننا نضعها ضمن قراءة شمولية، حيث الأبعاد الإجتماعية، والمجتمعية والدينية هي أيضا مدمجة لا سيما بواسطة التواجد النشيط في الميدان وبالقرب من الأشخاص لمؤسسة الحسن الثاني، تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم. والأوجه العملية للعلاقة بالبلد تجد أيضا في إطارها تسهيلات ودعما، في حين تتفرغ مؤسسة محمد الخامس بشكل أساسي لموسم الصيف. وتستكمل الوزارة المكلفة بسياسات الهجرة والمجلس الإستشاري للمغاربة بالخارج جهازنا الوطني العمومي.
كما أن هناك العديد من المبادرات تنبع من المجتمع المدني، ومن شخصيات مغربية ذات صيت (كالرياض الدولي عبد اللطيف بنعزي) أو مواطنين عاديين يعبرون عن ارتباطهم بمنطقتهم الأصلية (كمحمد المراكشي، المولود بوجدة) أو أيضا منظمات غير حكومية مغربية وأجنبية والتي غالبا ما تواكب شراكاتها هيئات التعاون اللامركزي. وأمام تطور إستراتيجيات الهجرة والتنمية المشتركة، وخاصة الأوروبية، فإن مؤسساتنا، نشيطة. وأمثلة « الهجرات الدائرة »، المتحكم فيها، تظهر بأن مصالح دول الإستقبال ومصالح المملكة لا يتناقضان. فالإتفاقيات المشهورة وأحيانا الأسطورية، رابح–رابح، يمكن أن تحصل في هذا الميدان وأن تجد إطارا، كالمبادرة المشتركة الأمم المتحدة / الإتحاد الأوروبي.
وبقدر ما أصبح هذا الملف حساسا، بقدرما أصبحت طريقة معالجته تتحسن. والإستراتيجية الحكومية تطورت، معتمدة على دراسات دقيقة تحدد بشكل أفضل غنى، وتعقيد، وإمكانات الجالية (نتحدث هنا عن كفاءات، أو عن محتوى تكنولوجي، أو أيضا عن خبرة تسييرية) وكذا كيفية تسهيل مساهماتها لفائدة التنمية الجهوية. فالجالية–الجهة : ثنائي ينبغي أن يفرض نفسه أيضا على أساس رابح–رابح.
نشكر كل الكتاب الذين أفادونا بآرائهم الثاقبة من خلال دراستهم أو الذين اظهروا بالمثال المبادرات التي تكللت بالنجاح. الشكر أيضا للذين يسمحون لنا بإلقاء نظرة مفيدة عن آراء أجنبية حول جاليتنا.
بالجهة الشرقية، حقبة جديدة تبدأ، وجهَتُنا بواسطة الانترنيت بالخصوص، تلج تدريجيا إلى تواصل فوري مع باقي العالم. فإذا شكرا أيضا إلى جاليتنا الجميلة.

محمد امباركي
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية

الإستراتيجية الحكومية لتعبئة المغاربة المقيمين بالخارج

محمد عامر
الوزير المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج

الإنسان هو أغلى كنز :
فتدبير التنمية هو قبل كل شيء تأمين الموارد البشرية.
وبالنسبة لأية حكومة كيف يمكن لها تجاهل منجم كفاءات مواطنيها ولو كانوا يقطنون خارج الحدود ؟
بالمغرب، نعمل على تقريب المعرفة الدقيقة للهجرة المؤهلة مع حاجيات القطاعات الأكثر ديناميكية، والتي تحتاج إذا أكثر للكفاءات.

يعتبر المغاربة المقيمون بالخارج اليوم فيما يخص المهاجرين المؤهلين، في نفس الوقت كعناصر تنمية ببلدانها الأصلية ولتغييرات إيجابية في المجتمعات المستقبلة. وهم يلعبون دورا هاما في تعزيز التعاون بين المجتمعات الأصلية والمجتمعات المستقبلة. وهم يقدمون لها إسهامات ايجابية. وفي سياق العولمة، يمثل المهاجرون المؤهلون إمكانات غير مستغلة لنمو بلدانهم الأصلية . ففي بلد كالمغرب، فإن الجالية المؤهلة في بلاد الغربة تظل غير مستكشفة بشكل كبير. وقد وعت السلطات العمومية للبلدان المصدرة لليد العاملة بأن العدد المرتفع للمقيمين بالخارج وتغير الوضع الاقتصادي يمثلان إمكانات للتنمية. وهي تضع استراتيجيات وبرامج ترمي إلى كبح هروب الأدمغة والى الإحتفاظ بالمهنيين المؤهلين، أو على الأقل تمكينهم من المساهمة في تنمية بلادهم. والمغرب لا يشكل استثناءا في مجال تعبئة الكفاءات حيث أنه ضحية نزوح كثيف للأدمغة نحو الخارج.

وخلال السنوات الأخيرة، أعلن المغرب عن رغبته في تعبئة موارد جاليته المقيمة بالخارج، وخاصة تلك المتعلقة بالكفاءات التي ينبغي تجنيدها لخدمة تنمية البلاد. وهذه المقاربة الجديدة تترجم النظرة الجديدة للحكومة اتجاه الجالية المغربية المقيمة بالخارج والتي لم تعد تعتبر فقط كمصدر أموال بالنسبة لبلدها الأصلي، بل كفاعلة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه التعبئة ترتكز على تشبيك الكفاءات.

لذا، وبالنسبة للمغرب، تشكل الجالية المغربية المقيمة بالخارج ثروة أساسية

السيد محمد عامر، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول يترأس المنتدى الأول البلجيكي المغربي للكفاءات

وهذه الثروة هي أولا وقبل كل شيء بشرية، لأن التنمية البشرية تنبثق من الاغتناء المتبادل للثقافات والتجارب المختلفة. وفضلا عن الإسهامات الإيجابية جدا التي قدمتها الجالية والتي مازالت تقدمها، يتوجب الاستفادة من خبراتها من أجل تجسيد برامج تنموية بالمغرب.

مسلحا بهذه المعطيات، اختار الوزير المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، بأن يجعل من تعبئة الكفاءات أحد المحاور ذات الأسبقية لمخططه الخماسي 2008-2012. فالموارد المالية، وإمكانات الاستثمار وكفاءات 3 000 000 مغربي مقيم بالخارج، تمثل موارد تتطلب إقامة إستراتيجية وطنية تعود بالفائدة على المغاربة المقيمين بالخارج وعلى المغرب في نفس الوقت. وبالفعل، فإن الخبرة الغنية والمتنوعة المتراكمة من طرف الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، بوسعها أن تساهم بشكل إيجابي في مسلسل تنمية البلاد. فكيف يمكن إذا الاستفادة أكثر من المغاربة المقيمين بالخارج ؟ كيف يمكن ربط صلات بين الكفاءات المغربية انطلاقا من بلدان الاستقبال والمؤسسات الوطنية التي ترغب في هذه الخبرة، بشكل فعال وشفاف ؟ كيف يمكننا أن نجعلهم يساهمون، ويشاركون أكثر في اتخاذ القرار الاستراتيجي على صعيد الأوراش الكبرى...؟

إستراتيجية تعبئة الكفاءات

من هذا المنظور وعلى أساس دراسة تمت في يونيو 2009، باشرت الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج في إعطاء الانطلاقة لإستراتيجيتها لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إنعاش دور الجالية المغربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتعتمد على إعداد مخطط عملي يرمي إلى تعبئة

كفاءات شابة مغربية بالخارج : التعبئة من أجل الوطن

الكفاءات الوطنية المهاجرة وتقييم مهاراتها وتجاربها المهنية لفائدة المغرب.

وقد شكلت جامعة الخريف الأولى للكفاءات المغربية بألمانيا والتي انعقدت بألمانيا يومي 20 و21 نونبر 2009، الانطلاقة الرسمية لهذه الإستراتيجية التي ترمي بشكل ملموس، دائم وفعال إلى إشراك الكفاءات المغربية بالخارج في مسلسل تنمية المملكة. وهذا اللقاء كان هدفه الاستفادة من الكفاءات المغربية المقيمة بألمانيا، وخاصة في مجالات التكنولوجيات المتطورة كتكنولوجيات الإعلام، والملاحة الجوية، وصناعة السيارات، والطاقات المتجددة، والبيئة، والطب والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وقد كانت هذه الجامعة التي نظمت على شكل ورشات عمل مناسبة لتقديم مشاريع الشراكة المغربية الألمانية ولتعبئة عملية لمختلف الفاعلين الوطنيين، العموميين والخواص. وقد شارك العديد من المانحين وخاصة التعاون الألماني في هذا الملتقى من أجل المساهمة في التركيبة المالية لبرنامج المشاريع الذي سيتم الاتفاق عليه.

وبما أننا متأكدون بأن نقل الخبرات يمكن أن يصبح أكثر فعالية إذا أدرج ضمن نظرة شمولية للتنمية – كما هو الحال بالصين حيث تظهر مساهمة الجالية الصينية بشكل واضح في برامج التنمية الخماسية للبلاد – نظن أن مشاركة الجالية المهاجرة بوسعها أن تتخذ أشكالا متنوعة وأنه يتوجب محاولة تنويع طرق التحويلات وتجنب توجيهها في قناة مؤسساتية واحدة.

إن الإستراتيجية الجديدة تسعى إلى أن تكون وطنية وأفقية وهي لا ينبغي أن تكون مقتصرة على الوزارة المكلفة بالجالية المغربية، بل ينبغي أن تضم، في إطار شراكة فاعلة، مجموع المتدخلين العموميين والخواص الذين يعملون في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. إنه المبدأ الأولي لإستراتيجيتنا. وانطلاقا من ذلك ولجعل هذه الإستراتيجية عملية، حددنا شكلها، ومقاربتها وأدواتها.

طرق تشاورية لإدماج الكفاءات المهاجرة

يتمثل الشكل الأول الممكن لإدماج الكفاءات

المهاجرة في عقد تحالفات مع مجموع الجمعيات النشيطة في ميادين تحويل الكفاءات حسب مجالات التحويلات أو بلدان الإقامة. وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا عبر التزام على المدى الطويل بين السلطات العمومية المكلفة بتدبير قضايا الهجرة وسياسات التنمية، بواسطة إدماج جمعيات المهنيين في مختلف مراحل صياغة السياسات القطاعية للتنمية. وعلى رزنامات التعاون أن تكون واضحة، من أجل خلق أجواء ثقة بين السلطات العمومية والجمعيات المستقلة التي تصر بقوة على استقلاليتها.

وهناك شكل ثان قريب من الأول يرمي إلى دعم مشاريع وبرامج تحويل معارف جماعية بدأتها أو فعلتها منظمات الجالية وأعضائها، حسب مجال اختصاصها أو بلدان إقامتها. وهذه العمليات حينما يتم تصنيفها يمكن أن تستفيد من دعم مؤسساتي فوري. وهذا يفرض وجود سياسة تواصلية دائمة بين جمعيات الجالية والمؤسسات المغربية المكلفة بمسائل الهجرة وبسياسات التنمية. وهذا الملتقى يندرج في هذا الإطار.

مقاربة قطاعية

إن المقاربة التي نقترح تسعى أن تكون قطاعية : فلكل مخطط قطاعي، يمكن اقتراح توصيات خاصة، لكن توصيات مشتركة يمكن أن تحدد وتعكس مقاربة مشتركة تتخذ لكل مخطط على حدة.

وتتمثل المرحلة الأولى في تصنيف كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج حسب بلد الإقامة وحسب القطاع. ويمكن أن يتم هذا العمل بمساعدة المستشارين الاقتصاديين بالسفارات والجمعيات المهنية للجالية.

وهذا التخريط سيعتبر قاعدة معطيات لكل العمليات الموالية.

أما المرحلة الثانية فتتمثل في التعبير عن الحاجيات من الطاقات البشرية في القطاعات المشار إليها أعلاه. وسيمكن تحليل الدور الممكن لأفراد الجالية بالنسبة لكل قطاع، ويمكن تحليل الكفاءات المتوفرة من التعرف على الحاجيات.

وتفرض أرضية منتدى الكفاءات المغربية بالخارج (FINCOME) نفسها كأداة موجودة صالحة للتعبير عن الحاجيات في مختلف القطاعات، حيث أن مهمتها تكمن في اللجوء إلى مختلف كفاءات الجالية المغربية

العديد من الكفاءات الفكرية متواجدة خارج أرض الوطن

لإنجاز مهام في عين المكان أو عن بعد، في إطار الدعم أو ضمن برامج تنموية. كما أن المنتدى بإمكانه أن يصلح كقاعدة لنشر المعلومات المتعلقة بكل المخططات القطاعية للحكومة.

وفي الختام، ينبغي التأكيد على أن المغرب يتوفر في شخص مواطنيه بالخارج على منجم للكفاءات تتميز بتنوعها وبحيويتها وبكفاءتها العالية، مما يدعو إلى إدماجها بشكل أفضل ضمن الموارد البشرية التي على المغرب أن يعتمد عليها.

الجالية المهاجرة والكفاءات : خميرة التنمية

لقد تغيرت طبيعة الهجرة خلال هذه السنوات الأخيرة، والجالية المهاجرة هي أكثر فأكثر تكوينا وكفاءة. ولكونها أكثر اندماجا، فإن مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلدان الاستقبال تتزايد يوما عن يوم. وقد أصبحت المهن العلمية، والثقافية والتدبيرية ذات المؤهلات العليا تشمل 17% من المغاربة المقيمين بالخارج، بينما 54% ينشطون في مهن وسيطة في ميادين كالصحة، والاتصال، والتدبير والتجارة. أما المهن ذات المؤهلات المتدنية أو المنعدمة، فلم تعد تمثل إلا 28% من المجموع.

وتساهم الكفاءات العلمية المهاجرة بقوة خلال السنوات الأخيرة في «التحويلات المعكوسة» لفائدة المغرب في ميادين التكوين والبحث. كما أن إسهام الجالية المهاجرة يبدو أساسيا في مجال الاستثمار وخلق فرص الشغل.

كل هذه الأسباب تجعل أننا لا يمكننا أن نتجاهل هذا المصدر من المهارات، ومن التضامنات، ومن الموارد البشرية والاستثمارات بالنسبة للمغرب. والشبكات المغربية بالخارج العديدة والمنظمة جيدا في الغالب تنسج روابط وثيقة مع بلدها الأصلي. وهي تشكل شبكة فعالة على كل عمل تعبوي أو إعادة إدماج كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج أن يعتمد عليها. فكل مغربي ينبغي أن يتوفر على المعلومات المتعلقة بكل هذه البرامج، وإذا رغب في ذلك، أن يشرك في الحركية الاقتصادية والاجتماعية الجارية في بلاده.

مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج

عمر عزيمان
الوزير المنتدب بمؤسسة الحسن الثاني

منذ 1996، وتحت الرئاسة المستنيرة والفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم، تطور مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج برامج تدعم أسس الهوية، من جهة، وتقدم الحلول العملية لأولئك الذين أصبحوا جراء البعد والحياة داخل نظامين مجتمعين مختلفين يعانون صعوبات. والمؤسسة تتبنى طريقة تطورية وقريبة من المستفيدين.

إن الهجرة الدولية تعتبر دون شك عنصرا أساسيا في الحياة الإجتماعية والإقتصادية لعصرنا. وقد أصبحت كل حكومة تسعى للتوفر على الوسائل الضرورية للتحكم في وضعية الهجرة التي تهمها، حتى تتمكن من تدبيرها لفائدتها ولفائدة مهاجريها.

بالنسبة للمغرب، أصبحت الجالية المهاجرة تمثل اليوم عشر الساكنة الإجمالية. وهي تشكل ثاني المجموعات غير الأوروبية في العديد من البلدان الأوروبية، وخاصة بلجيكا، وإسبانيا وإيطاليا. كما أنها تتواجد في كل أقطار العالم تقريبا وتتحدر بنسب مختلفة من كل مناطق المملكة. وأكثر من نصف العائلات المغربية تضم فردا واحدا في المتوسط مقيما بالخارج.

وهذا يدل على أهمية هذه الجالية وأثرها على المجتمع المغربي، وهذا أيضا يستشعر أهمية الرهان الذي تمثله على الصعيد الوطني والدولي، وكذا الأهمية الرئيسية التي تمثلها الاستجابة الملائمة لتطلعاتها. ووعيا منذ مدة طويلة بحقيقة هذه الرهانات، فقد أدرجت السلطات العمومية المغربية مسألة الجالية المغربية المقيمة بالخارج بين أولى أولويات الأمة. كما أن البحث عن الوسائل الأفضل للدفاع عن مصالحها متواصل بفضل الأهمية المخصصة لها على أعلى مستوى.

وهكذا، وخلال العقدين الأخيرين، تم بشكل منتظم تعزيز الآليات المؤسساتية المكلفة بالمغاربة بالخارج. وهي اليوم تعبأ :

- قطاعا وزاريا لتنفيذ السياسات العمومية في مجال الهجرة ؛
- مؤسسة محمد الخامس التي تخصص للمهاجرين حصة هامة من أنشطتها خلال الفترة الصيفية ؛
- مجلس الجالية المغربية بالخارج، الذي يوفر لهم منبرا للتعبير ويعرض على أنظار صاحب الجلالة توصياته وآرائه ؛
- مؤسسة الحسن الثاني المخصصة لهم بشكل كامل.

وهذه الأخيرة تمثل دعامة هذه المنظومة

سمو الأميرة للا مريم خلال مؤتمر، تتابع باهتمام بالغ قضايا المغاربة المقيمين بالخارج

على الصعيد العملياتي. وهذه المؤسسة التي أحدثت سنة 1990 بمقتضى قانون 19-89، وضعت تحت رئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم سنة 1996. وهي تعبأ 671 شخصا، منهم 551 بالخارج.

وقد تم تحديد مهام المؤسسة بمقتضى نصوص يتم تكييفها بشكل منتظم على أساس توجيهات أو أوامر ملكية. وقد مكنها ذلك من خلق أفضل انسجام بين برامجها وانتظارات الجالية.

وقد دفع بحث متميز قامت به المؤسسة إلى استكشاف مواضيع عديدة تتعلق بوضعية المغاربة المقيمين بالخارج، قناعة منها بأنه من الضروري التعرف عليهم أفضل من أجل خدمتهم أحسن. وقد شكلت الأعمال التي قام بها أو قادها مرصدها بمساعدة أحسن الخبراء، مصدرا ثمينا للمعلومات مكن في ميادين عديدة، من فتح أوراش جديدة، ومن اقتراح أعمال أو من تنفيذ برامج جديدة.

وهكذا، تطورت شعب جديدة انطلاقا من القاعدة التي يُمثلها الفصل الثاني من القانون 19-89 المحدث للمؤسسة، والذي ينص بالخصوص، بأن المؤسسة «تعمل للحفاظ على الروابط الأساسية التي تربط مغاربة الخارج بوطنهم ومساعدتهم على تجاوز الصعوبات التي تعترضهم نتيجة هجرتهم».

ويتمحور العمل الذي تقوم به المؤسسة اليوم حول سبعة برامج تشمل العديد من الميادين : الثقافية، القانونية، الإقتصادية والإجتماعية.

تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية (ELCO)

يعتبر تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأطفال الجالية المغربية المقيمة بالخارج في مركز اهتمامات المؤسسة :

- نظرا، أولا، للأهداف الأساسية التي وضعتها لنفسها والمتمثلة في المحافظة على الهوية الثقافية لأطفال الهجرة وتدعيم روابطهم مع المجتمع الأصلي ؛
- ثم، بسبب الإهتمام الذي يثيره هذا البرنامج لدى مواطنينا بالخارج الذين يطالبون دائما بالمزيد.

ويجند هذا البرنامج اليوم 525 مدرسا ويستفيد منه أزيد من 65 000 متعلم بثمانية بلدان.

الإقامة الثقافية

تعد الإقامة الثقافية كامتداد طبيعي لبرنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية (ELCO). وهو يوفر للمشاركين أي لأطفال المهاجرين، الذين يتراوح عمرهم ما بين 9 و14 سنة، فرصة اكتشاف أو إعادة اكتشاف ثروات الثقافة الأصل في أبعادها المتعددة. وهذا البرنامج، الذي تم إغنائه بميثاق جودة ونمو متميز لعدد المشاركين، استفاد منه هذه السنة أزيد من 1 000 طفل قادم من 24 بلد.

عن مجموع أعمالها، تلقت سمو الأميرة للا مريم تذكار "النساء الرائدات العالميات" من يد السيدة سيمون فيل، الرئيسة السابقة للبرلمان الأوروبي

التنشيط الديني

تكتسي القضايا ذات الطابع الديني أهمية خاصة بالنسبة للجالية المغربية المقيمة بالخارج كما بالنسبة للمؤسسة، حيث أن الإسلام يمثل مكونا أساسيا في الهوية المغربية. والأهمية المخصصة للقضية الدينية تبرز بالملموس بكثرة المساجد، والجمعيات والمراكز الدينية التابعة للجالية المغربية، مما يجعلها، في العديد من الدول، الجالية الأولى من حيث الهياكل المنظمة في الميدان الديني. وانطلاقا من هذه الخاصية، فقد سهرت المؤسسة على هيكلة عملها في الميدان الديني حول برنامجين :

- البرنامج الدائم للتوجيه الديني، والذي عهد إلى واعظين مقيمين، عهدت إليهم مهمة رئيسية تتمثل في تأطير الأئمة في المساجد والمراكز الإسلامية التابعة للجالية المغربية التي ترغب في ذلك ؛
- برنامج «موسمي» ينظم خلال شهر رمضان وبمناسبة بعض الأعياد الدينية، والذي يتمثل في وضع رهن إشارة الجالية المغربية القيمة بالخارج، الكفاءات اللازمة للتأطير والتنشيط الديني.

وقد جند برنامج 2010 ما مجموعه 220 واعظا موزعا على 14 بلدا.

المساعدة القانونية

منذ 1998، كانت المؤسسة دوما الوجهة الرئيسية لشكايات المغاربة المقيمين بالخارج.

وقد تم الإرتقاء بهذا الدور إلى مهمة ذات أسبقية منذ الخطاب الملكي لـ 20 غشت 2001، الذي كلف المؤسسة بالعمل على الحل السريع للنزاعات الإدارية والقضائية الضرورية للمحافظة على حقوقهم وحماية ممتلكاتهم، وذلك بتنسيق مع السلطات العمومية المعنية.

وهذا النشاط يعرف نجاحا منقطع النظير عند الجالية. وقد هم إلى حد الساعة 813 54 مغربيا مقيما بالخارج. وبنك المعلومات المخصصة له هي منجم معلومات حول الصعوبات التي يتعرض لها المغاربة المقيمون بالخارج (الإدارات، العدل، الخ.).

العمل الإجتماعي

تستهدف المساعدة الإجتماعية للمؤسسة بالأساس الأشخاص المحرومين (المعرضون لآفات، مرض أو متوفون)، والأشخاص فاقدي الحرية. وهذه المساعدة تمنح حسب كل حالة، بطلب من المعنيين، أو عائلاتهم، أو الجمعيات أو التمثيليات الدبلوماسية أو القنصلية.

وبعض المرضى المصابين بمرض عضال والمقيمين بالخارج يحظون بالعناية السامية لصاحب الجلالة، الذي يستقبلهم بالقصر الملكي بمناسبة كل عيد عرش.

ويمكن تلخيص العمل في هذا المجال في ثلاث أنواع من التدخل :

- إعادة المرضى أو الأشخاص في حالة صعبة إلى أرض الوطن ؛
- إعادة جثامين الأشخاص المحتاجين إلى أرض الوطن ؛
- مساعدة الأشخاص في حالة اعتقال، والمتمثلة في تنظيم برنامج بالتعاون مع أئمة مغاربة وجمعيات الجالية وبتنسيق مع التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية التي ترغب في ذلك، لتوزيع المصاحف والحلويات التقليدية خلال شهر رمضان.

الإنعاش الإقتصادي

وعيا منها بضرورة مصاحبة المغاربة المقيمين بالخارج الراغبين في المشاركة في التنمية الإقتصادية لوطنهم عبر الإستثمار في القطاعات الحيوية وتحويل ادخارهم، فقد وضعت المؤسسة بنية مخصصة لهذه الغاية. وتتمثل مهمة هذه البنية في مساعدة أعضاء الجالية الذين يتوفرون على مشاريع استثمارات بالمغرب على التغلب على الصعوبات وفي مواكبتهم في إنجاز مشروعهم. وتتمثل أنشطة هذا القطب في :

- دراسة اقتصادية لطلبات الإستثمار ؛
- الإستقبال والتوجيه ؛
- تتبع المحيط الإقتصادي ؛
- تتبع تطور تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ؛
- مبادرات من أجل تشجيع الإستثمار ؛
- قيادة أو مشاركة في أنشطة البحث، أو اللقاءات الوطنية والدولية المتعلقة بهذه المسألة.

التعاون والشراكة

لقد أحدث قطب التعاون والشراكة في إطار إعادة هيكلة المؤسسة، من أجل تنمية برامج التعاون مع مؤسسات المغاربة المقيمين بالخارج، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية التي تهتم بالهجرة وبالمهاجرين المغاربة على وجه الخصوص. ويتم تجسيد هذه الشراكة بالخصوص في مجال الأنشطة الثقافية، والإجتماعية، والعلمية والبيداغوجية مع مجموعات وأشخاص ذاتيين. وهذه الشراكة تلقى نجاحا متزايدا لدى المغاربة المقيمين بالخارج.

وبعض من هذه البرامج أصبحت «تقليدية» ويتم توسيعها لتشمل «مستهدفين» من المستفيدين الجدد أو تستعمل تكنولوجيات جديدة. وهكذا :

- سيمكن برنامج للتدريس عن بعد من تعليم اللغة العربية بواسطة الأنترنيت ؛
- سيعزز التنشيط الديني الموسمي بوضع رهن إشارة الجمعيات التي ترغب في ذلك، محاضرين أومادحين بمناسبة مختلف المناسبات الدينية ؛
- يضع القطب الإقتصادي دينامية جديدة لتدعيم ريادته في ميدان الهجرة وتنميتها.

وقد تم إنضاج كل هذه المسائل من خلال أشغال نموذجية أفضت إلى نتائج مقنعة. وسوف تمكن أشغال أخرى، بلغت مستويات تصور مختلفة، عما قريب، من وضع برامج مهيكلة في ميادين لم تسبق إلى حد الآن تغطيتها إلا قليلا، كالأشخاص المسنين، والشباب والنساء، والمغاربة غير المسلمين، وكذا الأشخاص في وضعية هشة.

سمو الأميرة للا مريم تزور مؤسسة المعارف للتربية بأمستردام

نساء وهجرات مغربية
ثورة هادئة

إدريس اليازمي
رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

من بلد أوروبي إلى آخر، أصبحت النساء تمثل غالبا ما بين ثلث إلى قرابة النصف من المهاجرين القادمين من المغرب. وهذا التأنيث في موجات متتالية غير في العمق طبيعة الهجرة المغربية وأثر بقوة على سلوكاتها. وهو يحمل في طياته تحديات جديدة لا تغيب عن مجلس الجالية المغربية بالخارج.

عرفت الهجرة المغربية، التي ظلت لمدة طويلة مرتكزة على بعض دول شمال–غرب أوروبا (خاصة فرنسا، ولكن أيضا بلجيكا وهولندا وبصورة أقل ألمانيا)، خلال العقود الأخيرة، تطورا ديمغرافيا متواصلا، في نفس الوقت التي أوقفت فيه الدول الأوروبية، في أواسط السبعينات، هجرة العمل. وبشكل موازٍ، ارتفعت نسبة تعلم وتأهيل المهاجرين تدرجيا ولم تتوقف القاعدة الاجتماعية لهذه الهجرة عن التوسع لتشمل اليوم مجموع الطبقات الإجتماعية ومجموع جهات المملكة. وتعميم الهجرة هاته صاحبته شمولية من حيث الوجهات. كما تعرف الهجرة التي تعممت وأصبحت شمولية، مسلسلا متقدما جدا للاستقرار. ويشكل المغاربة اليوم إحدى أهم الجاليات بفرنسا وبلجيكا، وهولندا، وايطاليا واسبانيا. وفي هذين البلدين الأخيرين، أصبح المغاربة يشكلون الجالية الأجنبية الأولى، إلا أن أهم التحولات العميقة هي، لا ريب، بروز الأجيال الشابة وارتفاع نسبة النساء من بين المهاجرين . وسوف نتحدث هنا عن هذه النقطة الأخيرة.

التجمع العائلي : الموجة الأولى للتأنيث

إلى نهاية الستينات وبداية السبعينات، كانت غالبية المهاجرين المغاربة رجال، بمفردهم، وشباب وعزاب. فحسب البحث حول المغاربة المقيمين بالخارج المنجز سنة 2000، حوالي 78% من المهاجرين كان عمرهم يقل عن 30 سنة عند سفرهم و 65% كانوا عزاب. واليوم، فإن أزيد من 90% منهم يبلغون من العمر 30 سنة فأكثر، وأزيد من 86% هم متزوجون. وفي الوقت الذي كان 90% يتوجهون بمفردهم إلى الخارج، فإن 65% يعيشون اليوم في إطار عائلي مع أطفالهم. ونتيجة نمو التجمع العائلي، تعرف الهجرة تغيرات اجتماعية وديمغرافية مع تطورات ثلاث أساسية : شيخوخة الأجيال الأولى، التأنيث والتشبيب، مع ظهور أجيال مزدادة في مجتمعات مختلفة عن المغرب. وكنتيجة عن الموجات المتتالية للتجمع العائلي، فان البنية حسب الجنس والعمر أصبحت أكثر توازنا وبدأت نسبة نشاط الرجال تنخفض مقابل ارتفاع نسبة نشاط النساء، بما فيهن النساء الغير مؤهلات.

الهجرة: شعور بالفرح أحيانا عند المغادرة

مغادرة عاملات فلاحيات مغربيات نحو الأندلس (الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات)

وتمثل النساء بفرنسا، وبلجيكا وهولندا، الآن 47% من الساكنة المهاجرة، و33% و30% بإسبانيا وايطاليا على التوالي. وهو نفس الحال في البلدان العربية.

الموجة الثانية من التأنيث

اليوم أيضا، ورغم تشدد التشريعات، فإن الهجرات العائلية تبقى المصدر الرئيسي لنمو الهجرات بالدول الأوروبية، والولايات المتحدة وكندا. غير أن النساء أصبحن يمثلن الآن مجموعة قائمة الذات وهجرتهن لم تعد تابعة ومتعلقة بالزوج. فنساء عازبات، أو مطلقات وحتى متزوجات يهاجرن بأعداد متزايدة. وهذه الظاهرة الكونية والملاحظة بدول الهجرة الكبرى لا تستثني المغرب. فالمغربيات المهاجرات توجدن بعدد متزايد بسوق العمل مع نسب مختلفة، ما بين 45% بفرنسا و14% بإسبانيا بالنسبة للنساء اللائي يبلغ عمرهن من 25 إلى 50 سنة. وهذا النمو في الهجرة النسوية يفسر طبعا بطلب الدول الغنية للمهن التي تختص بها النساء (العمل المنزلي، التنظيف، رعاية الأشخاص المسنين، الأعمال الموسمية، لا سيما في الفلاحة،...) وهن يتعرضن أكثر من غيرهن من المهاجرين لأصناف العنف والتمييز.

لكن هذه ليست المحركات الوحيدة لنمو الهجرة النسوية. فعدد متزايد من النساء تختلف مؤهلاتهن يقررن رغم أنهن مندمجات في سوق العمل في المغرب، الهجرة، باستغلال كل الفرص التي توفرها العولمة.

استقلالية وتغييرات اجتماعية

هذه التطورات، التي لم تدرس بشكل كاف إلى حد الساعة، تظهر مسلسلات التحرر الجارية بالمجتمع المغربي، حيث أصبحت أعداد متزايدة من النساء فاعلات مستقلات في مشروع حياتهن. ومسارهن خلال الهجرة يبرز ويقوي التحول الذي شهدته الأدوار المخولة تقليديا للجنسين: فنساء يزداد عددهن أصبحن في وضعية ربات أسر، هاجرن وحيدات ونظمن بعد قدوم أسرهن في إطار التجمع العائلي، أو تحملن تكاليف الأهل الذين بقوا بالمغرب.

والدراسات التي تم القيام بها على الصعيد الدولي حول الهجرات النسائية (صندوق الأمم المتحدة لأنشطة السكان، 2006) تظهر بأن النساء المهاجرات تحولن عموما مبالغ مالية أكبر للعائلات التي ظلت بالوطن، وبشكل منتظم وينزعن أكثر إلى تخصيص هذه الموارد لتربية الأطفال. كما أنهن عموما ملتزمات أكثر في التنمية المحلية.

ويقول جلداس سيمون في أطلس الهجرات 2008، بأن الأبحاث السوسيولوجية التي أنجزت بالمغرب تظهر دور النساء غير المعروف جيدا كفاعل اجتماعي وثقافي، سواء تعلق الأمر بتطور الممارسات في مجال التغذية واللباس، أو في الاستعمال الاجتماعي للفضاء الخصوصي والعام، كما على صعيد السلوكات في موضوع الخصوبة.

وهكذا، فداخل الساكنة المقيمة في بلدان الاستقبال كما بالمغرب نفسه، فإن ارتفاع نسبة أنوثة الهجرة تضاعف الآثار المباشرة وغير المباشرة وتضع تحديات أخرى، وكل هذا ينبغي أن يدفعنا إلى تغيير مجموعة من الإحساسات والسياسات.

إعلام وتكوين متنقل للعاملات المهاجرات المغربيات

المبادرة المشتركة الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة حول الهجرة والتنمية

استر زاباتا
مركز اتصال المبادرة المشتركة هجرة وتنمية

إن الأمم المتحدة في موقع يأهلها لملاحظة الهجرات على الصعيد الدولي، وكذا تبعاتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بالبلدان المرسلة للهجرة.

ولكونه معني جدا بالمسألة، فإن الاتحاد الأوروبي انضم إلى هذه المبادرة المشتركة التي تتجسد عبر مشاريع جارية بالمغرب. وهذه المشاريع، التي تتم بتشاور واسع مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والهيئات المعنية في ضفتي البحر الأبيض المتوسط، تجند الشركاء وتتطور بشكل جيد، والجهة الشرقية منخرطة في هذا المسلسل.

السياق

إن الهجرة الدولية، والتنمية وحقوق الإنسان مرتبطة بشكل وثيق. وإحترام الحقوق الأساسية وحرية المهاجرين أساسي لكي تنمو المؤهلات الإيجابية لحركات الهجرة على الوجه الأمثل. وقد أوضح التقرير الدولي حول التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2009، والمعنون «رفع الحواجز: حركية وتنمية بشرية»، الآثار الإيجابية للهجرة على عدة مستويات.

ويوجد العديد من العناصر التي تمكن من معاينة الآثار الإيجابية للهجرات – الداخلية والدولية – على التنمية البشرية، ولا سيما الزيادة في مداخيل الأسر وتحسين الولوج إلى الدراسة وإلى الخدمات الصحية. وكل المؤشرات تدل اليوم بأن الهجرات بإمكانها أن تنمح وسائل عمل للفئات المحرومة تقليديا، وخاصة النساء.

وتلعب السياسات الوطنية والمحلية دورا مركزيا لبلوغ النتائج في مجال التنمية البشرية لفائدة الأشخاص، الذين، إما يختارون أن يهاجروا بمحض إرادتهم، وإما يرغمون على الرحيل (صراعات، تدهور البيئة، الخ).

والتدابير التقليصية التي تسنها دول الاستقبال يمكنها في آن معا أن ترفع من كلفة ومخاطر الهجرات. وبشكل موازٍ، فإن النتائج السلبية يمكن أن تظهر على مستوى الدول التي تمنع فيها الحقوق المدنية الأساسية (كحق التصويت، والولوج إلى الدراسة والعلاج) على الذين يتنقلون داخل الدولة التي يتوفرون بها على الجنسية، للعمل أو العيش.

البرنامج

إن المبادرة المشتركة هجرة وتنمية (ICMD) هي نتيجة الاهتمام المتزايد بالأنشطة التي تربط الهجرة والتنمية. ويتعلق الأمر ببرنامج دولي على امتداد ثلاث سنوات وضعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرات، والمندوبية السامية للأمم المتحدة للاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة العالمية للشغل.

رسالة المبادرة المشتركة

وهدف المبادرة المشتركة هجرة وتنمية، هو إذا تشجيع الجاليات المهاجرة على المساهمة في التنمية السوسيو اقتصادية لبلدانها الأصلية وخاصة :

- بوضع وتدعيم شبكات الأشخاص والمنظمات النشيطة في قطاع الهجرة

صفحة الاستقبال لموقع www .migration4development.org

من أجل التنمية، بما فيها تطوير حقوق المهاجرين ؛

• بالتعرف على السلوكات الجيدة في هذا المجال من أجل تقسيها وإغناء إعداد السياسات حول الهجرة من أجل التنمية على الصعيد المحلي والدولي.

والمبادرة المشتركة تنجز في 16 دولة عبر العالم : الجزائر، الرأس الأخضر، الإكوادور، مصر، إثيوبيا، جيورجيا، غانا، جامايكا، مالي، المغرب، مولدافيا، نيجريا، الفليبين، السينغال، سريلنكا وتونس.

ويمول هذا البرنامج من طرف الإتحاد الأوروبي : وقد زود بميزانية قدرها 15 مليون أورو تابعة لبرنامج التعاون مع الدول الغير.

أهم الأنشطة

خلال الفترة الأولى 2008-2010، من المزمع القيام بالأنشطة التالية :

• دعوة لتقديم مشاريع موجهة للفاعلين بالمجتمع المدني حول 4 ميادين (تحويلات الأموال، الجاليات المهاجرة، وقدرات المنظمات وحقوق المهاجرين) ؛

• 3 معارض للمعرفة حول الهجرة والتنمية، ومنها أرضية افتراضية للتبادل وتظاهرتين ببروكسيل ؛

• تفعيل البوابة http://www.migration-4development.org التي تسعى إلى أن تكون شبكة للمعارف حول الهجرة والتنمية بغية تبادل الأفكار، والمعلومات والتعاون المتبادل.

المبادرة المشتركة بالمغرب

بالمغرب، وتبعا لطلب الاقتراحات التي انطلقت سنة 2009، تم اختيار وتمويل 7 مشاريع قدمتها مجموعات مقاولات أوروبية مغربية، مما يجعل المغرب أحد أهم المستفيدين من البرنامج بميزانية مخصصة تبلغ 1 300 000 أورو. وهذه المشاريع تمتد من 12 إلى 18 شهرا، بميزانية متوسطة تبلغ 200 000 أورو للمشروع الواحد. وهذه الشراكات المتعددة ينخرط فيها 8 فاعلين / منظمات بالمغرب و 11 فاعلا /منظمات ببلجيكا، وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا.

هجرة دائرة : مساء مغربيات مشغلات في أنشطة موسمية بإسبانيا

ويتم تنسيق المبادرة بالمغرب من طرف المجموعة الموضوعاتية للأمم المتحدة حول الهجرة التي ترأسها المندوبية السامية للأمم المتحدة للاجئين. ويتم التتبع اليومي للمشاريع من طرف مسئولين مستقرين ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهي الوكالة المنفذة للبرنامج.

وبعد الانطلاق الرسمي للبرنامج في دجنبر 2009، أقيمت في نصف المسار، في يونيو 2010، ورشة ضمت الشركاء. وقد كان الهدف من هذه الورشة تعزيز الكفاءات وبناء منهجية لتقييم البرنامج. وقد تم، من جهة أخرى، تعزيز توضيح رؤية البرنامج على الصعيد الوطني، لا سيما لدى المؤسسات العمومية وفاعلين اجتماعيين معنيين آخرين، من اجل تدعيم التآزر مع مبادرات أخرى في هذا المجال.

ورشة المبادرات المشتركة للهجرة والتنمية

المشروع	الوصف	الشركاء/الإتحاد الأوروبي	الشركاء / المغرب	الميزانية
الجمعيات المهاجرة، الجمعيات القروية التشبيك من أجل تنمية محلية ومتضامنة بالمغرب	تحسين جودة ونجاعة عمليات التنمية المحلية الجارية بالشراكة مع جمعيات المهاجرين بفرنسا وشركائها، الجمعيات القروية بالمغرب: السهر على الحكامة الجيدة بإدماج رأي المجتمع المدني	فرنسا : جمعية هجرة – تنمية – ديمقراطية (IDD)	منتدى المبادرات المغرب (FMAS) معهد تكوين العاملين في التنمية (IFAD) جمعية تويا للمبادرات النسوية	الميزانية : 833 225 أورو المدة : 18 شهرا
حقوق المهاجرين والغيرية الثقافية	تشجيع واحترام حقوق المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء، من أجل تسهيل إدماجهم في المجتمع ومحاربة كل أشكال التمييز	ايطاليا : التعاون الدولي جنوب – جنوب	مؤسسة شرف غرب، المغرب مركز جاك بيرك، الرباط	الميزانية : 000 161 أورو المدة : 16 شهر
الهجرة الدائرة النسوية، عامل للتنمية	الإطار: اتفاق التعاون بين الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، بلدية كاطايا (CATAYA) الاسبانية. آلاف المغربيات تتوجهن إلى إسبانيا للعمل لفترة 3 إلى 6 أشهر. والمشروع يهدف إلى تدعيم قدراتها، من أجل إشراكهن بشكل ملموس في التنمية المحلية	اسبانيا : مؤسسة مركز المبادرات والأبحاث الأوروبية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط (CIREM)	مؤسسة شرق وغرب، المغرب	الميزانية : 520 189 أورو المدة : 16 شهر
تجميع كفاءات المهاجرين من أجل تنمية اقتصادية ومتضامنة بالمغرب	مبادرة للتشغيل: التعرف وتكوين 3 فرق محلية للمستشارين في الموارد البشرية في 3 جهات. وفي المغرب، تستفيد الفرق المحلية من تكوين أولي ومستدام	فرنسا : جمعية نواس	الوكالة الدولية التنمية والاقتصاد التضامني، المغرب	الميزانية : 600 185 أورو المدة : 18 شهرا
هجرة وتنمية، نساء يتحركن بخريبكة	السياق: مدينة وإقليم خريبكة، الذي تعرف نسبة بطالة جد مرتفعة. تحسين الوضعية الاجتماعية والمهنية للنساء، وهي إحدى الفئات المجتمعية الأكثر هشاشة، بفضل إشراك الجالية المهاجرة بإيطاليا.	ايطاليا : ANOLF ACEL Euroqualita	المركز الدولي للتعاون جنوب – شمال (CICSN) الدار البيضاء	الميزانية : 685 199 أورو المدة : 18 شهر
مشروع تربية الدواجن بولاد داود أزخانين	إحداث مشروع لتربية الدواجن كنشاط مدر للدخل لسكان المنطقة القروية لولاد داود) إقليم الناظور). دعم من لدن الجالية المغربية ببلجيكا عبر جمع الأموال.	بلجيكا: IMANE منظمة للمغاربة القاطنين ببلجيكا، منطقة الفلاندر	التعاونية الفلاحية الفتح ولاد داود ازخانين، المغرب	الميزانية : 000 200 أورو المدة : 18 شهر
إنشاء مقاولة وتشجيع النسيج المنتج في الجهة الشرقية	تعزيز قدرة العمل للمهاجرين المغاربة القاطنين بالمنطقة المستقلة لمورسية والمتحدرين من الجهة الشرقية في إنعاش الصلات بين الجهة الشرقية ومنطقة مورسية	إسبانيا : مديرية الهجرة والتطوع، مورسية بلدية كارتاخينا، جمعية CEPAIN، جمعية Crea Empresas	جمعية تضامن وتنمية، وجدة	الميزانية : 524 184 أورو المدة : 12 شهر

المشاريع الجاري تنفيذها

الدفقات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج في صميم مساهمة متعددة في التنمية

الأستاذ م. شافقي
مديرية الدراسات والتوقعات المالية وزارة الاقتصاد والمالية

إن أهمية الدفقات المالية الواردة من المغاربة المقيمين بالخارج بالنسبة للمملكة أصبح أمر بديهيا، لكن قراءتها بشكل علمي يعطينا نظرة أكثر دقة عن الموضوع. وسنتعرف على مكانة هذه الدفقات عبر مؤشرات ذات مغزى وبمقاربة تحليلية للتطورات الماضية، بل والمستقبلية. وسيتم معاينة الآثار وكذا التدابير المتخذة لتقوية هذه الدفقات لصالح المجتمع. كما أن هناك بالخصوص مقاربة جهوية بالنظر إلى الفرص التاريخية المعلن عنها : فيبدو أن الأسبقية أصبحت أكيدة نهائيا لفائدة البحث عن تخصيص أمثل لهذه الموارد. فلما لا للتنمية الجهوية ؟

إن تحويلات أموال المهاجرين تعتبر مصدرا هاما للمداخيل بالنسبة للبلدان الأصلية. فهي تدعم طلب الأسر ويمكنها أن تغطي عجز الميزان التجاري والعمليات الجارية، كما تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

بالمغرب، دفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بالنظر إلى نموها المنتظم، إلى تغذية احتياطات الصرف، وبشكل غير مباشر إلى دعم ميزان الأداءات وبالتالي ضمان أفضل للإطار المكرو اقتصادي. إلا أنه، ومنذ النصف الثاني من سنة 2008، سجلت المبالغ المحولة انخفاضات هامة. وتعود هذه الانخفاضات أساسا إلى عوامل مرتبطة بتدهور الظرفية الاقتصادية العالمية وإلى النتائج السيئة لاقتصاديات أهم دول استقبال المغاربة المهاجرين. ومنذ الفصل الرابع من سنة 2009، ورغم الأزمة الاقتصادية، تطورت هذه التحويلات بشكل أكثر إيجابية مما كان متوقعا. وقد تم تسجيل هذا التطور في وضع برهن فيه الاقتصاد المغربي عن صمود واضح يؤكد الأثر الإيجابي للإصلاحات التي تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة ولكن حيث لوحظت الآثار المحدودة للأزمة على مستوى الحساب الجاري عبر الصادرات والتحويلات. وقد دفع تغيير المنحنى الذي ميز التحويلات بالسلطات العمومية إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى الحفاظ على هذا المورد المالي الهام، وإلى إعادة تنظيم مسارات تعبئته وتحفيز أكبر لديناميكية تحويلات المهاجرين لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتخصيصها لاستثمارات منتجة. وقد تم توجيه هذه العمليات نحو انجاز هدفين رئيسيين : المزيد من تسهيل المسارات وتخفيض

نقل أموال المهاجرين : انطلاقة جديدة بعد الأزمة

كلفة التحويلات، والشروع وتشجيع برامج الاستثمار بتأمين المردودية والأمان لها. ومن جهة أخرى، يظهر توجهان بارزان لدى الجاليات بالخارج لفائدة المزيد من التعبئة حول الانشغالات الجهوية، بتوفير، إضافة على الرأسمال المالي، عنصرين هامين للتنمية : الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي. وبالتركيز أكثر على التنمية المحلية واللامركزية، فإن المهاجرين، بإمكانهم بالفعل، سواء عبر الوسط الجمعوي أو بواسطة القنوات الرسمية، أن يلعبوا دورا في تحريك الاستثمارات الجهوية، وبالتالي، في التنمية المحلية والجهوية.

مصدر أساسي لتمويل الاقتصاد تأثر بالأزمة المالية.

إن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج تشكل، قبل الأزمة المالية، المصدر الثاني لتمويل ميزان الأداءات بعد الصادرات، أي 91% من التحويلات الجارية الخصوصية سنة 2007. وهي تمثل 18,7% من المداخيل الجارية في المتوسط خلال السنوات الأربعة الأخيرة (نفس الحصة في الفترة 2000-2007). وتساهم بنسبة 17,5% في نمو هذه الأخيرة بالنسبة لنفس الفترة. وهي تمثل سنة 2007، 93,7% من المداخيل السياحية، و18% من صادرات السلع والخدمات، و25% من الصادرات وتغطي أكثر من40% من العجز التجاري (مبيان1).

بالنظر إلى طابعها المستقر والمتواصل، فإن دفقات الأموال الواردة من الخارج تساهم بشكل كبير في تزويد مدخرات العملة الصعبة. ففي 2007، مثلت التحويلات 26% من الموجودات الصافية من العملة الأجنبية وساهمت بنسبة 40% في نموها، مقابل 25% و27% على التوالي سنة 2006. وبتزويدها، من جانب آخر، للودائع البنكية، فإن هذه التحويلات تساهم أيضا في تدعيم الإدخار وفي تمويل الاقتصاد (الجدول 1).

ومنذ 2008، لوحظ تغيير في المنحى، يظهر تحولا في تحويلات المغاربة المهاجرين انطلاقا من الفصل الثالث بانخفاض بلغ 5,5% بالمقارنة مع 2007. وقد ازداد هذا الانخفاض خلال الفصل الرابع من السنة الماضية بتطور –16,2% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية و3,4% بالمقارنة مع متوسط الفترة 2005–2007.

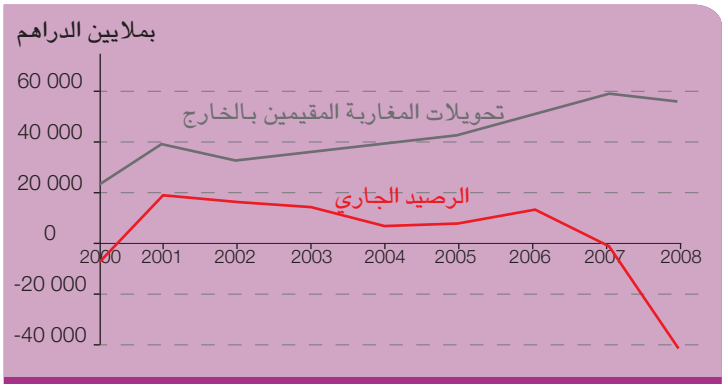

مبيان 1 : تطور التحويلات والرصيد الجاري لميزان الاداءات
(المصدر : مكتب الصرف)

وقد تدهورت الوضعية أيضا خلال سنة 2009 التي سجلت انخفاضا في حجم التحويلات ب 5,3% بالمقارنة مع 2008 و8,7% بالمقارنة مع 2007. وقد كان التدهور ملحوظا خاصة في فترة يناير– غشت بانخفاضات شهرية وصلت إلى حد 14% بانزلاق سنوي.

وبعد النتائج السلبية السابقة، بدأت تحويلات المغاربة المهاجرين تستعدل مجددا ابتداء من شتنبر 2009 لتبلغ مستويات تفوق تلك المسجلة في 2008. وفي المتوسط، في فترة شتنبر دجنبر 2009، بلغ التطور الايجابي الملاحظ على صعيد المبالغ المحولة 8% بانزلاق سنوي. إلا أن التدفقات المسجلة تظل مع ذلك أقل بكثير من المستويات التي كان ينبغي أن تصل إليها في غياب الأزمة المالية الدولية، أي مبلغ إجمالي يبلغ حوالي 64 مليار درهم سنة 2008 و75 مليار درهم سنة 2009 (مبيان 2).

وقد تعزز الميل نحو التحسن الملاحظ في نهاية 2009، خلال الأسدس الأول من سنة 2010، الذي سجل تغييرا ايجابيا بلغ 11,5% بانزلاق سنوي، بالمقارنة مع نفس الأسدس لسنة 2009.

الوقع على الاستثمار الخصوصي والنمو : أهمية متزايدة

إضافة إلى التحويلات المستعملة لتغذية الميزانية الأسرية في البلد الأصلي، هناك جزء في هذه التحويلات يرصد لتمويل الاستثمارات في الرأسمال البشري أو في البنيات (السكن) وبصفة أقل في الاستثمار المنتج، كما تدل على

	2005	2006	2007	2008	2009
تحويلات / مدا خيل جارية	18,3%	18,8%	18,6%	15,8%	18,0%
تحويلات / صادرات السلع والخدمات	24,4%	25,1%	24,6%	20,5%	23,7%
نسبة تغطية العجز التجاري بواسطة التحويلات	47,9%	48,5%	40,5%	31,2%	32,8%
تحويلات / الموجودات الصافية بالعملات الأجنبية	24,5%	25,0%	26,4%	26,9%	26,1%
تحويلات / المدخول الوطني الخام المتوفر لدى الأسر	10,6%	11,7%	12,8%	11,2%	غير متوفر

الجدول 1: بعض المؤشرات حول تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

ذلك دراسة للبنك الإفريقي للتنمية[1] (الجدول 2).

في الوقت التي تلقي الأزمة الاقتصادية ببلدان الاستقبال بظلالها على المستقبل.

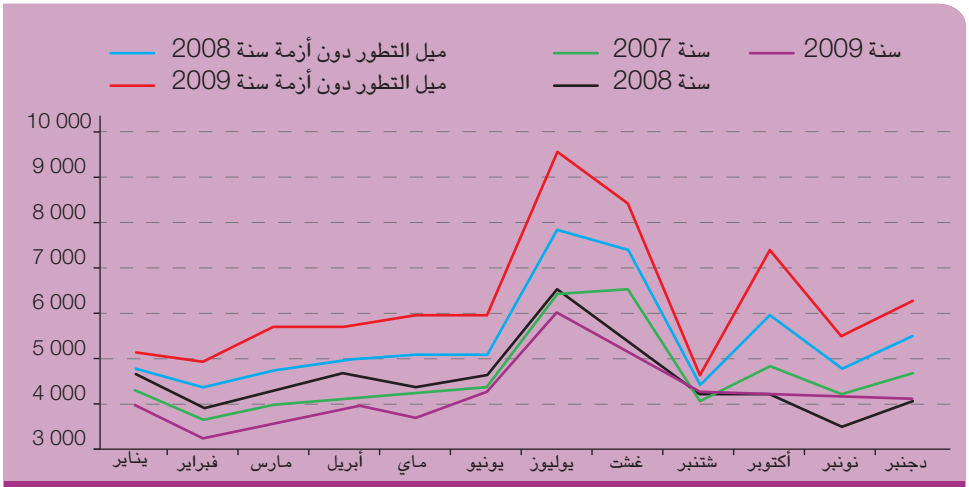

مبيان 2 : تطور التحويلات خلال 2008 و 2009 مقارنة مع منحى تطورها دون أزمة (بملايين الدرهم) (مديرية الدراسات والتوقعات المالية)

وحسب نتائج بحث المندوبية السامية للإحصاء حول الاندماج الاقتصادي للمهاجرين المغاربة ببلدان الاستقبال (2009)، فإن المغاربة المقيمين بالخارج يستثمرون أكثر فأكثر في بلدهم الأصلي. وبالفعل، فإن 44,1% من أرباب الأسر المغربية المقيمين بالخارج يستثمرون بالمغرب، أساسا في العقار (86,9%)، والتجارة (5,2%) والفلاحة (4,1%)، بينما الصناعة والسياحة فلا تتعدى مجتمعتين 2%. ويمثل العقار بالنسبة للمهاجر المغربي التوظيف الأمثل، ليس فقط لأن له قيمة عاطفية ويندرج ضمن التفكير في عودة ممكنة، ولكن أيضا لأنه يمنح ضمانة بالنسبة للمستقبل، المهاجرين مدعوة لأن تتغير لأنه، إذا كان أزيد من 4/5 من الاستثمارات المنجزة بالمغرب همت العقار، فإن هذا القطاع لا يمثل حسب نفس البحث، في مجموعه، إلا قرابة ثلث نوايا الاستثمار با لـمـغـر ب ، أما الباقي فيوزع بين التجارة (34,0% من المشاريع)، والفـلاحـة (8,7%)، والسياحة (5,6%) والصناعة (5,4%) (المبيان 3).

ورغم وقعها على مداخيل الأسر وعلى ميزان الأداءات، فإن مسالة وقع تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي للبلد الأصلي يظل محط جدال، لأنه من الصعب إبراز علاقة قارة ومباشرة بين هاتين متغيرتين. ويمكن للتحويلات أن يكون لها تأثير ايجابي على التشغيل، والإنتاجية والنمو في حالة رصدها لاستثمارات إنتاجية. وقد تشكل المرونة الايجابية بين القيمة المضافة لقطاع البناء وتحويلات المهاجرين المغاربة (المبيان 3) قوية حول وجود أثر تحريكي ايجابي لهذين الأخيرين على نمو الاقتصاد المغربي. وفي حالة استعمالات أخرى للتحويلات – كالادخار، والإقتناءات العقارية أو الاستهلاك– فإن الآثار المضاعفة على النمو غير مباشرة ويصعب تحديدها.

أما الخيارات الأخرى، فإنها تحددها معايير المردودية الضرورية والمخاطرة الضعيفة. إلا أن خيارات استثمار

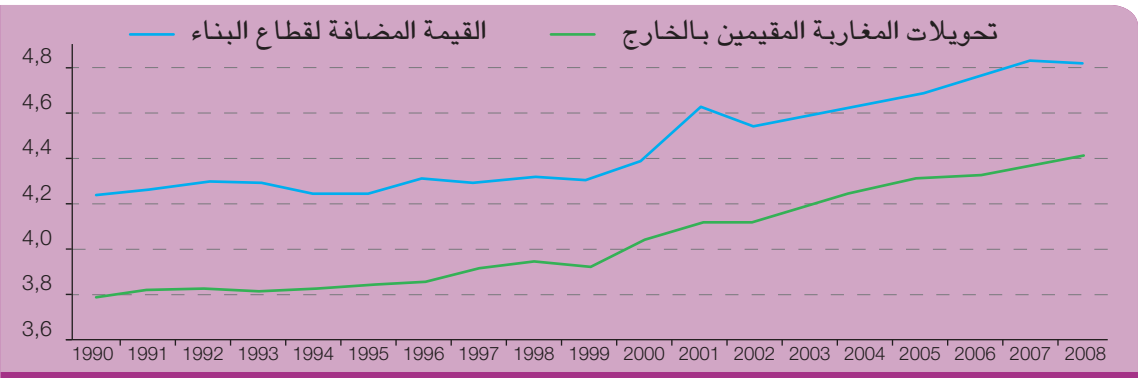

المبيان 3 : تطور تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والقيمة المضافة لقطاع البناء (بلوغاريتمات القيم بملايين الدرهم) مديرية الدراسات والتوقعات المالية

النسبة المئوية في مجموع التحويلات	المساعدة العائلية	العقار	الاستثمار المنتج
المغرب	45%	41%	14%
السينغال	61%	34%	5%
مالي	41%	41%	18%
جزر القمر	77%	13%	10%

الجدول 2 : تخصيص التحويلات في بعض الدول الإفريقية
(المصدر : البنك الإفريقي للتنمية وحسابات المديرية الدراسات والتوقعات المالية)

وقع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج على الفقر

إن مساهمة المهاجرين كمصدر مداخيل للاقتصاد المغربي أساسي. لكن أهمية التحويلات تكمن بالخصوص في طابع الوقاية الاجتماعية ضد كل أشكال الفاقة التي تواجهها العائلات الفقيرة.

فحسب دراسة[2] حول وقع تحويلات المغاربة

المقيمين بالخارج على الفقر على المستوى الوطني، فالآثار الايجابية لاريب فيها وعلى عدة مستويات. فتحويلات الأموال تصل مباشرة إلى العائلات، مما ينتج عنه ارتفاع في إنفاق الأسر على السلع والخدمات، وإحداث مناصب شغل ومداخيل، لتخلق بذلك دائرة فاضلة.

وقد أبانت هذه الدراسة بأن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج قد تكون مصدر انخفاض للفقر بالمغرب بنسبة 23,2% إلى 19%. وبتعبير آخر، فإن قرابة 1,2 مليون مغربي قد يكونوا قد نجوا من الفقر بفضل المساعدة المالية للمهاجرين التي تمت على شكل استثمارات وتحويلات مختلفة. ومن جانب آخر، أظهرت دراسة [3] قامت بها وزارة الاقتصاد والمالية في بلدية الصويرة والجماعة القروية لبوعبود، بأن 42,6% من مهاجري هاتين الجماعتين يقومون بتحويل أموال (57,3% من طرف رجال و13,5% من طرف نساء) وبشكل منتظم، إلى عائلاتهم، مع انعكاسات إيجابية على مستوى حياة الأسر في هاتين الجماعتين.

الآثار الماكرو اقتصادية لتحسين التحويلات

إن الأموال المحولة إلى المغرب لها آثار مختلفة على النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وتؤكد نتائج تَمَثُل، بمساعدة نموذج لمديرية الدراسات والتوقعات المالية، هذا الأمر. ويوضح الجدول 3 اثر ارتفاع 10% في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج على أهم المركمات الماكرو اقتصادية. فمقارنة مع نهاية 2008، فإن هذه الزيادة السنوية ستؤدي إلى ارتفاع في الناتج الداخلي الخام ب 0,11% والى تحسين مداخيل الأسر بـ 1,5%. وهذه الأخيرة سيكون لها وقع إيجابي على استهلاك الأسر الذي سيرتفع بـ 0,61% وعلى قطاع البناء الذي قد يخلق 0,9% من القيمة المضافة الإضافية.

وتؤثر تحويلات الأموال في الكتلة المالية وفي تدبير السيولة . فعلى أساس مرونة بين الكتلة المالية وتحويلات المهاجرين بـ 0,07، فإن ارتفاعا سنويا لهذه التحويلات بـ 10% سينتج عنه ارتفاع في جاري الكتلة المالية بـ 0,7% وتحسين في سيولة الاقتصاد بـ 0,6%.

بعض العمليات لتحريك أفضل لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

إن التطورات الأخيرة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج الناجمة عن ظروف الأزمة الدولية أثارت طريقة جديدة للتصرف من جهة السلطات العمومية لاستدامة وتطوير هذا المصدر الهام لتمويل الاقتصاد الوطني. فمن الواجب الحفاظ على هذه الدفقات الكثيفة مع توجيهها أيضا إلى الاستجابة إلى حاجيات مغاربة العالم.

إلا أن تعبئة إدخار المغاربة المقيمين بالخارج وتحفيز مساهمتهم في التنمية هي أيضا رهينة بنتائج النظام المالي المغربي، وبجودة وملائمة الخدمات المقدمة. وهناك جهود تتخذ لوضع سياسات عمومية خاصة ومندمجة، ترمي إلى تحريك التحويلات لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونشير فيما يلي إلى مجموعة من التدابير المتخذة في إطار لجنة اليقظة الإستراتيجية التي انكبت بانتظام على تطور هذه المسألة.

متغـــــــــيرة	الوقع المرتقب
الناتج الداخلي الخام	0,11%
استهلاك الأسر	0,61%
مدخول الأسر	1,50%
التكوين الخام للرأسمال الثابت	1,24%
القيمة المضافة لقطاع البـناء	0,90%
التكوين الخام للرأسمال الثابت في قطاع البناء	0,95%
نسبة الحساب الجاري من الناتج الداخلي الخام	1,01%

الجدول 3 : وقع زيادة 10% لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (المصدر : مديرية الدراسات والتوقعات المالية)

تشجيع استثمار المغاربة المقيمين بالخارج عبر :

- إرساء مواكبة على شكل مساهمة مباشرة للدولة في مشاريع الاستثمار في حدود 10% لكل تمويل ذاتي للمشروع بواسطة العملة الصعبة بنسبة لا تقل عن 25%، بينما تمول الأبناك الباقي ؛
- تمديد آلية الضمان : « ضمان السكن» التي يسيرها الصندوق المركزي للضمان، لتسهيل الولوج إلى القروض العقارية والذي يمكنها أن تغطي 100% من ثمن اقتناء السكن.

تخفيض تكلفة التحويل بواسطة :

- مجانية التحويلات حتى نهاية 2009 وتخفيض عمولات الصرف من طرف الأبناك المغربية ؛
- تخفيض عمولة الصرف من طرف الدولة ؛
- إعادة التفاوض في الاتفاقيات التي تربط الأبناك المغربية بمؤسسات التحويلات المالية (وخاصة وسترن يونيون وموني غرام) بهدف حذف بند الحصرية من أجل تخفيض العمولات المطبقة على التحويلات.

بعض العمليات المواكبة

في بلدان الاستقبال، اتخذت بعض التدابير لها علاقة بالخصوص بتعليق ما يسمى بالأسبقية الوطنية والأوروبية، وتخفيف شروط إقامة المغاربة المقيمين بالخارج الذين تأثروا بالأزمة ومواكبتهم عن قرب فيما يخص تدبير الآثار الاجتماعية للأزمة وفتح محادثات مع حكومات وأبناك دول الاستقبال من أجل الحصول على تأجيلات في تسديد القروض.

ويمر تحريك التحويلات أيضا عن طريق تحفيز الاستثمار الخاص للمغاربة المقيمين بالخارج، والذين تعتبر حصتهم إلى حد

الآن ضعيفة في الاستثمار الوطني بالنظر إلى حجم الأموال المحولة. ويتوجب في هذا الصدد مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج الحاملين لمشاريع استثمارية منتجة بواسطة تدابير تحفيزية في مجال تحديث مناخ الأعمال، وعمليات تواصلية للتعريف بفرص الاستثمار بالمغرب، وتعزيز بنيات الاستقبال، والاستثمار والمواكبة وتكييف المسا طر مع ظروفهم كغير مقيمين. ويتعلق الأمر، أيضا، بتحريك عمل المراكز الجهوية للاستثمار في مجال المساعدة وإحداث المقاولات، وتخفيف المساطر الإدارية وإعداد دراسات حول الاقتصاد الجهوي وحول مجالات الاستثمار المستقبلية.

والغاية من هذه المبادرات هو إزالة العوائق التي تقف أمام استثمار المغاربة المقيمين بالخارج[4] وتقوية وتنويع هذه الاستثمارات المتركزة بقوة في القطاع العقاري[5] دون تجاهل التدابير ذات الطابع الكيفي، التي تتصل، من جهة، بسياسات التعاون مع بلدان الاستقبال (من أجل دعم الخبرة المحلية، وتقوية شبكة التحويلات وتخفيض كلفة العملية إلى حدود مقبولة)، ومن جهة أخرى، بمبادرات المغرب بالخارج والرامية إلى تعميق ارتباط المغاربة ببلدهم الأصلي.

الجهوية : فرصة جديدة من أجل تقييم أفضل لإدخار المهاجرين في التنمية المحلية

تظهر دراسة[6] لمؤسسة الحسن الثاني لسنة 2005، حول التوزيع الجهوي لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج على شكل ودائع، تركزا كبيرا لحجمها على الصعيد الترابي، فثلاثة جهات من 16 جهة تستحوذ على أكثر من نصف المبالغ المودعة بالبنوك. والجهة الشرقية مهيمنة بشكل واضح، بأكثر من ربع المبلغ الإجمالي، تليها جهتي الدار البيضاء الكبرى (14,7%) وسوس–ماسة–درعة (10%). إلا أن الجهة الشرقية لا تمثل إلا 7% من الناتج الداخلي الخام الوطني، مقابل 19,3% بالنسبة للدار البيضاء الكبرى و12% بالنسبة لسوس – ماسة – درعة.

وهذه الفوارق الجهوية في مجال خلق الثروات وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج تدل على المجهود الذي يتوجب بذله في مجال تخصيص هذه الموارد لفائدة التنمية الجهوية. فالموارد المالية، وإمكانيات الاستثمار وكفاءات 3,3 مليون مغربي بالخارج هي مؤهلات تتطلب وضع إستراتيجية وطنية تعود بالفائدة على الجالية المقيمة بالخارج وعلى التنمية الجهوية للمغرب. ويشكل مشروع الجهوية اليوم فرصة لوضع هذه الإستراتيجية.

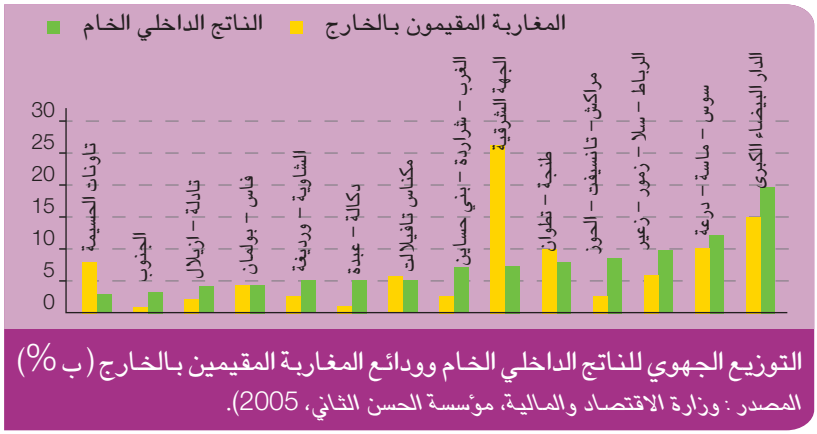

التوزيع الجهوي للناتج الداخلي الخام وودائع المغاربة المقيمين بالخارج (ب %)
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية، مؤسسة الحسن الثاني، 2005).

وتحليل الاستثمارات الصناعية للمغاربة المقيمين بالخارج يبين هذه الهيمنة الجهوية لوجهتها المرتبطة على الأرجح بمنشئها الجغرافي. ولمصاحبة هذه الحركة، ينبغي تشجيع تعرف أفضل على فرص الاستثمار في الجهات الأصلية وإبراز إمكانيات نموها. ومن شأن ذلك أن يخلق المزيد من التحفيز للمشاركة أكثر في تنمية وإحداث الخبرات على الصعيد المحلي.

إن مساهمة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في تنمية البلاد لم تعد تحتاج إلى دليل، اعتبارا لأثرها الواضح، ليس فقط على التوازنات الماكرو اقتصادية، لا سيما على الصعيد المحلي، لكن أيضا على التوازنات الاجتماعية، وخاصة على الصعيد المحلي، حيث بدأت تُزهر مقاربات جديدة للتنمية بفضل مبادرات محلية غنية بالدروس. حقا إن الجهات التي تنطلق منها الهجرة ما زالت تشكو من خصاص اجتماعي، لكن بإمكانها الانطلاق لغزو آفاق جديدة للتنمية الذاتية، باستعمال مختلف ليس فقط للتحويلات المالية كرافعة أو كنوع من « تراكم أولي »، ولكن أيضا بالاعتماد على المهارات وشبكة علاقات أبناءها بالخارج لفائدة تحديثها وتنميتها. وملتقى منطق التنمية الداخلية هذا وديناميكيات الانفتاح على العالم، ترسم آمال جديدة عبر مساهمة أكثر خصوبة لمغاربة العالم في تنمية مغرب يزداد انفتاحه على تعدده وعلى تعدد العالم.

1) تحويل اموال المهاجرين، رهان التنمية، البنك الإفريقي للتنمية، 2007.

2) « مساهمة تحويلات المقيمين بالخارج في تقليص الفقر : حالة المغرب»،

3) آلية التتبع الجماعي

4) حسب دراسة لمرصد مؤسسة الحسن الثاني حول استعمال تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (2008)، فإن الصعوبات التي تعترض هؤلاء في انجاز مشاريعهم الاستثمارية بالمغرب، والمرتبط حسب الأهمية هي : الإدارة العمومية، والرشوة، والجبايات، والتمويل والثقة والرغبة في الدعم التقني والإستشاري، المرتبط بمشكل الإستقبال والإعلام.

5) يشكل العقار وبعيدا أول استثمار للمغاربة المقيمين بالخارج، سواء في البلد الأصلي (86,07% من المبالغ المستثمرة بالمغرب) والإستقبال (83,5% من الاستثمارات في بلدان الإقامة) حسب دراسة مرصد مؤسسة الحسن الثاني حول استعمال تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، صدرت في 2008.

6) دراسة حول مغاربة الخارج والتنمية، مؤسسة الحسن الثاني، 2005.

الجالية الصينية المغتربة
فاعل اقتصادي وثقافي أساسي

سعادة كسو زنكهو
سفير الصين بالمغرب

« عنصر هام لتنمية البلاد ورسول كبير للصداقة »

بهذه العبارات يتحدث سفير الصين بالمغرب عن المواطنين الصينيين المهاجرين.
وعند قراءة هذا المقال، يمكن أن نقيس مساهمة هؤلاء الصينيين المنبثين عبر العالم في رفاهية بلادهم، بل وأيضا في تحديثه على مختلف الأصعدة، وبشكل أوسع في انفتاحه على ثقافات أخرى.
والمغتربون يدعمون الروابط المختلفة ويفتحون طرق التعارف المتبادل. والصين تعرف ذلك وتطبقه.

منذ انطلاق سياسة الإصلاح والإنفتاح على الخارج سنة 1978، حققت الصين نجاحات باهرة في التنمية الإقتصادية وحصة الجالية الصينية المغتربة ليست قليلة.

وكما صرح بذلك السيد دينك كسياوبنك، كبير مهندسي الإصلاح والإنفتاح: نتوفر على عشرات الملايين من الصينيين المحبين لوطنهم بالخارج، الذين يعملون من أجل رفاهية الصين. هذا أمر فريد في العالم. فحسب آخر الأبحاث وإلى غاية 2008، فإن العدد الإجمالي للمواطنين الصينيين بالخارج قد تجاوز 48 مليون شخص، منهم 33 مليون بجنوب شرق آسيا (أي 70% من العدد الإجمالي)، و7,5 مليون بآوروبا وأمريكيا الشمالية وحوالي مليونين في أمريكا الجنوبية وإفريقيا.

مع تطوير مساراتهم الخاصة بالخارج، فإنهم يتابعون عن قرب نمو وتقدم بلدهم الأصلي ويُسَخرون جهودهم من أجل تحديث الصين. وقد قدموا مساهمة هامة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للصين.

لقد جلبوا استثمارات كبيرة للصين

الصداقة، إحدى رسائل الجالية المغتربة

منذ 1978، يبقى الصينيون المقيمون بالخارج دائما أحد أهم مصادر الإستثمار. ولنأخذ مثل إقليم كوانكدونك، وهي منطقة معروفة جدا من حيث أهمية الجالية المتحدرة منها. فحسب الإحصائيات، ومنذ 30 سنة، فإن المواطنين في ما وراء البحار، بما فيهم مواطنونا بهونك كونك وماكاو، استثمروا في هذا الإقليم أزيد من 140 مليار دولار أمريكي، أي 60% من رؤوس الأموال التي استثمرت بهذه المنطقة.

وبواسطة المهاجرين الصينيين، فإن العديد من المقاولات الأجنبية، ومنها العديد من الشركات المشهورة، قدمت للصين للإستثمار.

وقد استقدموا إلى الصين التكنولوجيات المتقدمة والخبرات التدبيرية

إلى جانب استثمار رساميل بالصين، أدخل الصينيون المهاجرون من الخارج التكنولوجيات والتقنيات المتطورة، وكذا معارف في مجال التدبير، وخاصة في قطاعات التكنولوجيات المتطورة والجديدة، كالإلكترونيكا، والإتصالات السلكية واللاسلكية، وصناعة السيارات، الخ. وقد

اليد العاملة الصينية تعمل بأقصى جهدها

ساهم هذا الأمر بشكل كبير في تصنيع الصين وتقدمها التكنولوجي.

وقد عملوا كدليل للمقاولات التي تنوي مغادرة البلد

مع التطور السريع للإقتصاد الصيني، يزداد عدد المقاولات التي تغادر البلاد. وقد استفادت الجالية من الميزات اللغوية والثقافية وكذا من الشبكة التجارية، لتلعب دور الوسيط لمساعدة المقاولات الصينية على استكشاف السوق الخارجية والإطلاع بالتعاون الإقتصادي والتجاري الدولي.
وبفضل هؤلاء المغتربين، فإن المشاركة في العولمة الإقتصادية والإندماج في المنظومة الإقتصادية العالمية للصين تسارعت بشكل ملموس.

لقد ساهموا مساهمة نشيطة في تحديث الصين

إن صلات الدم التي تربطهم بالوطن، دفعت المهاجرين الصينيين، إلى جانب أعمالهم بالصين، إلى التفرغ للخدمات ذات المنفعة العمومية. فقد قدموا هبات ضخمة، لا سيما لفائدة مناطقهم أو مدنهم الأصلية لبناء طرق، ومدارس ومستشفيات، ومكتبات وملاعب رياضية،الخ. وهذا يشكل دعما قويا للتنمية الإجتماعية والإقتصادية للصين. فمثلا، في مايكسيان، وهي مدينة صغيرة بكوانكدونغ، يتجاوز المبلغ السنوي لهبات مهاجري ما وراء البحار 100 مليون دولار أمريكي. وحينما تعرضت الصين للكوارث الطبيعية الخطيرة، كالفياضانات والجفاف أو الزلازل، لم يتوانى صينيو الهجرة في تقديم مساعدات عينية أو نقدية لمساعدة المنكوبين في بناء مساكنهم.

وهم رسل صداقة بين الصين وبلدان الإقامة

والصينيون بالخارج يكدون دائما ويساهمون بذلك في التنمية الإقتصادية لدول الإقامة.

وفي نفس الوقت، فقد بذلوا جهدا للإندماج ولخدمة المجتمع المحلي، ولكي يكونوا على علاقة طيبة مع الساكنة المحلية. وقد كونوا بحكم تصرفاتهم صورة عن أنفسهم وعن الشعب الصيني تجعل منهم عاملين، وأذكياء وعطوفين.

وعبرهم، عُرفت لغة الصين وثقافتها وفنها وطبخها عبر العالم. وباهتمامهم بقضية الصداقة بين الصين والدول الأجنبية، فقد تمكن المهاجرون الصينيون من الدفع بالمبادلات الحبية وبالتعاون في مختلف الميادين ببلدان الإستقبال. وقد أصبحوا صلة الوصل بين الشعب الصيني وباقي شعوب العالم.

وغدا...

تواصل الصين حاليا تقدمها بسرعة كبيرة على سكة التحديث. وستوفر تنمية الصين لمهاجريها في الخارج فضاءا أوسع. وفي المقابل، فإن هؤلاء المهاجرين سيقدمون أيضا مساهمات جديدة، أكثر أهمية، لتنمية بلدهم الأم ولتعزيز الصداقة والتعاون بين الصين والدول الأجنبية.

لقد ولجت الصين بقوة مجال التكنولوجيات الجديدة

من أجل حياة جيدة ونموجيد بصورة مشتركة

فيليب مورو
وزير دولة، مستشار، عمدة مولنبيك – سان جون

حين ننظر إلى الجالية المغربية من أوروبا، فإننا نشهد قدرتها على تخصيب الحياة الثقافية : وهو مفتاح للعيش الجيد المشترك هناك. وتسهيل رجوع الكفاءات إلى المغرب لا يعتبر بالضرورة عرضا منافسا : بل الوسيلة للروابط المنسوجة في إطار علاقة رابح–رابح. والكاتب، والذي هو في آن واحد منتخب جماعي يركز على الحقائق المحلية وفاعل سياسي وطني، يقترح قراءة ايجابية جدا للتطورات الملحوظة انطلاقا من بلجيكا.

تعيش

ببلجيكا جالية من أصل مغربي هامة يقدر عددها بحوالي400 000 شخص، منها نسبة مرتفعة ممن يحملون جنسية مزدوجة.

وحسب المختصين في دفقات الهجرات، فإن مغربيا واحدا على عشرة مستقر بالخارج أي 3 مليون شخص، منهم 85% يعيشون بأوروبا، مما يجعلهم ثاني مجموعة بالإتحاد الأوروبي بعد الأتراك.

وهذه الإحصائيات القليلة تكفي للتأكيد على الفرصة التي تمثلها الجالية المغربية كقوة مساهمة في التنمية الجهوية والوطنية للمغرب.

وينبغي فقط أن تتم معالجة هذه القدرات من منطلق منسجم ومستدام يأخذ بعين الاعتبار العامل البشري بكل مكوناته : إحترام الحريات الفردية، والمساهمة الضرورية للمعنيين، وإطار عام غير قسري ورغبة مقتسمة لخدمة الصالح العام.

ومن هذه الوجهة، فإن الملاحظين متفقون على الإعتراف بأن السلطات المغربية تمكنت، منذ بضع سنوات من توفير الظروف اللازمة لتدعيم ديناميكية كفيلة بتوثيق ربط الجالية بالجسم الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. إلا أنني أرى أنه بالإمكان الذهاب أبعد، بالنظر

لياج، في 9 أكتوبر 2010 : إحداث شبكة للمقاولات المغربية ببلجيكا، وقد ترأس الإجتماع سعادة سفيرالمغربي ببلجيكا، السيد سمير الدهر

إلى الإمكانات الهائلة التي يمثلها المغاربة المقيمون بالخارج.

ولكوني كان لي شخصيا فرصة الإقامة بالمغرب، هذا البلد الجميل والشاسع، وخاصة بالجهة الشرقية، في إطار زيارات شخصية أو مهنية، فإن قناعتي الأولى تقول بأن مساهمة الجالية من حيث التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل الدول الأوروبية التي تستقر فيها وفي بلجيكا بالخصوص، بالنسبة لما يهمنا، يمكن أن يكون ذا وقع ايجابي مهم، ليس فقط بالنسبة للبلد الأصلي بل أيضا لبلد الإستقبال.

وفيما يتعلق بالجالية المغربية المتواجدة ببلجيكا، فأنا أشعر بأن إمكانيات تعبئتها وإشراكها في التنمية المتعددة الأشكال للمغرب حقيقية. وهذا الرأي يمكن أن نتأكد منه عبر تحليل الظروف الموضوعية المهيمنة من هذا الجانب وذاك والتي يمكن، بشكل ملموس، أن تدفع بالتعاون البلجيكي المغربي إلى مرحلة أعلى ذات جودة أرفع وبالتالي تمثين دور الجالية في مسلسل ازدهار الجهات المغربية. وفي هذا الصدد نقدم لكم فيما يلي ما يشكل نظرتي الشخصية نقط القوة للوضعية الحالية.

من الجانب البلجيكي

يمكن أن نلاحظ بأن البلد الصغير ، مملكة بلجيكا (10 مليون نسمة ومساحة 527 30 كلمتر مربع)، يتمتع بموقع متميز، لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والدبلوماسي. فالعاصمة بروكسيل، حيث تعيش غالبية الجالية المغربية، هي المركز الاقتصادي الوطني الأول، إذ يرتكز به 20% من الناتج الداخلي الخام. وهي طبعا عاصمة أوروبا ومقر العديد من المؤسسات الدولية، مما يجعل منها ثاني حاضرة دولية عالمية بعد نيويورك. وعلى الصعيد الثنائي، من الضروري التوضيح بأن العلاقات البلجيكية المغربية على صعيد الدول كانت دائما ممتازة. كما يظل المغرب شريكا رئيسيا للتعاون البلجيكي من أجل التنمية، الذي أصبح، على مر السنيين، يغطي ميادين عديدة. وللتذكير، فإن أول اتفاقية عامة للتعاون التقني بين البلدين ترجع إلى 25 أبريل 1965.

وتجدر الإشارة من جانب آخر بأن الفلسفة المتبعة في سياسة الإدماج ببلجيكا، والتي تختلف، مثلا، عن النموذج الإنصهاري (assimilationiste) الفرنسي، كما عن النموذج الجماعي الإنجليزي (comunautariste)، معاشة كما يبدو بشكل مقبول من طرف الجالية المغربية. فالمغاربة ببلجيكا وبالأحرى ببروكسيل، هم مرتبطون بشكل قوي بمصير بلد التبني، وهم يتواجدون في كل قطاعات النشاط على مختلف مستويات السلطة والقرار.

وأكتفي هنا بالإشارة إلى ميدان الثقافة والنشر، فلم نعد اليوم نحصي عدد الإنتاجات لبلجيكيين من أصل مغربي، وهي إبداعات وإنتاجات تعكس حقائق المجتمع البلجيكي بأكمله أو بعلاقة مع التقاليد والثقافة الرائجة بالمغرب، بتعبيرات لا تخضع لأي عائق وفي احترام متبادل لكل المكونات المتعددة للمجتمع البلجيكي. وفي الواقع، لا يسعنا إلا أن نعترف بأن إسهام المواطنين البلجيكيين من أصل مغربي سواء كانوا من الجيل الأول أو من الجيل الثاني هو بالقدر الذي لا يمكن معه أن نتكلم اليوم عن غنى وتنوع الثقافة البلجيكية دون التفكير في البعد الثقافي القادم من المغرب.

قرص مدمج تربوي يحتفي ب 40 سنة من الهجرة المغربية ببلجيكا

وهذا الاندماج اليسير للمساهمة الثقافية والحضارية للجالية هو بالتالي عنصر رئيسي في مسلسل التماسك الاجتماعي في حواضرنا. وقد تمكنت شخصيا من معاينة نجاعة هذه المقاربة في جماعتي حيث تعيش ساكنة قادمة من بلدان وثقافات مختلفة، منها عدد هام من المغاربة، بوضع ميكانيزمات وبنيات (كدار الثقافات والتماسك الاجتماعي) تشجع العيش المشترك والامتزاج الثقافي والاجتماعي، الذي هو ضمان مجتمعاتنا.

من الجانب المغربي

بالمغرب، هناك دون ريب أدوات تسهيلية هامة، بالمقارنة مع دول أخرى بالجنوب لها جالية مشابهة، وعلاوة على التقدم الملاحظ خلال السنوات الأخيرة على عدة مستويات، سوف أركز على وضع اللجنة الاستثمارية للجهوية من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس. ومسلسل الجهوية المتقدمة هذا، من شأنه أن يقعد لآلية دائمة في علاقة

قرب حقيقي مع المواطنين، ومن هذا المنطلق، تضمن نفس حظوظ الازدهار بالنسبة لمجموع التراب الوطني .

وهذا النموذج يتناغم بالتالي مع نموذج شركاء كبلجيكا ودول أوروبية أخرى حيث الفعل الجهوي الذي يشجعه الاتحاد الأوروبي، برهن على نجاعته من حيث الترشيد الاقتصادي والاجتماعي كيفما كانت طبيعة الأنظمة السياسية القائمة، كما سجلت باهتمام أيضا إقامة مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج سنة 1989 ولمجلس الجالية المغربية بالخارج سنة 2005، واللذان يشكلان دون شك هياكل بوسعها أن تجمع موارد الجالية.

تتميز الجالية المغربية بالخارج بارتباط قوي بثقافتها وبلدها الأصلي. وتكمن الميزة الثانية في قانون الأحوال الشخصية الذي ينص بأن المغربي لا يفقد جنسيته ولو اكتسب جنسية جديدة. وهكذا، فإن الحكومة المغربية تجسد مبدأ الجنسية المزدوجة كعنصر مغني للبلدين.

كما لا يسعنا إلا أن نلاحظ بأن المغرب يقدم نظرة عطوفة اتجاه جاليته مما يجعله يختلف عن باقي دول الجنوب التي تستمر رغم التفكير السليم في الارتياب من جاليتها لكونها قد تشكل مصدرا كامنا لاستيراد نماذج خارجية.

وكونها معروفة بقدرتها على توفير تحويلات مالية، فهذه الجالية بإمكانها اليوم أن تلج إلى مرحلة من الاندماج تتناسب أكثر مع الأرضية المغربية والتي يبررها

مجموعة رفيق الماع خلال التداريب : أحدثت ببروكسيل ومختصة في الموسيقى العربية الأندلسية

مستوى من التكوين أعلى مما كان عليه الأمر في السابق.

وفي سياق هذه الأفكار، فإن المراكز الجهوية للاستثمار الستة عشر التي أحدثت سنة 2002 وإعداد بعض البرامج كالمنتدى الدولي للكفاءات المغربية بالخارج (fin-come)، مثلا تظهر لي كأرضيات من شأنها تقديم العون الضروري وتوجيه المهارة المقاولاتية لجالية لم تعد تشبه جالية السبعينات.

وأنا لا أظن أن هناك مثالا آخر ضمن بلدان الجنوب قد وضع هذا العدد من الآليات التي تمكن المواطنين الذين يقطنون بالخارج من إمكانية المساهمة أحسن في مجهود التنمية الوطنية.

بالطبع، يبقى الكثير مما ينبغي القيام به للاستفادة القصوى من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجالية. وأظن من جهتي، أنه سيكون من المؤسف أن هذه المجموعة من الأدوات التي أعطت انطلاقتها السلطات المغربية في إطار المسلسل الجاري لدمقرطة البلاد وتنميتها، لم تصاحبها وسائل خاصة لتأمين فاعليتها القصوى. وقد تحقق برأيي، كل النجاح، إن أحيطت بضمانات من حيث الافتحاص والخبرة التي تعهد لهيئات محايدة في العالية والسافلة.

وفي هذا الإطار، أظن أنه قد يكون من الملائم إقامة مؤتمر عام للجالية بالخارج، يتم إعداده وتنظيمه وكذا تتبعه حسب مقاربة جهازية وتقنيات حديثة للتحليل، مما قد يسمح بتحديد العناصر الايجابية والسلبية وإعطاء انسجام أفضل للسياسية إدماج الجالية كمصدر أساسي.

في عصر تهيمن فيه الشمولية، وحيث الإرتباط حقيقة واقعية وحيث مستقبل مجتمعات الدول القديمة المتقدمة رهين بالإسهامات الثقافية والبشرية لشعوب المعمور، من البديهي أن هذه الإشكاليات أصبحت رهانا دوليا.

والفضل كل الفضل للمقررين المغاربة الذين فهموا، قبل فوات الأوان هذا الرهان.

عيد الموسيقى ببروكسيل مع مجموعة تقليدية لكناوة

الهجرة والتنمية بالجهة الشرقية : الوضعية

عبد السلام الفتوح
مدير القطب الإقتصادي – مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج

تعد موجات الهجرة بالجهة الشرقية مكونا للتاريخ : وقد كانت هجرات القرن الماضي نحو أوروبا من ضمنها. الرساميل تهاجر اليوم أسرع بكثير من الرجال. وهنا أيضا الجهة الشرقية في المقدمة. إلا أن تحويلات المهاجرين بمجرد أن تودع بالجهة الشرقية، فإنها تنتقل لتستثمر بجهات أخرى للمملكة. وما يجري على الرجال يجري على الأموال : للمحافظة عليها وتنميتها، ينبغي أن تتوفر لها الظروف الجيدة للاستثمار. هناك مبادرات تتخذ. والمحيط اليوم ملائم. والكل ينتظر النتائج.

إن أحد أقدم أحواض الهجرة الوطنية والدولية، الجهة الشرقية. وهي توجد في ملتقى طرق مواصلات بين الجزائر والمغرب، من جهة، وبين الصحراء الكبرى والبحر الأبيض المتوسط، من جهة أخرى. لقد كانت الجهة الشرقية، التي كانت تربط سجلماسة، حاضرة تجارة القوافل عبر الصحراء، بالمدن الموجودة بالشمال الشرقي لجبال الأطلس، تشكل منذ القرون الوسطى فضاء للحركية وللتبادل. وهذه الصبغة لم تضعف مع الوقت، رغم إقفال الحدود مع الجزائر. وبالفعل فإن استعمالها في السنوات الأخيرة من قبل دفقات الهجرة السرية القادمة من الجزائر ومن بلدان جنوب الصحراء تؤكد هذه الصبغة كطريق للولوج إلى المغرب الأوسط والبحر الأبيض المتوسط.

وتمنح الجهة الشرقية، على امتداد 83 000 كيلومتر مربع (حوالي مساحة بلد كالأردن) فسيفساء من المشاهد الطبيعية، والمناخات، والإثنيات، والثقافات والأنشطة الاقتصادية . وبالفعل، فإن الريف، الذي يشكل الحدود الشمالية للجهة هو منطقة بربرية تمتد على مناظر تجمع بين زرقة الأبيض المتوسط وخضرة جبال بني يزناسن. وهو يمثل المشهد النموذجي للبحر الأبيض المتوسط الهادئ المشمس، حيث تحلو الحياة.

وهي تختلف كلية عن الإثارة الغربية لواحات الجنوب ونخليها الضارب في جدور التاريخ حول فجيج. وفيما بين المشهدين تمتد السهول الخصبة لبركان بحوامضها وكرومها وخضرها، ثم النجود القاحلة، وهي مجالات للرحيل الرعوي. وهذا التنوع في التضاريس، وفي المناخات والاثنيات كان حاسما في طبيعة وتوجه دفقات الهجرات الدولية وفتراتها.

الجهة الشرقية والهجرة الدولية

تاريخيا، كل منطقة من الجهة الشرقية عاشت هجرتها الدولية الخاصة. وبالفعل، فالفجيجيون (المتحدرون من أقصى جنوب الجهة، فجيج) قد يكونوا أول من توجه إلى أوروبا. وبما أنهم أظهروا مقاومة كبيرة للحماية الفرنسية، كما هو الحال بالنسبة لسكان جهة سوس–ماسة–درعة، وكلميم

الصحراء والشاطئ : قطبين متقابلين للجاذبية

وطاطا، فقد قام الجنرال ليوطي بتجنيدهم بالجيش الفرنسي منذ 1914، لتقديم الدعم للحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى. وهكذا ضرب ثلاث عصافير بحجر واحد: فقد حد من شوكة المقاومة بجنوب المغرب، واتقى العدوى التي قد تمس سكان «الجزائر الفرنسية» ودعم الحلفاء في أوروبا. ومنذ ذلك الحين، فتح الباب أمام تشغيل يد عاملة رخيصة بالمناجم وبالصناعة الفرنسية. ومع مرور الوقت، استقر هؤلاء المهاجرون في المنطقة الباريسية، في دائرة لاسين – سان – دوني وبمنطقة الفلاندر. وفضلا عن فرنسا، فقد هاجر الفيجيجيون مؤخرا إلى كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا، وإيطاليا وبلدان البنيلوكس. وتشكل تحويلاتهم أول مصدر اقتصادي ومالي لهذه المنطقة من الجهة الشرقية.

أما الريفيون، وبعد ملاحم وانتكاسات ما سمي بحرب الريف ضد المحتل الاسباني في العشرينات، فقد بدؤوا هجراتهم الأولى نحو غرب ووسط المغرب ونحو « الجزائر الفرنسية» في إطار حركية موسمية كعمال فلاحين.

وخلال الحرب الإسبانية (1936–1939)، قام الجنرال فرانكو بدوره بتجنيد شباب الريف في الجيش «الوطني» ليتمكن من تحقيق انتصاره على الجمهوريين. ويذكر التاريخ، بأنه من بين 100 000 مجندا مغربيا، فقد ما لا يقل عن 38 000 رجل حياته في ميادين قتال في هذه الحرب الإسبانية–الإسبانية. وبعد الحرب، فإن استقرار من بقوا على قيد الحياة بإسبانيا ظلت محدودة للغاية، نظرا لضعف مستوى نمو هذا البلد.

وقد توجهت هجرة الريفيين في الستينات نحو ألمانيا، وبلجيكا وهولندا. ولم يبدأوا هجرتهم نحو إسبانيا إلا في التسعينات بعد دخول هذا البلد إلا الإتحاد الأوروبي. وقد استقروا بالخصوص في منطقة كاتالونيا. وبعد ذلك، سوف ينطلقون لاكتشاف ايطاليا. أما سكان الأراضي الخصبة لسهل ملوية أو النجود العليا فقد هاجروا نحو فرنسا وبلجيكا. وقد نجح الوجديون، المتعلمون أكثر والملتزمون سياسيا، عموما في تحقيق الاندماج على المستوى الوطني. وهجرتهم للخارج، باستثناء متابعة الدراسات الجامعية، تبقى متفرقة ومحدودة. وفي المجموع، يقدر عدد السكان المتحدرين من الجهة الشرقية المستقرين بالخارج بأزيد من 800 000 شخص، وعودة هؤلاء خلال فصول الصيف يدل على تمسكهم الثابت بوطنهم الأصلي. وقد عرفت هذه الساكنة الأبية والشجاعة كيف تحافظ على تقاليدها، وأعيادها وعاداتها، وقد ختمت بين أعضاءها، ميثاقا ضمنيا للوفاء والتضامن داخل وخارج البلاد.

الهجرة والتنمية بالجهة الشرقية

لكن هذا الارتباط ليس فقط عاطفيا. فحس العائلة والتضامن والإيثار، كما حس الأعمال، لدى المهاجرين المتحدرين من هذه الجهة، مكن من أن يجعل من الجهة الشرقية ومن الناظور الموقع المالي الأول بالبلاد، بفضل مدخرات الجالية. والجهة تستقبل عموما 23% من التحويلات الموجهة إلى المغرب، أي أكثر من 11,5 مليار درهم سنويا من مجموع 50 مليون توصل بها المغرب سنة 2009. والجزء غير المستهلك من هذا المبلغ يغدي السيولة البنكية ويساهم بنسبة 26% في الودائع تحت الطلب ولأجل لهذا الصنف من الزبناء على الصعيد الوطني: أي أزيد من 30 مليار درهم سنة 2009. وتوجد الجهة الشرقية بذلك على رأس كل جهات المملكة من حيث التحويلات المالية للمهاجرين والودائع البنكية كما يظهر ذلك المبيان التالي.

ونتيجة الضعف النسبي للنشاط الاقتصادي لهذه المنطقة، فإن هذه التحويلات تشكل المصدر المالي الأول. وبالفعل، فإن تحليل بنية الودائع البنكية للجهة تظهر بأنه من مجموع 55 مليار درهم سنة 2009، بلغت مساهمة المهاجرين أكثر من النصف (56%)، كما يبرز ذلك المبيان التالي.

وتجدر الإشارة بأن هذه النسبة بعيدة جدا عن المعدل الوطني (وهو 20%) وعن معدل الجهات الأخرى، باستثناء الجهة الشرقية (الذي يبلغ 16%). ونستخلص بذلك بأن الادخار، باعتباره فائضا للتمويل، تم الحصول عليه انطلاقا من الاقتصاد «الأسري» للجهة الشرقية، ضعيف جدا، مما يسمح بقياس المجهود الذي علينا بذله لتنميته.

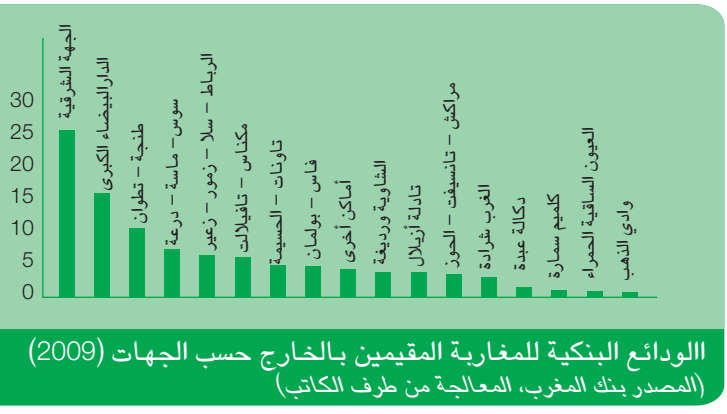

الودائع البنكية للمغاربة المقيمين بالخارج حسب الجهات (2009)
(المصدر بنك المغرب، المعالجة من طرف الكاتب)

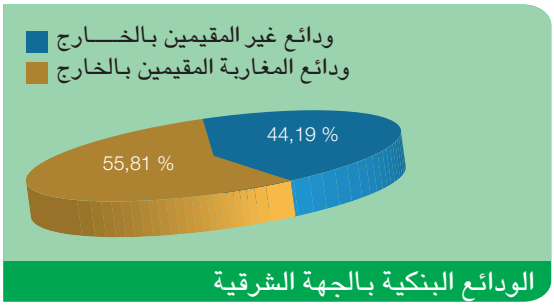

الودائع البنكية بالجهة الشرقية

يمكننا أن نرى، على سبيل المقارنة، حالة، قصوى في الواقع، لجهة الدار البيضاء الكبرى، والتي تسمح مع ذلك بتوضيح أهمية الفرق الاقتصادي بين « حاضرة ضخمة» في نمو سريع وكل الجهة الشرقية، كما يبرز ذلك المبيان الآتي. إن أهمية الإدخار الذي يوفره الاقتصاد البيضاوي يجعل المداخيل

المالية للمهاجرين غير ذات معنى كبير.
إنه الوضع نفسه بالنسبة للرباط–سلا–زمور–زعير ومراكش–تانسيفت–الحوز، وبقدر ما بالنسبة لجهة طنجة–تطوان. ورغم التأخر التنموي الذي يبرزه ذلك، فإن الوضعية بالجهة الشرقية تدعو إلى التفاؤل، بما أن الجهة تتوفر على موارد هامة لتأمين تمويل بناء اقتصادي قوي. وهذه القوة المالية تشكل، بالنسبة للجهة الشرقية، رافعة للتنمية لا مثيل لها، لأن توزيعها الجيد على مجموع تراب الجهة وعلى كل ساكنة التراب، من شأنه أن يضمن نموا اقتصاديا منتشرا ومتوازنا.

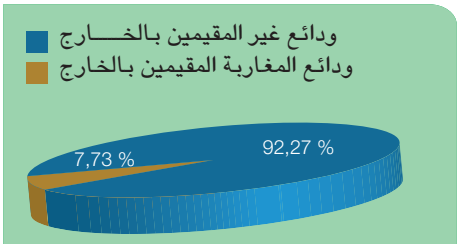

الدار البيضاء

لكن ديناميكية النمو هذه لم تنطلق بعد، إذا ما اعتبرنا القدرة الداخلية لتعبئة هذه الموارد. وبالفعل، فإن القروض الممنوحة من طرف النظام البنكي لإحداث مشاريع اقتصادية جديدة بالجهة الشرقية، تظل جد محدودة وتتجاوز بالكاد 17,7 مليار درهم. والجهة الشرقية، التي تساهم بنسبة حوالي 10% في الادخار الوطني المودع لدى الأبناك، لا تستفيد إلا من 2,74% من القروض الموزعة من طرف هذه الأبناك، كما يؤكد ذلك الرسم المبيان الموالي.

وهذه المتغيرة (القرض المعبأ والادخار المسجل) تشكل مؤشرا هاما على الفعالية الاقتصادية الجهوية وحيويتها.
إن الجهة الشرقية تستعمل 28% من الادخار التي تسجله. وهذه النسبة هي الأضعف بالمقارنة مع كل جهات المغرب. وحالتي الدار البيضاء الكبرى والرباط–سلا–زمور–زعير، أسفله ، تمكن من إبراز هذه المسألة

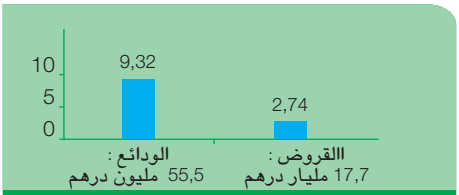

تعبئة الموارد المالية بالجهة الشرقية (2009)

بشكل أوضح.
والدار البيضاء الكبرى تستهلك أكثر من مرة ونصف (150%) الادخار التي تسجله. وجهة الرباط–سلا–زمور–زعير تستعمل تقريبا مجموع الادخار الذي توفره. أما الجهة الشرقية فإنها لا تعبأ إلا فقط 28% من ادخارها الذاتي.

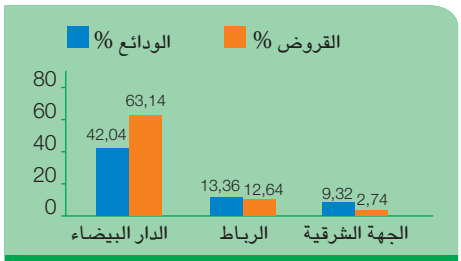

تعبئة الموارد المالية بالجهة الشرقية (2009)

وبعبارة أخرى، فإن 72% من الإدخارات البنكية للجهة الشرقية تمول تنمية جهات أخرى أكثر رخاءا، وهي وبالخصوص الدار البيضاء الكبرى. وهذا يعني بأن الأموال التي يجلبها المهاجرون إلى المنطقة الشرقية، والتي تمثل 56% من الإدخار الجهوي، يتم توجيهها نحو جهات أخرى من المغرب.
والمهاجر المتحدر من الجهة الشرقية يحول إلى جهته الأصلية ويدخر بها. إنها مساهمته الأنفس. وتوظيف هذه الأموال في التنمية الجهوية هي مسالة إستراتيجية مدققة ومنجزة بشكل عملي.

« الهجرة والتنمية » وأفقها

من الواضح بأن جهود التنمية في اقتصاد السوق لا تتخذ بقرار، فالعمل الإستراتيجي للسلطات العمومية يتمثل في انجاز بنيات تحتية، واتخاذ تدابير تشجيعية وتسهيلية تمكن من تشجيع تفتق فرص للاستثمار في سلاسل محددة مسبقا. وإحداث المشاريع تؤمن مباشرة وبشكل عفوي من طرف الفاعلين الاقتصاديين.
وهذا بالضبط ما يفعله المغاربة بالخارج. فهم فاعلون اقتصاديون عقلانيون. وينخرطون تماما في الاختيارات الإستراتيجية للدولة، ولو أن بعض ردود الفعل ما زالت تتحكم فيهم، كأفضلية الجهة الأصلية، واختيار المشاريع الأكيدة النجاح أو الأقل مجازفة، وخيار المشاريع الفردية : المقاولة الصغيرة أو المتوسطة والمقاولة التقليدية ، مع أدنى تمويل بنكي.
وقد مكنت الدراسات المنجزة في هذا الميدان من ملاحظة أن تدخل المهاجرين تشكل أول دعامة للاقتصاد الجهوي للجهة الشرقية، من حيث أنها تضمن تمويل :

- استهلاك الأسر (في حدود 9 مليار درهم سنويا) ؛
- الاستثمار باقتناء السكن وانجاز المشاريع المنتجة (في حدود 2,5 مليار درهم سنويا).

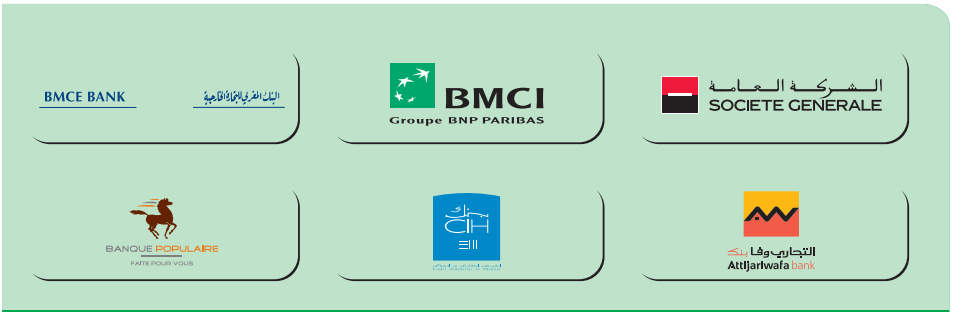

كل الأبناك الكبرى ممثلة بالجهة الشرقية

وقد مكن هذا التدخل من تسريع بعض التطورات على المستوى الجهوي. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال :

- توسيع النسيج الحضري ؛
- تمدين القرى وتحديث السكن ؛
- إحداث مقاولات خدماتية (وساطة، مطعمة، حمامات، إصلاح السيارات، مقاهي، الاتصالات الهاتفية...) ؛
- تجميع الأراضي وتحسين التقنيات الفلاحية.

ومن جانب آخر، فإن الإسهام النوعي للهجرة بالجهة الشرقية أصبح أكثر فأكثر وضوحا. وقد مكنت دراسة تم القيام بها بالجهة[1] من الدلالة على تحسن واضح في تمدرس الأطفال بعائلات المهاجرين، خاصة على صعيد البنات، وكذا نمو المبادرة النسوية لإحداث وتدبير المقاولة. وبالفعل، فإن أزيد من 6% من المقاولات موضوع البحث تسيرها نساء. وملاحظة تطور بهذا الشكل في منطقة (يقال أنها تشتهر بطابع «المحافظة الحادة») كمنطقة الناظور، يبرز بوضوح الإسهام النوعي السوسيواقتصادي للهجرة. وعلى صعيد آخر، يجدر التأكيد على انتشار المواقع المجتمعاتية المحدثة بشكل عفوي لتنظيم مساهمة أعضائها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقتهم الأصلية : يمكن أن نذكر هنا حالة المتحدرين من فجيج بفرنسا والمتحدرين من الناظور بألمانيا.

وأخيرا، فإن العمل النوعي الذي تقوم به الكفاءات المغربية المهاجرة في الميادين العلمية والتقنية بدأ يكتسي أهمية واضحة. ويتعلق الأمر بالتشبيك الدولي على الصعيد الجامعي، وإحداث مشاريع كبرى لفائدة الجهة (كمركز الدراسات حول الطاقات المتجددة) والترويج للجهة على الصعيد الدولي. وقد بدأت وكالة الجهة الشرقية

انترنيت يعبرعن مواطنة المهاجرين

ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، اللتان تعملان بشراكة في هذا المجال، عمليات للتواصل تستهدف المتحدرين من الجهة الشرقية القاطنين بالخارج.

ومن جانب آخر، وبالتعاون مع هيئات أخرى، تم إحداث هياكل عملية كهجرة دولية وتنمية اقتصادية للجهة الشرقية MIDEO. ويتعلق الأمر بمشروع ممول من قبل الإتحاد الأوروبي والتعاون الألماني، يمكن، بالإضافة إلى إحداث مكتب استقبال مستثمرين جهويين متحدرين من الهجرة، من وضع جهاز للنصح والدعم للمبادرات الجهوية لفائدة التنمية. وذلك بواسطة عمل تواصلي وتعبئة المغاربة المقيمين بالخارج وبواسطة اقتراح استعمال يمكن من تحسين مناخ الأعمال على الصعيد الجهوي. كما تم

التنمية المستدامة مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج تعبأ الشباب المغاربة

اتخاذ مبادرات أخرى من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في إطار برنامج ارت كولد ArtGold من أجل المساعدة على ادخال منهجية مقاربة لاختيار وتركيب مشاريع وللتنمية المحلية، وعبر تطبيق قواعد للحكامة الجيدة. كما تم بالجهة القيام ببرامج أخرى للتعاون تتعلق بتدابير مهيكلة. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال مشروع e-invest الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

خلاصة

إذا كانت الهجرة بالجهة الشرقية تمثل الدعامة الحقيقية لأزيد من نصف الإقتصاد الجهوي حاليا، فإن امكانيات التنمية التي تختزنها هي بعيدا عن أن تكون معبأة بشكل كلي. فالبرنامج الذي يتم تنفيذه بهمة من قبل السلطة العليا للبلاد لفك العزلة عن الجهة وتزويدها ببنيات واسعة ومتنوعة، يشكل نقطة انطلاقة كل عملية تنموية. إن إعداد خيارات استراتيجية في هذا الميدان من لدن وكالة الجهة الشرقية والعمليات التي تمت من طرف متدخلين مختلفين بشكل تشاوري مع هذه الوكالة لتشجيع الحكامة الجيدة، وتحسين مناخ الأعمال، وتعبئة المستثمرين الكامنين ضمن مواطنينا بالخارج. كل هذا سيسمح بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة.

وإذا كانت الجهة الشرقية ما زالت تعيش، ظاهريا، بوتيرة السنوات السابقة ، فإنها ستكون على المدى المتوسط قطب اجتذاب يقوي شهية الأعمال على الصعيد الوطني والدولي. فعلى مواطني الجهة الشرقية المهاجرين أن يكونوا هم الأوائل في التموقع.

(1) دراسة انجزت من قبل *AMERM* بمعية الأستاذين بنسعيد وإيحاديان، *2009*.

اللاتماثل الجهوي والهجرات

محمد لكسيير
مسئول عن مركز دراسات حركات الهجرات المغاربية
جامعة محمد الأول لوجدة

يجري على الهجرة ما يجري على حركة الإلكترونات : والتميز الجهوي يعمل كاختلاف القدرات، فأحدها يضع البشر في حركة في حين يخلق الآخر التيار الكهربائي. وهذه «القوة الكامنة» الجهوية ينظر إليها هنا على أساس مميزات عمل مقدم، ومحتوى تكنولوجي مرتبط بأنماط الاستهلاك، أو أيضا عبر منظور العلاقات المجالية، وهي محرك أو كابح للرغبة في الهجرة. لأنه هناك أيضا عوائق للحركية، لا علاقة لها مع المساطر والإكراهات المادية. إضاءات.

كل تحليل للفضاء الاقتصادي يحيلنا تلقائيا للواقع الظواهري الذي تمثله الجهة، ويفرض إذا « جدلية » دائمة بين التجريد، من جهة، والبحث التجريبي، من جهة أخرى. فإذا كان اللجوء إلى « الفضاءات المجردة » ضروري، فهو لا يمنع أنه من اللازم التواجه مع الفضاء الواقعي : الفضاء السوسيو اقتصادي. فموضوع كل تفكير عقلاني، ليس ، بالفعل، تطوير مستقل لمنظومة، ولكن التعرف على كل الظواهر الحقيقية. وفي المقابل، فإن منهجا يأخذ بعين الاعتبار البعد الظواهري فقط سيؤدي تلقائيا لنظرة تجريبية للفضاء الذي سوف يصبح فقط وعاءا، ينبغي جرده، أو كعامل يتوجب نموذجته (دون محتوا نظري) وليس كشكل وجود للبنية الاجتماعية.

ومن جانب آخر، وإذا كانت كل الدراسات تربط علاقة وثيقة بين هيكلة الفضاء الاقتصادي وحركية عوامل الإنتاج، فعلينا أن نعترف بأن هذه الحركية يمكن أن تأثر بدورها على هيكلة الفضاءات الاقتصادية.

وفي هذه الحالة، وبخصوص عامل العمل، يمكن أن نتساءل حول ديناميكية دفقات الهجرة :

- ما هي العوامل المفسرة لسلوكات الهجرة ؟
- ما هو أثر حركات الهجرة على تراتبية الجهات ؟
- ما هو دور الفوارق الجهوية لتجزية عوامل الإنتاج في تفسير حركات الهجرة، الخ ؟

وقبل أن نتطرق إلى هذه العناصر من سلوكات الهجرة، لنبحث أولا على وضع

السيارة : نموذج للتصنيع في القرن العشرين

مرجعيات هذا التفكير، أي عن أسس التميز الجهوي.

أسس التميز الجهوي

في الكتابات الاقتصادية، تستعمل عدة مفاهيم في مجال تقنية الإنتاج من طرف الكتاب. غير أن المصطلحات المستعملة ما زال يكتنفها بعض اللبس. لذا، من الضروري تحديد المعنى الذي نعطيه لكل مفهوم.

أولا، فيما يخص تطور التقنيات والإنتاجية، فإن العديد من الكتاب يستعملون كلمة التقدم التقني. وهذا الأخير يمثل عاملا ثانويا في وظيفة الإنتاج. وهذا العامل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية.

بالنسبة لنا، يتعلق الأمر بالتمييز ما بين كلمتين أساسيتين التقنية والتكنولوجيا. فالتقنية تتمثل في سلسلة من الحركات المنتجة يقوم بها العامل على وسائل الإنتاج. فالتقنية إذا لا مادية لكنها تثير ترجمة مادية ممثلة في المواد الأولية والآلات التي تتطلبها. فهي إذا مرتبطة بشكل وثيق للغاية بمفهوم التكنولوجيا وبطبيعة وسائل الإنتاج.

وهناك عدة تقنيات ممكنة يمكن أن تميز إنتاجا ما. وهي تنتشر على شكل تكنولوجيات حسب مستوى المعارف التقنية التي تستعملها ولكمية التقدم التقني التي تتوفر داخلها. وهكذا، فإن التكنولوجيا يمكن أن تعرف بمستوى الاختراع الذي يتطلبه تصور الحركات والآلات وتطويرها يجب أن يدرس بارتباط وثيق مع التطور الاجتماعي. لذا، فإننا نعتبر التقدم التقني كظاهرة معقدة تشمل في آن واحد مختلف أوجه المسلسلات الإنتاجية وأشكال الاستهلاك المقابلة لها.

قوانين التطور التكنولوجي

يركز مجموع علماء الاقتصاد على دور رأس المال في الإنتاج. سواء بالقبول باستقرار مُعامل رأس المال في التوازن (عند الليبراليين) أو بتطوير تصورات نابعة من قيمة العمل (لدى الماركسيين). فتراكم الرأسمال المنتج يظهر بكونه المحرك الوحيد الأساسي للنمو والإنتاجية.

من التقنية إلى التكنولوجيا : من المهارة إلى المفهوم

وتكنولوجيا جديدة لا تعرف فقط بواسطة الآلات أو المنتوجات الجديدة، التي تنتج عنها، ولكن تعرف بالخصوص بالعمليات والحركات التي تتطلبها. فكل وضعية تكنولوجية تقابلها وضعية لمستوى تأهيل العمل. واستنتاج هذا الافتراض هو أن اليد العاملة مرتبطة ايجابيا بالتطور التكنولوجي. إلا أن مسلسل تأهيل العمل لا يتكيف تلقائيا مع طرق الإنتاج :

فهناك فترة تأقلم وفق تأهيل العاملين المدعوين لاستعماله. وهذا يفسر لماذا، حينما تقوم المقاولة بتشجيع التجديد، فإنها تختار علاقة بين التكنولوجيا وميزات العمل، وليس الثنائي تكنولوجيا–إنتاجية، فالنمو التكنولوجي يتطلب زيادة في كفاءة الشغل بنفس قدر نمو إمكانيات إنتاج التقنيات.

وبعبارة أخرى، ينبغي أن يتم نمو التقنيات بنفس الوتيرة في القطاعين : قطاع وسائل الإنتاج وقطاع السلع الاستهلاكية.
والتجديد أو الإبتكار التقني يعرف بخاصيات عامل الشغل الذي ينبغي توظيفه.

وعلى هذا المستوى، فإن اختيار التكنولوجيا مرتبط مباشرة بالاختيار الجهوي.
وبالنسبة للمقاولات الكبرى التي تسيطر على الفضاء، فيمكن أن نلاحظ استبدالا بين الفضاء والتكنولوجيا بواسطة العمل. وهكذا، وبنفس الطريقة التي تُعَرف فيها الجهة بواسطة التقنيات المسموح بها من طرف العمل المحدد الموقع، فإن كل تقنية تُعَرف بالفضاء الذي يوجد فيه العمل الملائم.

دور الأقطاب الجهوية

كل نماذج التحديد المجالي تركز على دور الأقطاب الجهوية. وهذه الأخيرة تنتج أنشطة خارجية بواسطة الأنشطة المقامة بها والتي

تنتج سلعا وخدمات. وبتعبير آخر، فإن هذه الأقطاب تقدم عوامل تطابق وظائف إنتاج أنشطة أخرى.

وبالتالي، فإن قدرة قطب جهوي (الوسط) لإحداث اقتصاديات خارجية هي تتوقف على الملائمة بين وظيفته في إنتاج السلع والخدمات، ووظائف الإنتاج للأنشطة الاقتصادية الأخرى. ومن جانب آخر، فإن الاقتصاديات الخارجية هي لا متحركة جغرافيا ولا تتوفر للمقاولة إلا في القرب المباشر لمصدرها.

وانطلاقا من ذلك، وفي فترة معينة، فكل نشاط معين يحدد مميزات العوامل المطلوبة لوظيفته الإنتاجية، وسيحاول الاقتراب من المركز الذي يوفر له العوامل المقابلة. وهكذا، فمسلسل المطابقة هذا يتواصل حتى يبلغ كل نشاط تموضعه الأمثل. فإذا، لا تستقر بنية الأقطاب الجهوية، إلا في نهاية المسلسل. وبنية الفضاء الاقتصادي، هذه، ستستمر ما لم ينتج عن تغيير وظائف الإنتاج ديناميكية جديدة للتموضع. ويمكن إذا أن نحاول إبراز قواعد هيكلة الفضاء الاقتصادي انطلاقا من الفرضيات التي ثم التطرق إليها أعلاه. وهكذا، سيكون هناك تمركز ذو كثافة متزايدة للأنشطة حول فضاءات مركزية، و«أكاليل دائرية» تتوقف على وتيرة تناقص الآثار الخارجية.

ففي كل نقطة–فضاء، يساهم الإبداع في الرفع من كثافة الأنشطة (التي ينتج عنها بدورها تطور لبعد البناءات، الخ...) وعلى المدى الطويل، بروز مدخرات متراجعة خارجية(déséconomies externes) داخل الفضاءات–المراكز. وخارج التعبيرات التي يمكن أن تحصل على صعيد الإنتاج، فهذه المدخرات المتراجعة الخارجية، تميل إلى كبح مسلسل تكثيف أنشطة المركز. بل أكثر من ذلك، فهي تحدث موجة تراجع للأنشطة بإمكانها أن تتقوى، لاسيما نتيجة جمود البنيات العقارية في الفضاءات المراكز.

العوامل الموضوعية للهجرة

على ضوء التطورات التي تفسر التراتبية الفضائية، سوف نركز حول تفسير السلوكات في مجال الهجرة. ولهذه الغاية، فإن ظاهرة الهجرة ينبغي تحليلها في إطار مجموعة تشكل الهيكلة – إعادة الهيكلة للفضاء الاقتصادي. وبالفعل، فإن مقاربات جزئية لمسلسل الهجرة هذا لا يمكن أن تفضي إلى نظرية شمولية تجد فيها الإستعدالات الإحصائية معنى متناسق.

معدات وقفزات تكنولوجية

وبتعريف التكنولوجيا بمستوى المعارف والمؤهلات المتوفرة في وظائف الإنتاج وبنية الإستهلاكات المقابلة. وتتميز الفضاءات الجهوية عن طريق المستوى التكنولوجي الذي تشتمل عليه. ويمكن إدراك ظاهرة الهجرات بسهولة عبر متغيرة التكنولوجيا. وفي هذه الحالة، فإن الإشكالية بنيت ليس على ديناميكية التوازن، ولكن على نظرية التنمية الغير متساوية، لتظهر هكذا كمكون ذي مغزى لتكوين للمنظومات الجهوية.

ورجال الاقتصاد يعتبرون عموما بأن نمو الفضاءات يفسر في آن معا بعامل ديمغرافي وبعامل ثانوي يسمى « التقدم التقني » الذي يمس إيجابا نمو الإنتاجية. وإذا افترضنا بأن المتغيرة الأولى خارجية، فإن العامل الثانوي يبقى المتغيرة الأولى الحاسمة في كل تحليل مجالي ديناميكي. ومن جانب آخر، فإن ازدواجية مقاربة التكنولوجيا تمكن من معالجة مشابهة لسلوك الحركية للمقاولات وسلوك اليد العاملة في نفس الوقت.

وفي المقابل، إذا درجنا الفضاء الاقتصادي لبنية وظائف الاستهلاك، يصبح ذو مغزى تدريج أشكال الاستهلاك التي تفرضها تقنيات الإنتاج. وهكذا، ضمن هذه النظرة، يمكن أن تربط باختيار التقنيات، ويمكننا هكذا تحليل درجة الاندماج التكنولوجي كعنصر مساعد لحركات الهجرات، والمسافة التكنولوجية كحاجز لهذه الحركات.

درجة الإندماج التكنولوجي

على صعيد جهة معينة، يمكن أن يكون لدرجة الاندماج التكنولوجي تأثير ملموس على سلوك الهجرات. وهذه الدرجة يمكن إدراكها عبر عنصرين أساسين : الإعلام والتضامن.

إن الإعلام مجموع المعلومات التي يمكن للعاملين القاطنين بجهة معينة التوفر عليها. وهذه المعلومات تتعلق أساسا بالظروف الاقتصادية بالمناطق التي تشكل الفضاء الشمولي. وتتمثل المعلومة بالنسبة للمهاجر بمنطقة معينة بالتعرف على شروط مزاولة العمل بمناطق أخرى. فليس هناك هجرة إذا كانت المعلومة منعدمة. والمعلومة الضرورية بالنسبة للمهاجر تهم الأسواق المحلية للشغل والمستويات التكنولوجية (التي تحدد بالتتابع بمستوى التقنيات ووظائف الاستهلاكية المقابلة). وهي تميز، من جانب آخر، سلوك الهجرة لدى الفاعلين الاقتصاديين في حالة ولوجهم الى المعلومة أم لا. فالولوج إلى المعلومة يتوقف إذا تلقائيا على المستوى الثقافي وعلى مكان التواجد.

وبخصوص التضامن، فهو يشمل مجموع العلاقات التي تربط بين الفضاءات الفرعية. فهي إذا لا تفهم في مغزاها المعنوي، بل كتعبير للعلاقات بين الفضاءات التي من شأنها خلق ميولات نحو إحداث تجانس للفضاءات المندمجة في مجموعة فضائية فوقية. وهنا أيضا، لا يمكن أن يكون هناك تضامن دون معلومة.

إن العلاقات بين الفضاءات التي تشكل قاعدة التضامن، يمكن أن تتوقف على بنيات مختلفة : الانتماء إلى نفس الفضاء السياسي، والاجتماعي، والنقابي، والضريبي ونمو وسائل الاتصال (لا سيما مع عولمة الإعلام، الخ...). وكل هذه العناصر يمكن أن تساهم في تجانس البنيات الفضائية. وبالعكس، فإن استقلالية تامة للفضاءات الفرعية يمكن أن تؤدي إلى فوارق بين هذه الأخيرة.

ويمكن أن نقول في نهاية الأمر بأن هناك قوتين متقابلتين بخصوص تفسير حركات الهجرة : قوة نابذة وقوة جاذبة وبتعبير آخر، قوة يفرضها وجود علاقات ما بين الفضاءات (وجود تضامن)، تسعى إلى تجانس الفضاءات، وقوة متماثلة يفرضها غياب التضامن (استقلالية كاملة) والتي تعمل في اتجاه تشديد الفوارق الجهوية. وحسب هيمنة إحدى القوى القائمة، يمكن أن نشهد ظواهر تفاقم أو تقليص الفوارق الجهوية وحركة الهجرات.

ويمكن في الأخير أن نوضح بأن مفهوم التضامن يمكن من اعتبار العوامل الاقتصادية، وأيضا العوامل غير الاقتصادية (كالعوامل السياسية) في دراسة التطور الديناميكي للفوارق الفضائية.

الحواجز التي تعترض الحركية

بنفس الطريقة التي طورنا فيها العوامل الإيجابية للهجرة، يمكن أن نوضح العوامل التي تكبح حركة الهجرة : وتتمثل هذه العوامل أساسا بالمسافة التكنولوجية. وهنا أيضا، فإن مفهوم التكنولوجيا يعتبر قاعدة لتفسير الهجرات. والفارق التكنولوجي الموجود بين مختلف الفضاءات (أو الجهات) الممكن الاستقرار فيها، يلعب دورا في تحفيز حركية العمال. وهذا الفارق ينبغي أن يكون إيجابيا دون أن يكون في نفس الوقت مهما للغاية. وبالفعل، فالمهاجر يبحث عن التطور. مما يعني بأنه إذا كان الفارق التكنولوجي هاما بهذا القدر، فإن العامل يمكن أن يتردد أمام هذا «الاغتراب» الصعب تحمله. وهذا الاغتراب يفسر بمشاكل التأقلم مع أعمال جديدة ومع المحيط السوسيو ثقافي الناتج عن التنظيم الفضائي. وحيث أن كل تحرك يتطلب مدة للتعلم يقصر أو يطول أمدها، فإن المهاجر يبحث عن فضاءات للاستقرار لا يطرح له فيها الإطار التكنولوجي صعوبات كبيرة في التأقلم. وهذه المسافة التكنولوجية يمكن أن تكون أساسا لتفسير سلوك المهاجر (سلوك الاستهلاك، بالخصوص) وكذا خطابات الاندماج.

ومن أجل توضيح الصورة، يمكن أن نعمق مفهوم المسافة التكنولوجية باعتبار فضاءين أ و ب يتميزان بواسطة التقنيات المستعملة. فالجهة أ تستعمل تقنيات أكثر تقدما من الجهة ب. في هذه الحالة، المسافة التكنولوجية بين هذين الفضاءين تعرف بفوارق على صعيد المحيط المادي الضروري. وبتعبير آخر، فإن هذه المسافة تتجسد ليس في اختلاف الخاصيات المرتبطة بالعمل، لكن باختلافات على صعيد تخصيص الرأسمال التقني (منظف يمكن أن يستعمل مكنسة في المنطقة ب وآلة

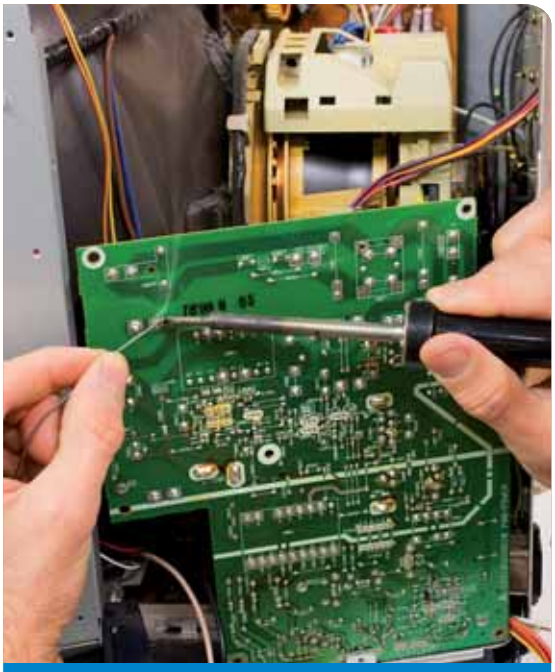

يد عاملة وتكنولوجيات جديدة

تنظيف بالمنطقة أ.) حينما يمكن للعامل أن تستعمل في آجال ليست طويلة كثيرا تقنية للإنتاج أو للتنظيم المجالي، وهذا يشكل بالنسبة إليه حاجزا للحركية.

وإلى جانب المسافة التكنولوجية التي تفصل الفضاءات، فيمكن أيضا اعتبار المسافة الإقتصادية والإجتماعية والجغرافية. وبالفعل، فإن كل تحرك للعامل ينتج عنه تكاليف إقامة، وتكاليف مرتبطة بالمسافة الجغرافية وتكاليف سوسيولوجية.

وإذا كانت تكاليف التنقل الجغرافي تميل إلى الإنخفاض مع التقدم المحقق في ميدان النقل، فيبقى مع ذلك أن تكاليف التحول النفسي تظهر أكثر إكراها كلما كان الفارق الثقافي كبيرا. ولذلك، يمكن أن نشير بأن السن يحد من قدرات التكيف، وبالتالي، يوسع المسافة بين الفضاءات (فالشبان أكثر استعدادا للهجرة من من هم أقل شبابا). وأخيرا، فإن الإعلام والتقدم المحقق في ميدان التواصل يهدفان إلى التصدي للعوامل التي تحد من حركية اليد العاملة وتوسع بالتالي مجال الهجرات.

مع نور، الكرة المستطيلة تقود إلى الوسط الجمعوي

عبد اللطيف بنعزي
لاعب شهير دولي للكرة المستطيلة
رئيس جمعية نور

تصريحات استقتها إدارة تحرير مجلة Oriental.ma

تقود مؤسسة نور مجموعة من الأعمال الإقتصادية والإجتماعية بالمنطقة الشرقية. بصفتكم رئيسا لهذه الجمعية، هل يمكنكم إعطائنا ملخصا عن هذه الأعمال ؟

لقد أحدثت «نور» وفق مبدأ واحد للتدخل ومن أجل مستهدف مستفيد وحيد وهو أطفال في وضعية صعبة. ولهذا المبدأ واجهتان : الرياضة والتربية التي، بالنسبة لنا، تمشي سويا. فنور تتدخل إذا بالخصوص في بناء وتجديد المؤسسات المدرسية.

وإذا كان للجمعية حجم وامتداد دولي، فإن نشاطها يُركز على الجهة الشرقية، العزيزة على قلبي كما على قلب جميع المغاربة.

وسيتمكن كل واحد من معرفة تفاصيل عملنا ومعلومات عن الجمعية في موقعنا www.association-noor.org. لكني أريد هنا أن أذكر ببعض التدخلات القوية وذات المغزى التي اشتركت فيها الجمعية.

فمثلا الملعب البلدي للكرة المستطيلة، وهي رياضة تعد رمزا بالنسبة للمنطقة ومركز إشعاع بالنسبة للجهة الشرقية، قد دشن من قبل صاحب الجلالة حفظه الله، منذ بضع سنوات في صيغته الجديدة، التي تحترم المقاييس الدولية. وكما كل الملاعب الرياضية العصرية الكبرى عبر العالم، فقد شيد هذا الملعب في وسط مجموعة من التجهيزات المصاحبة التي تسعى إلى منح الموقع حياة دائمة وجلب الجمهور (الشباب بالخصوص) نحو الأنشطة المتعددة حول رياضة الريكبي. وهكذا، فهناك، ضمن هذا المركب، مركز اجتماعي وكذا متحف مخصص للكرة المستطيلة. ونحن متواجدون فيه كشركاء للقوى المحركة للجهة ومهتمين بتنمية هذه الرياضة بالجهة الشرقية.

كما أننا قريبون من الميدان ومن انشغالات كل المواطنين بالجهة الشرقية، ونتدخل أيضا في إطار عمليات غير بارزة إعلاميا ولكنها بالنسبة لنا لا تقل أهمية. وأود أن أذكر هنا على سبيل المثال انجاز نقل مدرسي في جماعة لعوينات (إقليم جرادة) والذي سيقدم مساعدة كبيرة للعائلات ويسهل، إن لم نقل يجعل ممكنا تمدرس العديد من الأطفال. ومثال آخر هو بناء داخلية لفائدة 80 طفل وطفلة بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمديرية الجهوية للتربية الوطنية.

إلى جانب اليونسكو

وأنتم أيضا كفرد من هذه الجالية المهاجرة المغربية المنتمية للمنطقة الشرقية. ما هي نظرتكم للمساعدة التي يمكن لهذه الجالية أن تقدمها للوطن وبالخصوص لمناطقها الأصلية ؟

أظن أن ارتباط المغاربة بالوطن وبالمنطقة التي ينتمون إليها هو ارتباط شبه عضوي، فلا أحد ينسى من أين أتى. وما لم نعلمه في بعض الأحيان، أبلغنا إياه أبائنا ويظل مستمرا ويتقوى. فارتباطنا إذا حي، وتغذيه غالبا زيارات للبلد وإعادة الإكتشاف الذي تنعشه الصلات مع أقربائنا الذين ظلوا بالبلد. والإطار المادي الذي تمارس فيه هذه العلاقة والإطار العائلي يفسران الصلة الخاصة بالجهة، التي تنضاف إليها الممارسات اليومية، كالطبخ، وخصوصيات اللغة المنطوقة وصيغها والتعبيرات وكذا العادات. وثقافتنا الحية، كما الإسلام تدفعنا للتضامن وإلى التعبير عنه بشكل عفوي بالمساهمة في التنمية البشرية لعدة أسباب. إنه بُعد من أبعاد مصير كل فرد من أفراد الجالية. فعدم التعبير عن تضامننا يعني التنكرية لذواتنا وأظن أن هذا أمر مستحيل.

تعرف الجهة بفضل تنفيذ المبادرة الملكية من أجل تنمية الجهة الشرقية نهضة اقتصادية غير مسبوقة. ما هو إحساسكم اتجاه هذه الدينامية الجديدة ؟ وكيف تفكرون في المساهمة فيها ؟

أظن أن كل المسؤولين الجمعويين قد فهموا أن كل شيء سيتغير بعد خطاب وجدة، وكذلك دون شك كل الفاعلين الإقتصاديين والسياسيين والإجتماعيين. بجمعية «نور»

نعلم أن المبادرة الملكية تشكل فرصة تاريخية تميز جهتنا وتخول لها مهمة وطنية حيث أنها مدعوة لتصبح واجهة للإشعاع المتوسطي لبلدنا.

وقد بدأ يظهر ذلك في مجال السياحة الشاطئية مع محطة ميديترانيا السعيدية، كما انطلق المسلسل بالنسبة للصناعة الغذائية ببركان أو الطاقات المتجددة بوجدة وعين بني مطهر بالخصوص. وقد أنعشت المبادرة الملكية المنطقة الشرقية مجددا وأعادت

مع الأطفال من كل الأعمار

تنافسيتها الإقتصادية، وثمنت مجموعة من عوامل جاذبيتها الإجمالية. والتنمية الإقتصادية هي الفرصة الحقيقية الممنوحة للشباب في وضعية صعبة للإندماج على الصعيد الإجتماعي ولتعليمهم وبلوغ مبادئ حياة نقية وطيبة عبر الرياضة. وبفضل المبادرة الملكية والتنمية التي تتبعها، فإن الهدف الأولي لم يعد رائدا : فهو يصبح السهر على أن يستفيد الجميع بدون استثناء وخاصة شبابنا. فهؤلاء الشباب سيكونون غدا مصادرنا البشرية، وتربيتهم أساسية لمستقبل الجميع: وهم الغاية النهائية لمجهودات اليوم.

وأطفال الجهة الشرقية يظلون أكثر من أي وقت مضى هدفا حاسما. وما عدا ذلك، فإني أزور بلدانا جد مختلفة وأحمل إليهم دائما نفس الرسالة والمتمثلة في التنمية الإستثنائية لمنطقتنا وللفرص الجديدة التي توفرها. كما يكون لي نفس الخطاب أمام المنظمات الدولية والهيئات الأجنبية عندما ألتقي بهم. وديمومتننا الثقافية تبقى متميزة بالسحر والجمال، وبحسن الإستقبال وبالإنسانية على مرمى حجر من أوروبا وهذه الديناميكية جعلت منا سفراء ملزمين اتجاه جهتنا للتعريف بها وتحبيبها للجميع.

«نور» وعبد اللطيف بنعزي على الخط الأول

له تواضع الرجال الذين نجحوا في كل شيء ولطف الذين كانوا دائما أقوياء. عبد اللطيف بنعزي يثير الإعجاب في كل مكان يهتم بالكرة المستطيلة. وهذه المفخرة ذو الإشعاع العالمي، المتحدر من الجهة الشرقية والذي حظي بالكثير من التشريف وفاز بالعديد من الألقاب، احتك بأشهر اللاعبين الدوليين. وقوته الجسمانية، وذكائه البشري وفي اللعب، وأخوته مع رفاقه وشجاعته مشهورة من استكلندا إلى جنوب إفريقيا، ومن زيلندا الجديدة إلى الأرجنتين.

واليوم، فهو متقاعد شاب، يمارس مواهبه قرب الأطفال، فهو يترأس جمعية «نور» وهمه هو أن يصبح من جديد طفلا من ضمن الأطفال، لا فرق بينه وبينهم سوى قامته التي تميزه.

«جميعا بوجدة» أعطيت الإنطلاقة لجمعية «نور» بالمغرب منذ 2006. ثم جاءت مالي والسينغال واللائحة ما زالت مفتوحة. وقد انظم إليه «أطفال» آخرون من مجال المنافسة الرياضية العالية كلاعب الجيدو باسكال جونتي أو أوليفر ميرل، وهو عملاق آخر في الريكبي الفرنسي.

والإعتبار والإحترام، إن لم نقل الإعجاب اللذان يثيرونهما هي رافعات قوية للتعبئة : وداعمو ومؤيدو «نور» هم عالميون (كاليونسكو، أو مجموعة أكور، وهم شركاء تاريخيون) ووطنيون (على غرار شركة الخطوط الجوية الملكية) أو أيضا جهويون (جماعات وجدة وفكيك مثلا، أو أيضا جامعة محمد الأول لوجدة). وعبد اللطيف بنعزي، الذي هو دائما رهن إشارة هؤلاء الأطفال الذين يعزهم ويدعمهم، لا يتحدث أبدا عن نفسه : فنور هو الراية. اما بالنسبة لنور، فهو الدعامة...وفي الخط الأول.

Noor
Association Humanitaire

سيزام تغدي الصداقة الفرنسية المغربية

فيليب كلينهنتز
صحفي بجريدة L'Est Républicain (جريدة جهوية فرنسية)

منذ 2006، تقوم الجمعية الموجود مقرها في فاندوفر بشمال شرق فرنسا والتي يرأسها السيد محمد المراكشي، المتحدر من مراكش، بمضاعفة المبادلات الثقافية والتربوية والرياضية مع عاصمة الجهة الشرقية.

وهكذا، فقد استطاعت تعبئة حلفاء حاسمين في العالم الرياضي، من ضفتي المتوسط. فالدور المحرك إذا مضمون. حصيلة مؤقتة وشهادات.

منذ 1990 ووصوله إلى فاندوفر بفرنسا، ثاني مدن مورت وموزيل والتي تضم 32 000 نسمة وتوجد ضمن تجمع مدينة نانسي، لم ينس محمد المراكشي قط وجدة، مدينة طفولته. وخاصة حي قرية توبا الذي شهد نموه إلى جانب أبيه ساعي البريد، الذي كان ينشط في النسيج الجمعوي الرياضي المحلي تحت ألوان نادي المولودية الوجدية لكرة السلة. وحين بلوغه 22 سنة، أتيحت لمحمد المراكشي فرصة الالتحاق بأخيه رشيد، الذي كان يدرس العلوم الفيزيائية بثانوية كبيرة بنانسي، وذلك من أجل متابعة دراسته.

بناء الشبكة

« كنت أود أن أفعل شيئا له علاقة بالرياضة»، يذكر الفرنسي المغربي. «بالنسبة لي النموذج الفرنسي في الميدان الرياضي وخاصة في قطاع التأطير والتدبير كان مرجعا وهكذا ولجت الأكاديمية الرياضية بنانسي». وبالموازنة مع دراسات ممتازة، فإن السيد محمد المراكشي ينشط في عدة جمعيات بنانسي وبفاندوفر، خاصة مع الاتحاد الرياضي لفاندوفر حيث أصبح احد الأعضاء المسيرين. ومع هذا النادي، سوف يصعد إلى البطولة الوطنية الثالثة، قبل أن يصبح لبضع سنوات مدربه. وطوال 16 سنة، بدأ السيد محمد المراكشي يقيم شبكة أصدقاء، ولكن أيضا شركاء، في الوقت الذي أصبح فيه مربي رياضي لمدينة فاندوفر. وقد أصبحت كفاءاته ومهاراته مشهود بها من لدن كلية الرياضة، التي تطلب منه القيام بتدخلات لدى تلاميذ شعبة «تدبير الرياضة». وقد أصبح هكذا المنسق الرياضي لدوري باتيجر الذي يعد أكبر دورة لكرة السلة « 3 من 3 » بفرنسا.

2006، بداية المغامرة

«في سنة 2006، أحدثت جمعية سيزام، والتي أهم أهدافها وضع مشاريع للتبادل مع المدينة التي ولدت فيها وناحيتها»، يقول السيد المراكشي. وقد شارك بعد بضع أسابيع، عشرة شبان من فاندوفر في مشروع كبير مواطن.

عشق الرياضة وحب الأطفال

وهكذا، وبعد ان عملوا في ورش للشباب بفاندوفر، توجهوا إلى وجدة لاكتشاف ثقافة أخرى والمشاركة في دورة لكرة القدم بالتعاون مع نادي الكهربائيين لوجدة. «تظل الرياضة ميدانا هائلا لتعلم الحياة في إطار جماعي، وعاملا لا مثيل له للتمازج الثقافي والديني»، كما يؤكد ذلك بقوة محمد المراكشي الذي سوف يعتمد على نجاح التجربة الأولى لتنمية مشروعه.

«لقد كانت أولى رغباتي هي تمكين الشباب الفرنسي من الالتقاء والتبادل مع أقرانهم بالجهة الشرقية. وهؤلاء الأطفال كانوا على استعداد للالتقاء، لأن المصادفة جعلت مدينتي فاندوفر ووجدة توجدان في شمال شرق بلديهما». وبالتناوب، يعيش شبان من فاندوفر ووجدة في حضن عائلات بالبلد المقابل. وفي كل مرة يشكل موعد الفراق لحظة حزن وألم. «إني أردت أيضا أن أضع تبادلا للكفاءات والمهارات»، يتابع المراكشي.

اختصاصيون في التأطير

من أجل ذلك، حصل محمد على مساعدة عدد من أشهر المربين بمنطقة نانسي. وهكذا، سيقدم لوران ديسبو، أستاذ كرة المضرب، وجون فرانسوا ستزيكالا مدرس بكلية الرياضة والفائز مرتين بالألعاب الجامعية على رأس فريق نانسي – لورين، سوكوندو سيمون وسفيان ساهريج، مدرب الجمعية الرياضية لنانسي لورين ومربي رياضي، لتبادل التجربة مع المربين الوجديين. «لقد أوضحت للأطر المحلية كيف كنت أعد حصصي التدريبية والتسخينية»، كما يفسر لوران ديسبو.

« قد قدمت لهم بعض الطرق لتسيير مجموعة ولاستمرارية فريق. الآن، من الأكيد بأنهم يلاقون عوائق مادية». لكن انتقال المهارات يتم أيضا من الاتجاهين :« هذه التنقلات إلى وجدة تقدم لي الكثير»، يؤكد جون فرانسوا ستزيكالا، الذي أصبح بعد ذلك مديرا جهويا للجامعة الفرنسية للرياضة الجامعية. « في كل مرة تكون لقاءات جميلة».

نانسي في مواجهة الجهة الشرقية : الصورة بعد الرياضة

وقد استقدم السيد محمد المراكشي في حقائبه أيضا، سيان بطل العالم السابق لكرة القدم الحرة وجيل دوني، المسؤول عن ماجستير «تسيير المشاريع و إعداد التراب» بكلية الرياضة لنانسي وألين برونفاسر ممثل المانح الاجتماعي باتيجر «خلال كأس العالم المصغر للشباب الذي نظم في شهر ماي بوجدة، فإن هؤلاء المتدخلين نشطوا منتدا مهما» «الرياضة وتنمية التراب» حيث كانت المبادلات مثمرة للجميع، يشير محمد المراكشي.

تحت الأضواء الكاشفة

على صعيد التربية، استقبل رئيس سيزام، في مارس 2009، بفاندوفر، علال المالكي ومحمد مخوخ، معلمين للفرنسية بمدرسة التعليم الأولي الصغيرة للمجموعة المدرسية ابن تومرت، بالجماعة الحدودية لسيدي بوبكر. « لقد استطعنا اكتشاف الواقع اليومي لأقسام بعض مدارس حوض نانسي»، كما يفسر آنذاك المعلمان. « لقد جئنا للبحث عما لا يوجد عندنا. وبفضل هذا التبادل، تمكنا من إغناء معارفنا ولكن أيضا معيشنا مع فرقائنا. وهوتبادل يأخذ كل معناه عندما يكون ذو فائدة بالنسبة للطرفين».

عمليات سيزام معترف بها في كل مكان. وهكذا قامت France 3 Télévision واليومية الجهوية L'Est Républicain، تتحدث بشكل منتظم عن أنشطة مؤسسة مدينة فاندوفر، والتي وسعت، بطلب منهما، نشاطها للعديد من المدن بمنطقة اللورين (Neuves–Maisons Florange، Saint-Max, Heillecourt). والمجموعة الحضرية لنانسي الكبرى، التي يرأسها الوزير السابق وعمدة نانسي أندري روسينو (André Rossinot)، والتي تضم 20 جماعة، أصبحت شريكا وفيا لسيزام، كما الأمر كذلك بالنسبة للجنة 54 لكرة السلة، والجامعة الفرنسية للرياضة الجامعية، وباتيجر والجمعية الرياضية لنانسي مورين. «إن سيزام تمكنني من أن أرد بعض

تدريب في كرة المضرب لصغار وجديين مع يونس العنوي وميكايل بصير

الدين للرياضة التي ساعدتني لأقف على رجلي في الحياة»، يسر لنا محمد المراكشي. «كل ما اكتشفته بفرنسا، أضعه اليوم في خدمة مسقط رأسي وجدة. اليوم عمري 42 سنة. وقد قضيت السنوات العشرين الأولى بالمغرب. ثم لمدة 18 سنة درست وعملت بفرنسا. و منذ أربع سنوات وبفضل سيزام، يمكنني أن أقيم مشاريع، وعمليات وشركات مع البلدين العزيزين على قلبي. هذا كل ما كنت أتمناه في حياتي، وكان حلمي حينما جئت للدراسة بفرنسا».

عرابون من ذهب

للذين مازالوا يشككون في مصداقية العمليات التي تقوم جمعية سيزام، فإن قائمة الشخصيات الرياضية التي تدعم وتشارك في هذه البنية من شأنها أن تزيل آخر شكوكهم. بالفعل، إن العمل المنجز في الميدان من طرف محمد المراكشي وكل فريقه، أقنعت فورا عادل بلكايدي، بطل الجيدو ويونس العيناوي، البطل المحترف، رقم 14 سابقا في جمعية التنس الاحترافي. «إن دعم هذين المستشارين لوزير الرياضة المغربي يبرهن على عزم صاحب الجلالة والوزارة في تنمية الرياضة الوطنية، لا سيما في وضع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، يعبر بارتياح محمد المراكشي.

«مع سيزام، نلمس بقوة هذا المجال لأننا نستعمل الرياضة كعامل للاندماج الاجتماعي والتفتح الشخصي». إلا أن لاعب التنس والمصارع ليسوا وحدهما في انسجام مع منهج محمد المراكشي. فهذا الأخير تلقى الدعم اللامشروط لميكائل كرتيان بصير، الدولي المغربي بالجمعية الرياضية لنانسي لورين الذي ترعرع في أحد أحياء فاندوفر. وكعراب تاريخي لسيزام ، فإن ميكائل كريتيان بصير قبل بلا تردد أن يشرك صورته مع سيزام ومع كأس العالم المصغرة لـ 13 /14 سنة الذي جرى في ماي الأخير بالمغرب بمشاركة حوالي 100 شاب، منهم 50 فرنسيا وحوالي 40 مغربيا. «ميكائل لا يتوانى أبدا عن فعل الخير»، يشير جون لوي شابي، الكاتب العام لجمعية سيزام «إنه الصورة لما يمثله، لنا، الشاب من أصل أجنبي. إنه النموذج الحي لاندماج ناجح». ميكائل كرتيان بصير، الذي حمل ألوان فاندوفر، يشكل نموذجا لكل أطفال المدينة. فتاريخ ميكائل يظهر أنه رغم كونه مغربي وعاش في فانداست، وهو حي شعبي بفاندوفر، فقد استطاع بلوغ القمة بقوة العمل والتواضع. « إنه شرف لي أن أكون عرابا لهذه الجمعية »، يؤكد ميكائل كرتيان. « لقد شاركت منذ سنتين في شريط فيديو لفائدة جمعية سيزام في إطار المبادلات الرياضية مع المغرب. كما لا يخفى عليكم، فصورتي تلزمني على أن لا أقبل كل شيء. لكنني أعلم أن مع محمد المراكشي لن يكون هناك أي مشكل، لأنني أعرفه منذ أن كنت صغيرا. في نانسي أتوفر على صورة معينة، لكن بالمغرب الأمر أقوى». ومسيرو سيزام واعون جيدا بأن مبادراتهم أخذت، بفضل هذه القاطرة بعدا آخر مختلفا. « إن التزامه يد فعنا إلى أن نكون في مستوى صورته»، يختم جون لوي شابي.

المكونون : تكوين في الإسعافات الأولية لفائدة 30 مكونا

سيزام، أربع سنوات تحت المجهر

لقد شهدت سيزام النور سنة 2006، لكن كتاب تاريخها رغم ذلك ممتلئ.

- يناير 2006 : إنشاء سيزام حول محمد المراكشي.
- فبراير 2006 : عشرة أطفال من فاندوفر يكتشفون وجدة.
- نونبر 2007 : وفد جديد من فاندوفر يلتقون زملائهم الوجديين، أول تكوين لأطر كرة القدم مع سفيان صهريج وسوكاندو سيمون.
- يونيو 2008 : تدخل جون فرانسوا ستريكالا، أستاذ بكلية الرياضة بنانسي والفائز مرتين للألعاب الدولية الجامعية لكرة القدم مع جامعة نانسي، لدى المربيين الرياضيين لوجدة.
- يوليوز 2008 : مقام ثقافي ورياضي لوفد من نادي الكهربائيين لوجدة بنانسي.
- نونبر 2008 : طلبة من كلية الرياضة بنانسي يتوجهون إلى وجدة بصحبة Séan بطل العالم لكرة العالم الحرة.
- مارس 2009 : معلمان من مدرسة التعليم الأولي ابن تومرت لسيدي بوبكر يلتقون أساتذة من تومبلين (Tomblaine) وفاندوفر.
- يونيو 2009 : مقام ثقافي ورياضي لفريق من شبان الجمعية الرياضية لنانسي لورين: لوران ديسبو أستاذ لكرة المضرب يتدخل بنادي وجدي محلي.
- يناير 2010 : عضوان من الجامعة الفرنسية للإسعاف يتقاسمون خبرتهم بوجدة. تكوين 30 مختصا من وسط التربية في ميدان الإسعافات الأولية.
- مارس 2010 : تدريب في مجال كرة المضرب لفائدة خمسة وجديين في منطقة اللورين بالتعاون مع فريق ليدر وتحت مسؤولية لوران ديسبو.
- ماي 2010 : كأس العالم المصغرة (13-14) سنة بوجدة مع أربع فرق فرنسية (Vandoeuvre, l'ASNL, Heillecourt florange et Neuves-Maisons).

سيزام تنفتح على مجموع الفاعلين الرياضيين بالجهة الشرقية. وهناك اتفاقيات موقعة مع الاتحاد الرياضي الإسلامي الوجدي ونادي المولودية الوجدية، ومع المندوبيات الجهوية للشباب والرياضة، ومع جمعية دعم الرياضة بالجهة الشرقية، وكذا مع الوسط الجامعي. لكن هذه الأمور كلها قصة أخرى...

صندوق الاستثمار للجهة الشرقية وقصص نجاح الجالية المغربية

عبد الكريم مهدي
المدير العام لفيروجيست

صندوق استثمار للجهة الشرقية شيء جيد بالنسبة للتنمية، لكنه ليس الحل لكل المشاكل. فالكل يتوقف على تدخلاته الفعلية. بالجهة الشرقية صندوق الاستثمار للجهة الشرقية يضاعف مبادرته. تنشيط المقاولات المحدثة من طرف مواطنين مغاربة متحدرين من الجالية المهاجرة، مساعدتهم وحثهم على إنشاء هذه المقاولات بالجهة الشرقية، هذا محور عمل متميز. أكثر من النوايا، لقد حقق الصندوق انجازات : أمثلة نموذجية.

لقد حدد صندوق الاستثمار للجهة الشرقية، والذي أحدث في إطار المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، كهدف مواكبة ديناميكية الاستثمار المنطلقة بفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله اعتبارا للتموقع الجديد للجهة في المحيط الأورو متوسطي وللمجهود الكبير الرامي إلى تزويد الجهة بالبنيات الأساسية الضرورية للإقلاع الاقتصادي.

واعتبارا لأهمية الجالية المغربية المتحدرة من الجهة الشرقية، تم منح اهتمام خاص، عبر مبادرات مستقبلية، باتجاه المغاربة المقيمين بألمانيا، وفرنسا، وإسبانيا وهولندا، أما عن طريق اتصالات مباشرة أو بواسطة شبكات (بألمانيا وفرنسا بالخصوص).

وهذا المنهج أصبح واقعيا وفعالا أكثر، بالقدر الذي أمكن للصندوق تقديم شهادات حقيقية على شراكاته الحالية مع مقاولين متحدرين من الجالية المهاجرة، وخاصة مؤسسي شركتي ميكروشوا ومون لي المقدمة هنا كمثالين يمكن اعتبارها قصتي نجاح.

وفي هذا الصدد، قام صندوق الاستثمار للجهة الشرقية بالتوقيع على ميثاق مساهمين يوم 6 مارس 2009 مع ميكروشوا المغرب، وهي شركة مقره بوجدة أسسها السيدان خالد السعدي وحسام العلمي، أبناء هذه المدينة والمتوفرين على خبرة بفرنسا

المقر الإجتماعي لصندوق الإستثمار للجهة الشرقية بوجدة

عبر ميكرو شوا فرنسا. وشركة ميكرو شوا الرائدة في التجارة الإلكترونية والمختصة في تسويق المنتوجات الإعلامياتية ووسائط الاتصال، والتي يصل رأسمالها إلى 6 مليون درهم، تتموقع منذ 2005 في قطاع يوفر إمكانات للنمو[1].

وبمقتضى هذه الشراكة، فقد ساهم الصندوق، سواء من الناحية المالية أو من حيث الدعم الاستراتيجي والتنظيمي، في ديناميكية نمو شركة ميكروشوا، المرتكزة على توسيع أرضية توزيع وتنمية مهن ذات قيمة مضافة قوية.

وبعبارة أخرى، فإن دخول صندوق الاستثمار للجهة الشرقية إلى رأسمال ميكروشوا مكن من مضاعفة الأموال الذاتية أربع مرات من أجل تسريع نمو هذه الشركة بواسطة :

- حملة هجومية للتسويق ؛
- توسيع الشبكة بفتح محلات ثلاثة جديدة (فاس، طنجة، الدار البيضاء) وأرضية لوجستيكية بتمارة (أي أربع افتتاحات في سنة واحدة مقابل خمس محلات منذ الإنشاء في 2005)؛
- تعزيز الرافعة المالية لتمويل التنمية ؛
- التوظيف وتعزيز القوة التجارية ؛
- مؤسسة العلاقة التجارية على الصعيد الجهوي، عبر التوقيع على اتفاقيات مع بعض المؤسسات (جامعة محمد الأول لوجدة، المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لحوض ملوية لبركان وغرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور) ؛
- تعزيز التموقع الاستراتيجي على صعيد الجهة عبر مشاريع معارض في القطب التكنولوجي لوجدة والمركب الصناعي لسلوان قرب الناظور.

ومن جهة أخرى، أتم صندوق الاستثمار للجهة الشرقية يوم 18 مارس 2010، ميثاقا للمساهمين مع شركة MONLAIT، وهي شركة مقرها ببركان وأنشأها الإخوان المسعودي، المتحدرين من هذه المدينة والمتوفرين على خبرة قوية حصلوا عليها ببلجيكا في صناعة الحليب. وتتوجه شركة MONLAIT التي يبلغ رأسمالها 4 مليون درهم، نحو توسيع طاقتها الإنتاجية عبر تأمين تزويدها وتقييم أقوى لمنتوجاتها [2].

و ستتمحور الشراكة مع MONLAIT على تنمية النشاط عبر ترحيل الوحدة على مستوى القطب الفلاحي لبركان وانجاز برنامج طموح للتوسيع والتنويع.

فضلا عن الدعم المالي، فإن الصندوق سيقدم دعما استراتيجيا نقوده بتشاور مع المؤسسين لتمكينهم أن يندرجوا في منطق التنافسية والشفافية.

صندوق الإستثمار للجهة الشرقية
FIRO
Fonds d'Investissement de la Région de l'Oriental

- تاريخ الإحداث : 31 ماي 2007
- الرساميل المدبرة : 150 مليون درهم (سوف ترفع الى 300 مليون درهم)
- المكتتبون : الجهة الشرقية، صندوق الحسن الثاني، البنك الشعبي، التجاري وفا بنك، البنك المغربي للتجارة الخارجية، صندوق الإيداع والتدبير، هولماركوم، القرض الفلاحي للمغرب.
- المدة : 10 سنوات
- تذكرة التدخل : 1 إلى 30 مليون درهم
- قطاعات النشاط : كل القطاعات، باستثناء الاتجار والإنعاش العقاري (باستثناء المشاريع السياحية والشبه سياحية) والخدمات المالية.

ميكرو شوا

Microchoix
Le choix gagnant

- النشاط : تسويق المنتوجات المعلوماتية، وسائط الاتصال والتجارة الإلكترونية
- تاريخ الإحداث : يونيو 2004
- المقاولون : خالد السعدي وحسام علمي (مقاولين متحدرين من الجالية المغربية المهاجرة بفرنسا)
- انطلاق النشاط : 2005
- ميثاق موقع في : 6 مارس 2009
- مساهمة الصندوق : 30%
- تطور الشراكة

	قبل دخول الصندوق	بعد دخول الصندوق
الشكل القانوني	شركة محدودة المسؤولية	شركة مجهولة الاسم
الأموال الذاتية	7,2 مليون درهم (2008)	28 مليون درهم(2009)
رقم الاعمال	57 مليون درهم (2008)	100 مليون درهم (متوقعة في 2010)
المستخدمون	59 شخص	80 شخص
نقط البيع	5	8 + أرضية لوجيستيكية

- الشراكات المحققة : اتفاقيات منح امتيازات حسابات كبرى مع الجامعة
- المشاريع الجارية : إقامة معرض بالقطب التكنولوجي لوجدة وبمركب سلوان

وفي هذا الإطار، بدأ الصندوق بالفعل، في انجاز إفتحاص للمساطر المحاساباتية والتنظيمية، وسيواصل بتأهيل أنظمة الإعلام ووضع مدراسات للمساطر، وكذا

فإن صندوق الاستثمار للجهة الشرقية مكن مؤسسي هاذين الشريكين المنحدرين من الجالية المغربية من بلوغ ثلاث أهداف :

محدودة إلى شركة مجهولة الإسم ؛
- تدعيم وتقييم الموارد البشرية.

والصندوق يوجد حاليا في مرحلة الدراسة مع مغاربة آخرين مقيمين بالخارج الذين ينوون إتمام مشاريع في الميدان الغدائي الفلاحي (هولندا)، والسياحة الإيكولوجية (فرنسا)، وبناء وصيانة القوارب الصغيرة (إسبانيا). وهدفنا هو مرافقة حاملي المشاريع في دراسة القابلية والتركيبة المالية، ولكن أيضا تسهيل الاتصالات مع الإدارات المعنية والمؤسسات المالية للتمكين من انجاز هذه المشاريع.

وهكذا، فإن صندوق الاستثمار للجهة الشرقية يؤكد نزعته كحافز للنمو لمرافقة تنمية المقاولات التي أحدثت من قبل الجالية المهاجرة وينوي مواصلة بذل الجهود ليكون رافعة تمويل في خدمة المغاربة المقيمين بالخارج الحاملين للمشاريع الجديدة.

(1) انظر الشريط المؤسساتي على موقع صندوق الاستثمار للجهة الشرقية
http//www.firo.ma/actualites/micro.html
(2) انظر الشريط المؤسساتي على موقع الصندوق
http://www.firo.ma/actualites/mon-lait.html

صفحة الإستقبال لموقع صندوق الإستثمار
http://www.firo

حليبي

MONLAIT
Industrie laitière

- النشـــــاط : إنتاج الحليب ومشتقاته
- تاريخ الإحداث : 1999
- المنعشـــون : مسعودي عبد القادر، المسعودي عمار والمسعودي مامون (منعشون متحدرون من الجالية المغربية المهاجرة لبلجيكا)
- انطلاق النشاط : 2005
- ميثاق موقع في : 18 مارس 2010
- مساهمة صندوق الاستثمار للجهة الشرقية : 28%
- تطور الشراكة

	قبل دخول الصندوق	بعد دخول الصندوق
الشكل القانوني	شركة محدودة المسؤولية	شركة مجهولة الاسم
الأموال الذاتية	4 مليون درهم (2008)	22 مليون درهم (2010)
المستخدمون	65 شخص	110 شخص

- مشروع الشراكة : توسيع وتنويع النشاط

كل مسارات التصديق (مساطر الإنتاج، منتوجات، مقاييس الجودة،...)، مع تعبئة هامة لمتخصصين في المهن.

وهكذا، وعبر هذين الشريكين المثاليين،

- تدعيم كبيرللقاعدة المالية لشركتهم ؛
- تقوية شهرة وصورة العلامة للشركتين ؛
- تأهيل الجوانب المحاسباتية والتنظيمية ؛
- وضع ممارسات الحكامة الجيدة (تغيير الشكل القانوني من شركة ذات مسؤولية

ميدي للصباغة

MIDI PEINTURE

- النشـــاط : إنتاج الصباغات للبنايات ومشتقاتها
- تاريـــخ الإحداث : 1984
- المنعـش : مجموعة الحارثي
- الرأسمال : 21,12 مليون درهم
- التوزيـع : 500 نقطة بيع، ثلاث موزعين حصريين
- المشروع : توسيع قاعدة التوزيع وتحسين جودة المنتوجات
- التطـور : ميثاق المساهمين الموقع في 17 دجنبر 2010

جالية الجهة الشرقية بالخارج : مساهمة حاسمة في التنمية الجهوية

توفيق بودشيش
اقتصادي، مدير قطب التعاون الدولي والإنعاش الاقتصادي
وكالة الجهة الشرقية

إن التحويلات، التي تتميز بحريتها وبصعوبة التحكم فيها، تشبه الذين يقومون بها نزويون متقلبو الأطوار، فهي لا يستثمر في المكان المنتظر، لكنها في المقابل، وفية ومقاومتا تتحدى الأزمة. وتعبئتها لفائدة الجهة الشرقية، التي تستقبل جزءا رئيسيا من هذه التحويلات، قد تشكل رافعة حاسمة للتنمية لو استثمرت بالجهة. وإغراء وإقناع أصحاب الرساميل المتبخرة، هذا هو طموح اللحظة.

العلاقة بين الهجرة والتنمية الإقتصادية إشكالية عالمية بالضرورة

إن ظاهرة الهجرة الإقتصادية، لأنها تفرض مبادلات بشرية، وثقافية، واقتصادية ومالية بين عدة قارات، وبلدان وجهات بالعالم، هي في كنهها مسألة عالمية. وهذا ما حث المجتمع الدولي على إحداث المنظمة العالمية للهجرة التي يوجد مقرها بجنيف، والتي عهد إليها دراسة واقتراح قواعد تأطير الهجرة الدولية.

وحسب التقرير الأخير للجنة العامة للهجرة، فإن المهاجرين عبر العالم مثلوا 200 مليون شخص خلال 2005. وقرابة نصف المهاجرين (48,6%) هم من النساء و51% يعيشون بالجهات المتقدمة (تدخل السيد عبد الغني بوعياد، في دفاتر مركز الدراسات لحركات الهجرة المغاربية، جامعة محمد الأول بوجدة، رقم 9، مارس 2011).

وقد تضاعف عدد المهاجرين مرتين بين 1980 و2005. وحسب غالبية ملاحظي الهجرة، فإن العولمة، والفوارق الديموغرافية، والفوارق في المداخيل وفي مستوى العيش

أكثر من 200 مليون مهاجر دولي منذ سنة 2005

الملاحظة بين البلدان، وكذا التوترات على صعيد سوق الشغل، سوف تساهم في تسريع الهجرة في المستقبل. وفي هذا السياق، فمن بين الإشكاليات الراهنة التي تهم الصلة بين «الهجرة والتنمية» ترد، بالخصوص، مسألة الحقوق الاجتماعية للمهاجرين في بلدان

الإستقبال ومسألة التحويلات المالية نحو البلدان الأصلية .

وتمثل هاتان النقطتان محددين هامين للعلاقة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية. ومسألة الحقوق الإجتماعية في بلدان الإستقبال أساسية، لأنه ينجم عنها الجوانب المرتبطة بالإندماج الجيد للمهاجرين بهذه البلدان وإدماجهم في سوق العمل و، بالتالي، أمنهم الاقتصادي. أما مسألة التحويلات المالية، فإنها تبحث مستقبل العلاقة بين المهاجر وبلده الأصلي. فالأهمية التي أصبحت تكتسيها هاته التحويلات في اقتصاد الدول المصدرة للهجرة، تدفع المهاجر إلى المطالبة بـ «دور فاعل اقتصادي» كامل في البلد الأصلي.

في سنة 2010، حسب المنظمة العالمية للهجرة، فقد مثلت التحويلات المالية

التحويلات المالية للمهاجرين : 440 مليار دولار أمريكي

للمهاجرين في العالم 440 مليار دولار أمريكي، منها 325 مليار حصلت عليها الدول السائرة في طريق النمو. فقد مثلت في بعض الدول نسبة 30% من الدخل الوطني و 2 إلى 3 مرات المساعدة من أجل التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف. وحسب هذا المكتب، ينبغي أيضا إضافة التحويلات غير المهيكلة إلى هذه المبالغ، والتي يمكن أن تمثل أحيانا حتى 50% إضافة للمبالغ المصرح بها رسميا (انظر في هذا الصدد اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، جنيف 14-15 فبراير 2011)[1].

وحسب الإسقاطات، فإن نسبة النمو المقدر قد تكون 6,2% سنة 2011 و8,1% سنة 2012 (المصدر : البنك الدولي). وكما يؤكد ذلك السيد وليام لاسي سوينغ ، المدير العام للمكتب الدولي للهجرة، خلال اجتماع خبراء مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، «فإن التحويلات المالية أصبحت رهانا مفصليا في الاقتصاد الشمولي» (أنظر وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، المشار إليها).

ومن بين كل المركمات الإقتصادية، عرفت تحويلات المهاجرين أكبر مقاومة للأزمة الإقتصادية.

غير أن الخبراء، ورجال الاقتصاد والمخططين

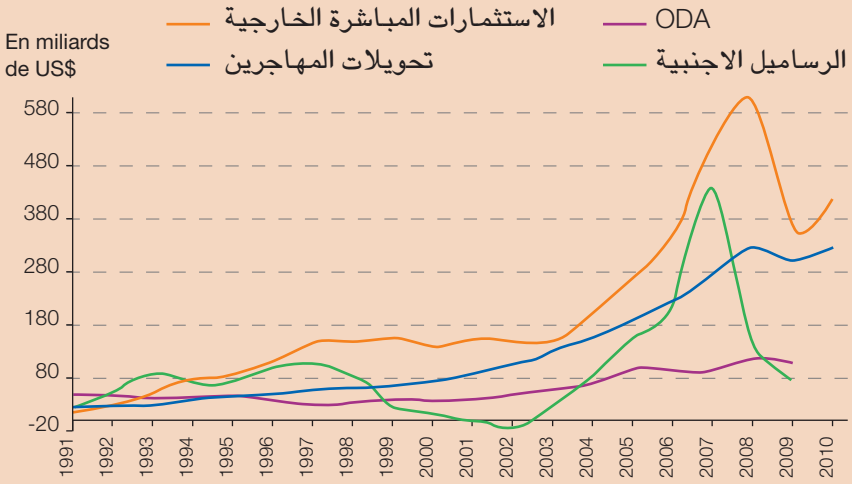

مبيان 1 : تظهر التحويلات تراجعا منذ الأزمة الاقتصادية مقارنة بدفقات الرأسمال الخاص، ونموها في 2010

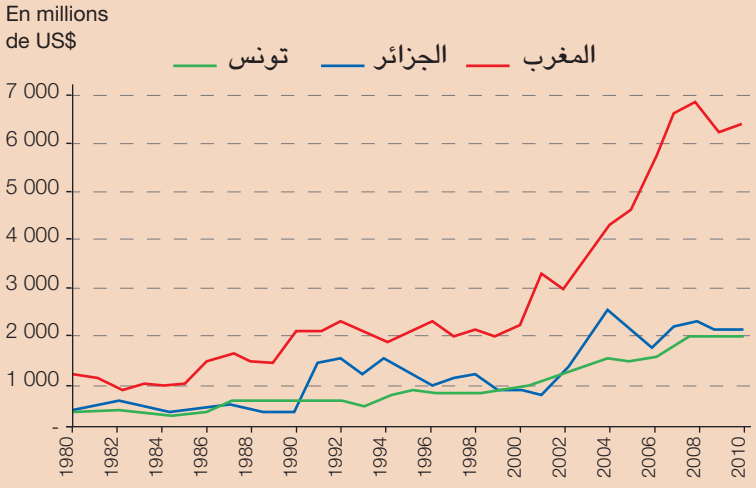

مبيان 2 : انخفاض حصة التحويلات في الناتج الداخلي الخام واضحة في سنة 2009 (المغرب: 6,6%، تونس: 5,3% ، الجزائر: 1,4%)

ما زالوا يثيرون مسألة الإندماج الجيد للتحويلات المالية في برامج التنمية للبلدان الأصلية. فمن الواضح أن التحويلات تسهم في الحد من الفقر، وتلعب دورا اجتماعيا هاما لدى الأسر والآباء والنساء والأطفال الذين بقوا بالوطن (تغطية مصاريف القوت، والصحة، والتربية، والسكن)، لكنها في آخر المطاف دفقات مالية خاصة وشخصية، فكيف إذا يمكن إدماجها في إطار إستراتيجية للتنمية الوطنية والجهوية ؟

بالنسبة للمغرب، فإن التحويلات المالية، التي ترد أساسا بالعملة الصعبة، تمكن على الصعيد الماكرو اقتصادي من تعويض الإختلالات المحتملة لميزان الأداءات،

بالمغرب، تتم التحويلات المالية للمهاجرين بالعملة الصعبة

لكن ليست هناك بعد إستراتيجية حقيقية لإعادة استعمال هذه الأموال كرافعة للتنمية الجهوية والمحلية.

ربما ينبغي أن نستلهم من السلوكات الجيدة عبر العالم. فقد جربت، مثلا، بعض الدول حلول براغماتية، كالمكسيك، حيث مقابل كل دولار يحوله أحد أفراد الجالية لفائدة مشروع تنمية محلي، تقوم البلدية بتخصيص دولار، والجهة بتخصيص دولار

وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة الاتحادية. والبرنامج يسمى «3 من أجل واحد».

ومن جانب آخر، ومن بين توصيات المكتب الدولي للهجرة في الموضوع، لنحتفظ بمفهوم التحويل الإجتماعي والبشري. ويُقترح عبر هذا المفهوم تشجيع برامج ببلد الاستقبال والبلد الأصلي من أجل وضع منظومات للتعاون يتمكن عبرها المهاجر عند عودته من الإستفادة من كفاءات إضافية ومن رأسمال للإستثمار.

ما هو وضع الجهة الشرقية

إن المعطيات المتعلقة بالجالية المرتبطة بالجهة الشرقية تبرز المكانة المهيمنة لهذه الجهة في المجموع الوطني. هكذا، إذا ارتكزنا على دفقات التحويلات المالية والودائع البنكية، فإن الجهة تأتي على رأس الجهات المصدرة للهجرة.

دور هام للتحويلات بشكل عام في التوازنات ما بين الجهات، بالنسبة للجهات التي يتحدر منها المغاربة المقيمون بالخارج:

والأسباب تاريخية وجغرافية. وبالفعل،

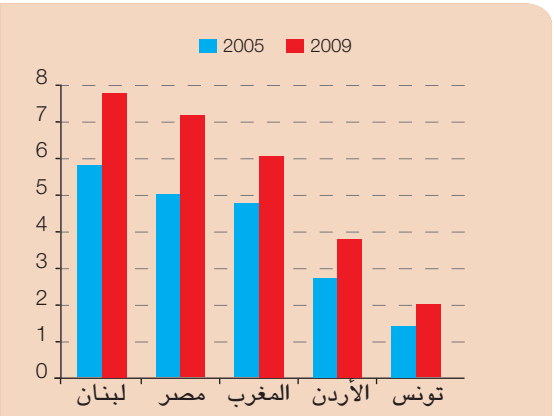

المصدر : وزارة الإقتصاد والمالية

التحويلات ما بين 2006 و2009

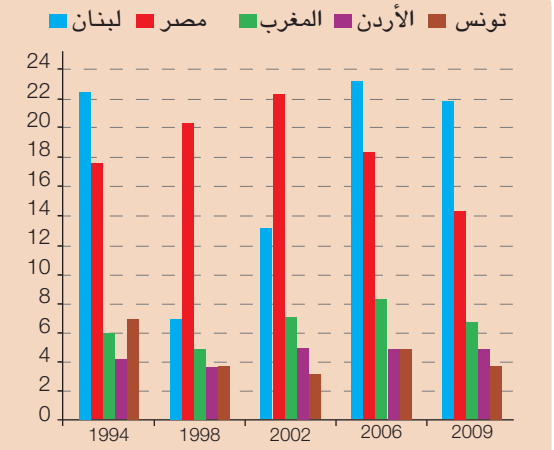

المصدر : وزارة الإقتصاد والمالية

تقييم التحويلات بالنسبة للناتج الداخلي الخام :

- تشكل التحويلات مصدرا مهما لتمويل الاقتصاد بعدد كبير من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- يحتل المغرب المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وراء مصر ولبنان

صادرات وجهتها الرئيسية أوروبا

فإن الجهة الشرقية، التي تفوق مساحتها 82 820 كيلومتر مربع، وتقع في الإمتداد الشمالي الشرقي للمملكة، بساكنة تقارب مليوني نسمة، كانت على مر حقب تاريخها وجغرافيتها منطقة للدفقات الاقتصادية والاجتماعية منفتحة على محيطها الدولي. وبفضل نافذتيها التي تطل إحداهما على الشرق نحو الجزائر، وباقي المغرب العربي وبشكل أوسع نحو إفريقيا جنوب الصحراء، والثاني منفتحة على منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد شكلت الجغرافيا مصير هذه الجهة الحدودية التي أصبحت حساسة للغاية لدرجة كثافة المبادلات مع محيطها الدولي المباشر. وقد بُنيت أجزاء عديدة من الاقتصاد الجهوي على أساس الصلات الحدودية، خاصة مع الجزائر في الشرق وإسبانيا في الشمال (التجارة والخدمات، النقل الطرقي، والبحري والسككي، الأبناك والخدمات المالية، الخ.). ويظهر تحليل الدفقات المالية للجهة بأن هذه المنطقة كانت على مر التاريخ منطقة عبور أكثر منها منطقة تثمين للموارد محليا.(انظر خارطة الدفقات).

وهذا السياق الإقتصادي للجهة الناتج عن البعد عن مركز البلاد، وإقفال الحدود الشرقية، أرغمت الجهة الشرقية على توجيه دفقاتها نحو شمال البحر الأبيض المتوسط، أي أوروبا. واليوم، فإن الجهة الشرقية أصبحت، بفضل جاليتها بالخارج ومبادلاتها الاقتصادية، إحدى جهات المملكة الأكثر ارتباطا بأوروبا، وهو واقع ما زال يجهل نسبيا على الصعيد الوطني والدولي، ويقدر أن بين 000 800 ومليون رجل وامرأة متحدرين من الجهة الشرقية هم بالخارج، وخاصة بأوروبا. وإذا ما قاربنا هذا الرقم بالساكنة الإجمالية للجهة الشرقية التي لا تتجاوز مليوني نسمة (حسب إحصاء 2004)، يمكننا أن نقيس أهمية الروابط البشرية للجهة الشرقية مع الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط. وتشير التقديرات الإحصائية المتعلقة بالجالية بأن 70% من المغاربة المقيمين بألمانيا هم متحدرين من الجهة الشرقية، ونفس الرقم يقدم بالنسبة لهولندا، و60% بالنسبة لإسبانيا، و50% بالنسبة لبلجيكا و 30% بالنسبة لفرنسا. كما أنه وحسب

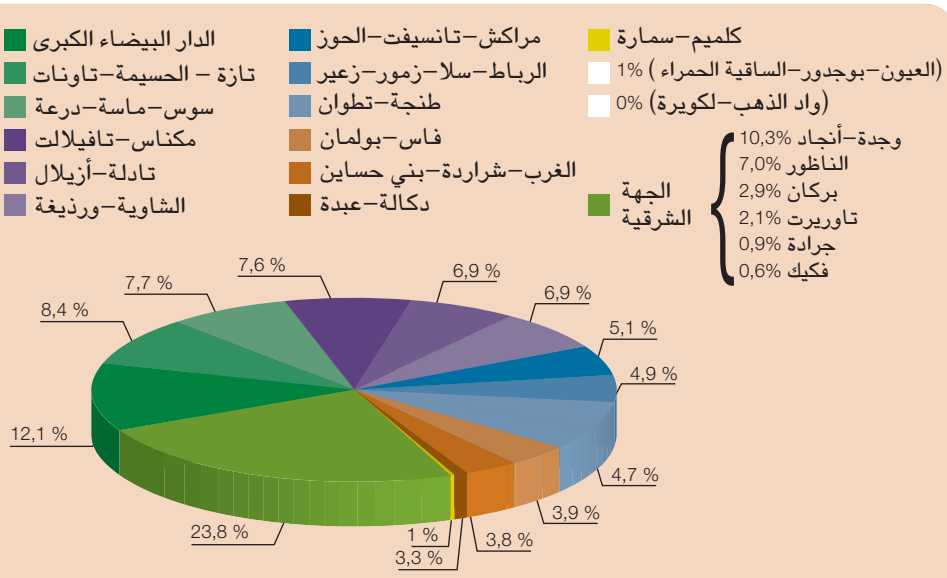

التوزيع الجهوي للتحويلات المالية :
• في 2005، شكلت الجهة الشرقية مسقط رأس 23,8% من المغاربة المقيمين بالخارج الذين تم بحثهم، في حين أنهم لا يمثلون سوى 6,4% من الساكنة الوطنية.
• حسب التقطيع الجهوي المقترح من طرف اللجنة الاستشارية للجهوية، فإن الجهة الشرقية – الريف يتمركز فيها 25,2% من المغاربة المقيمين بالخارج مقابل 7,5% من الساكنة الوطنية.

خارطة الدفقات

الأرقام المتوفرة، فإن 25% من الدفقات المالية للجالية المحولة للمغرب (أكثر من 4 مليار أورو سنة 2007، انظر في الموضوع، دراسة حول مغاربة الخارج نشرتها مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج...) تتوجه نحو الجهة الشرقية. وفي مجال الاستيراد والتصدير، فإن 80% من مداخيل منتوجات تصدير الجهة (المنتوجات الفلاحية والصناعة الفلاحية) ناتجة عن الصادرات نحو الأسواق الأوروبية.

ومن جانب آخر، فإن قرب إقليم بأهمية الناظور من مدينة مليلية المحتلة، يخلق تيارا للمبادلات الاقتصادية لا يستهان بها بالجهة. وفي انتظار بناء المغرب العربي، فقد أقامت الجهة صلات قوية مع أوروبا. وهذه الصلات تستحق أن تجمع في إطار إستراتيجية للتنمية الجهوية تتوافق مع الشراكة الإستراتيجية التي تبحث عنها بلادنا مع أوروبا والعكس.

ومن هذا المنظور، فإن وكالة الجهة الشرقية قامت منذ إنشائها بمبادرات لتشجيع الاستثمار المنتج للمغاربة المقيمين بأوروبا المتحدرين من الجهة الشرقية (انظر جدول ينسوب القروض البنكية/الودائع). وانطلاقا من كون أن الجهة لا تستفيد من الدفقات المالية القادمة من الخارج، فقد تمت الانطلاقة في مجموعة من مشاريع التعاون الرامية إلى تمكين أعضاء الجالية من الولوج إلى إمكانيات الإستثمار بالجهة. ونستعرض في ما يلي المشاريع التي تم القيام بها.

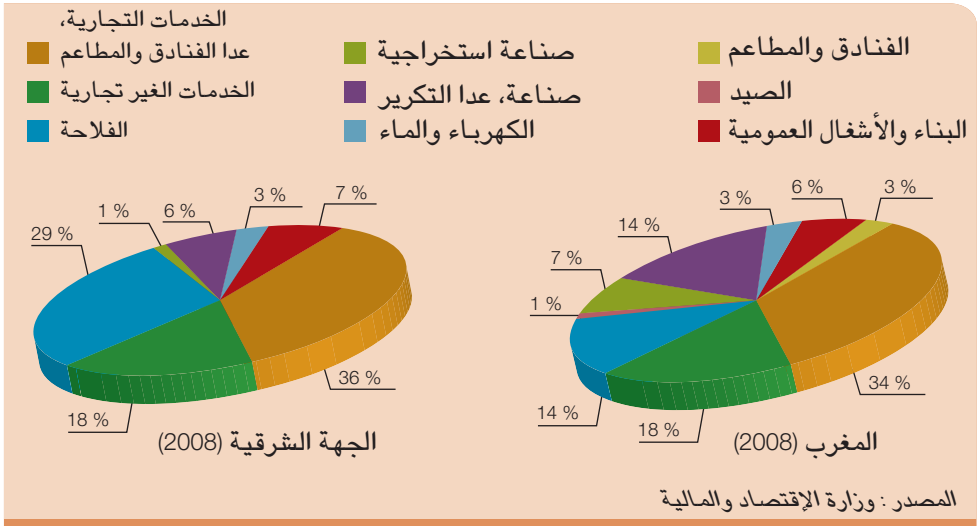

المصدر : وزارة الإقتصاد والمالية

إن التخصصات الجهوية هي وسيلة لاجتذاب تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج نحو استثمارات ذات قيمة مضافة مرتفعة والمساهمة بذلك في بناء نموذج تنموي خاص بكل جهة (حالة الفلاحة والخدمات بالنسبة للجهة الشرقية)

الجهة	%
الجهة الشرقية	26,31
الدار البيضاء	15,88
طنجة – تطوان	10,32
سوس – ماسة – درعة	7,81
الشاوية – وردیغة وتادلة – ازيلال	6,82
الرباط – سلا – زمور زعير	6,13
مكناس – تافيلالت	5,5
تاونات – الحسيمة	5,14
المجموع	83,91

المصدر : وزارة الإقتصاد والمالية

وداائع المغاربة المقيمين بالخارج حسب الجهات في 2008

الجهة	الودائع%	القروض %
الدار البيضاء الكبرى	41,66	63,18
الرباط – سلا – زمور زعير	13,08	12,44
مراكش – تانسيفت – الحوز	4,36	4,02
سوس – ماسة – درعة	4,77	3,77
طنجة – تطوان	7,22	3,61
مكناس – تافيلالت	4,66	3,41
الجهة الشرقية	10,17	2,79
الشاوية–وردیغة–تادلة–أزيلال	4,33	1,62
المجموع	90	95

المصدر : وزارة الإقتصاد والمالية

الودائع (المغاربة المقيمين بالخارج والمقيمين) والقروض حسب الجهات في 2008

مشروع « e-regulation »

يتعلق الأمر بنظام للإعلام وتسهيل الإستثمار الرقمي تجري إقامته بالمركز الجهوي للاستثمار للجهة الشرقية، سيمكن من الولوج إلى كل مساطر الاستثمار وخلق المقاولات عبر الانترنت. وقد تم إحداث نسخة أولية يمكن الولوج إليها على موقع http :// oujda.e-regulations.org. وهذا الإنجاز يندرج في إطار اتفاقية تعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ضمن مشروع « تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجهة الشرقية ». هذا المشروع، عند انتهاءه، سيمكن بواسطة الانترنيت ولوجا عمليا وفعالا إلى المساطر وإلى التشريع الجاري به العمل بلغات متعددة (العربية، الفرنسية، الألمانية، الإسبانية، الإنجليزية، الصينية). ويمكن للمستعمل عبر «e-regulation» من تحميل وثائق وبيانات، والولوج إلى النصوص التي تنظم المساطر. وهو يمثل أداة ثمينة للولوج عن بعد للمعلومة الموثوقة ووسيلة هائلة لشفافية المعاملات.

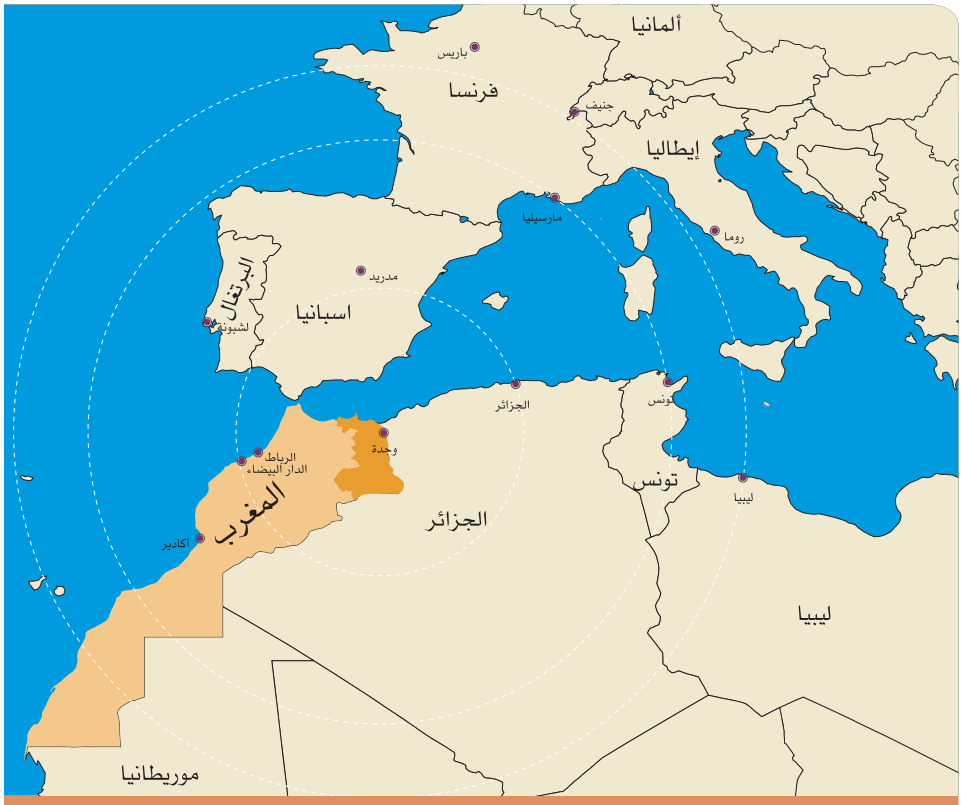

الجهة الشرقية في قلب المبادلات الأورو–متوسطية

مشروع هجرة وتنمية الجهة الشرقية (MIDEO)

هذا المشروع، الممول بشكل مشترك من قبل التعاون التقني الألماني والإتحاد الأوروبي، موجه إلى دراسة واقتراح آليات وميكانيزمات تشجيع الإستثمار لفائدة أفراد الجالية. وهومستوطن بالناظور، داخل غرفة التجارة والصناعة والخدمات. وقد مكن عبر مجموعة من العمليات (موقع ويب، أوراش للتكوين في مجال المقاولة، التعرف على فرص الإستثمار، الخ.)، من ربط اتصال مباشر مع أفراد الجالية المقيمة بألمانيا والراغبة في الإستثمار بالجهة الشرقية.

مركز الموارد والخدمات الأورو متوسطية (CERES)

يوجد مقر المركز بوجدة، وقد تم انجازه في إطار مشروع التوأمة المؤسساتية الممول من طرف الإتحاد الأوروبي بين الوكالة الأندلسية للتعاون الدولي ووكالة الجهة الشرقية. وطموح المركز هو توفير خدمات وفق المحاور الكبرى التالية : الإعلام والتوثيق، بورصة المشاريع وشركات المقاولات، اليقظة الإقتصادية والمالية، تشجيع حوار الثقافات والحضارات، والنشر المشتركين شمال – جنوب، وتوفير فضاء جمعوي وللقاء لصالح المجتمع المدني في ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

مشاريع الإنعاش الإقتصادي

إن العمل المتواصل للوكالة في مجال التسويق الترابي والإنعاش الإقتصادي لدى المستثمرين تستهدف بصورة منهجية أفراد الجالية المقيمة بالخارج. وهكذا الأمر بالنسبة لعمليات تشجيع المشاريع المهيكلة ذات الطابع الصناعي الجارية بالجهة : القطب التكنولوجي لوجدة، المركب الفلاحي لبركان والمركب التكنولوجي لسلوان. ويساهم أعضاء الجالية بشكل وثيق في العمل الدولي لوكالة الجهة الشرقية عبر الجمعيات، والمنظمات غير الحكومية، والمساهمات الفردية تحت إشراف تمثيلياتنا الدبلوماسية، في تعزيز الصلات البشرية والثقافية مع بلدان الإستقبال.

وعبر هذه المشاريع، تشارك وكالة الجهة الشرقية في حدود إمكانياتها ومهامها، في تعبئة الإمكانات الهائلة للمهاجرين الذين تم تأكيد دورهم الإقتصادي الكامل مجددا في الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، يوم 18 مارس 2003 بوجدة، بمناسبة إعطاء الانطلاقة للمبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية.

وبالفعل، وكما تشير إلى ذلك بحق مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، فمغاربة الخارج هم مجموعة متعددة وفي تطور، فهي أول تمركز للكفاءات، وأول مصدر للعملة الصعبة (بعيدا قبل السياحة) وأول المستثمرين الخواص (انظر مقال عبد السلام فتوح في هذا العدد).

صفحة الاستقبال لموقع e-regulations

(1) «يوجد المغرب ضمن البلدان الستة التي استفادت أكثر من تحويلات المهاجرين»، حسب تقرير مشترك للجنة الاقتصادية لمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. وحسب نفس التقرير الذي سيقدم في مقر الأمم المتحدة، فإن « ست دول إفريقية (الجزائر، مصر المغرب، نيجيريا، السودان وتونس) قد استفادت من ..... من مجموع التحويلات نحو القارة» ويتبين من هذا التقرير بأن هناك «انخفاض في المداخيل الاجمالية لتحويلات الأموال بإفريقيا»، نتيجة آثار الأزمة الإقتصادية. وقد ارتفعت بشكل كبير تحويلات الأموال على الصعيد العالمي خلال العقد الأخير. غير «ضياع مناصب الشغل جراء الأزمة الاقتصادية العالمية وظروف العمل الأكثر صعوبة للمهاجرين ببلدان الاستقبال هذا المنحى»، كما يوضح ذلك هذا التقرير. وقد انتقلت هذه التحويلات من *41,1* مليار دولار أمريكي سنة *2008* إلى *38,5* مليار دولار أمريكي سنة *2009* ثم *21,5* مليار دولار أمريكي سنة *2010*. المصدر: مجلس الجالية المغربية بالخارج.

الجالية المهاجرة والعودة بين الأسطورة والواقع

جمال بالاحرش
المدير العام *MANPOWER*
رئيس اللجنة الاجتماعية للكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب

إن الكاتب يعتبر رمزا لهذه الجالية التي تعود إلى البلد، بكفاءات مكونة أو مدعمة.
هذه الكفاءات الضرورية للتنمية يحملها رجال وليس آلات. والعودة تمثل أيضا تحديات أخرى، بشرية بكل بساطة. رجل يهتم بكل ما هو اجتماعي ووسيط بطبعه، إن لم يكن بالمهنة، فالكاتب يذكرنا أيضا بأن الهجرة قاسية بطبعها، مهما كانت وجهتها.
لذا، يمكن أن نفعل أكثر لكي تكون أقل قسوة... وإعطاء رغبة في العمل المقاولتي، هنا، عوض أن تكون مغربي، من هناك.

إن الاهتمام المتزايد للمغرب ولمسؤوليه السياسيين والاقتصاديين بجاليته شيء ايجابي، لأن هذا يعني أن مستقبل المغرب ينبغي بناءه مع هذه الجالية. وقد اختارت هذه الأخيرة أن تهاجر أو، نتيجة الأجيال، فقد استقرت نهائيا في بلد الاستقبال، كما نقول في علم الدلالة. ولنقولها، فلولا مختلف رسائل ملك المغرب، عبر خطاباته المتتالية، لما أصبح الشتات المغربي بالخارج هذا الفاعل الجديد الذي يتم بناءه لاندماج نهائي في المشروع الاجتماعي الذي يقترحه علينا صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وفي المقابل، علينا القيام بعمل مسبق لتعيين هذه الجالية نهائيا، والتي نسميها مرة بالشتات Diaspora ومرة بالمغاربة المقيمين بالخارج وحتى بالعمال المغاربة بالخارج من قبل من سبقنا. بالنسبة لي، كنت دائما أرى بأن تسمية « شتات » جيدة، رغم تحفظات البعض الذين يعطون للكلمة بعدا دينيا. مفهوم المغاربة المقيمين بالخارج مفهوم مختزل، لأنه لا يشير إلا للأشخاص المقيمين ببلد آخر. وهؤلاء الأشخاص ولدو بهذا البلد ويعملون به، وهم غالبا مواطنون بالمعنى السياسي للكلمة، وسواء كانوا مندمجين أو مذابين حسب الحالات، فهم مرتبطون بقوة ببلدهم الأصلي أو ببلد آبائهم أو أجدادهم.

ونحن إذا لسنا أمام هجرة هدفها العودة، ولكن في الواقع أمام سكان فضلوا أن يترسخوا أكثر فأكثر في بلد الاستقبال. فالكلمات مهمة ويمكن ان ينتج عنها مستقبلا تعريفات ترتبط بالهوية، وطبعا، استراتيجيات مرتبطة.
سياسيا، من المرغوب أن يكون هناك موقف واضح اتجاه « الشتات ». وقد يكون قرارا قويا أن يصرح بان أفراد « الشتات » هو قبل كل شيء مواطنون لبلد الاستقبال ، حيث ينبغي أن يمتثلون للقواعد وكذا للعادات والتقاليد، لكن دون نسيان بلدهم الأصلي. منحهم إباء وعزة ومساعدتهم لتكون لهم نظرة حديثة عن بلدهم الأصلي، وكذا مجال للتعبير. إن بناء الهوية أمر صعب في الغالب داخل التجمعات ذات الجنسية المزدوجة، لذا، فان الرسالة التي يجب إيصالها عبر هذا المسعى ينبغي أن تتسم بأكبر قدر من الوضوح.

منذ أن اعتلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس العرش، بدأ « الشتات » يهتم بشدة بكل أشكال التطور، وبالتالي، بطرح سؤال: إما العودة أو مشروع استثمار. وفي كل الحالات، تبقى للجالية المغربية إرادة حقيقية في المساهمة في هذا المشروع المجتمعي الجديد.

ففضلا عن العملات السنوية التي ترسلها الجالية، فمن المهم أن نعلم بأن 75% من هاته الأموال الهامة تستعمل للدعم الاقتصادي للأسر التي بقيت بالمغرب. وإذا كان الإسهام الهام ايجابي، فهم مع ذلك مقلق، لأن هذا المورد قد ينضب يوما ما.

هذه الأيام، يتحدث كثير عن عودة أفراد الشتات إلى المغرب، الأمر يتعلق أكثر باستيهام جماعي منه بواقع. فبالفعل، تجارب العودة موجودة، لكنها تضل هامشية. أولا، لأنه بحكم نوعية الأفراد الذين يعودون إلى المغرب، فإن الاندماج يكون أقل أو أكثر صعوبة. فالمسألة مختلفة في حالة شخص ولد في الهجرة وشخص هاجر لفترة يتفاوت طولها. وتجربتي الشخصية كانت مؤلمة من بعض النواحي وأستطيع أن أفهم لماذا لا يبقى البعض. وهذا هو السبب الذي جعلنا أنا وبعض أصدقائي مزدوجي الجنسية الذين عادوا إلى المغرب، إلى خلق جمعية (www.ridm-maroc.com)، لمواكبة المرشحين للعودة وتمكينهم من الاندماج اقتصاديا واجتماعيا. وسوف نحدث دارا للشتات بالدار البيضاء ونأمل في إطار الجهوية، إحداث دار في كل جهة جديدة.

إن العودة لا تتم دون إعداد. والخطاب الرائج لتشجيع العودة هو خطأ في نظري، لأنه حينما يصل الأشخاص إلى المغرب، فإنهم لا يجدون من يوجههم ويصبحون مواطنين مختلفين. هذا لا يعني أنه يتوجب إحداث مواطنة من نوع آخر، لكن ينبغي قطعا الفهم بأن مرجعية الشتات مختلفة وبأنه ينبغي وضع سياسة مواكبة حقيقية لتجنب فشل الاندماج للبعض ولإعادة الاندماج للبعض الآخر.

كل سنة، عملية «مرحبا» بالموانئ المغربية

إن « العودة للبلد » تعترضها مشاق كبيرة حقيقية. وقد تم التعرف على كل هذه العوائق، غير أن لا واحد منها تم حله. تأتي بعد ذلك بعض الأساسيات، تتعلق بالتحكم باللغة وقوانين المجتمع المغربي، والتعقيدات الإدارية التي غالبا ما تكون لا منطقية، وأخيرا العلاقات المهنية. ويظهر بالتالي بأن هناك الكثير ما يجدر القيام به لإنجاح الاندماج. ففكروا بما عاشه آباءنا في الساعات الأولى للهجرة في الستينات.

إن المجموعات التي تشكل الجالية تعيش في عوالم مختلفة، بأوروبا وأسيا وإفريقيا وفي البلدان الانكلوسكسونية. وقد شُكلوا للعيش في وسطهم، وبالتالي فإن صعوبات الاندماج هي في الواقع طبيعية. لذا فإني أركز على النظرة التي يواجه بها الشتات والذي نحاكمه من خلال سلوكاته، وتصرفاته، وعقليته. وهكذا، ينبغي تعلم قبول الآخر وبالخصوص مساعدته عوض إدانته.

هذا لا يمنعنا أن نكون وطنيين حقيقيين، لكن هناك اختلاف ينبغي قبوله والتعايش معه دوما إذا أردنا أن نبني مجتمعا متعددا تخلق فيه الثروات من الاختلافات. إنه الثمن الضروري لبناء صرح المغرب الجديد.

لقد فهمنا ذلك داخل جمعيتنا، وسوف نعمل كل شيء لتسهيل حياة إخواننا العائدين والعمل على جعل الفرص التي تظهر حاليا بالمغرب معروفة من طرف الجميع، دون خلق أوهام وعلى كل الفاعلين الذين يشتغلون على الشتات، كالسفارات والقنصليات المغربية بدول الاستقبال والسفارات والقنصليات بالمغرب، وكذا الجهات، أن تتعبأ لإحداث شروط حقيقية للاستقبال والاندماج. فلم يعد يكفي إحداث شبابيك بنكية أو معارض للعقار.

لقد أحدثنا كل الآليات الممكنة والمتوفرة وكل المؤسسات لعبت دورها للاجتذاب والتسويق. والبعد الحقيقي الذي ينقص كل هذا هو الإنسانية وعلاقة القرب التي ينبغي إقامتها مع الشتات. نحتاج إلى الصدق في رسائلنا. إنها الوسيلة الوحيدة لجعل الشتات ترغب في المساهمة أكثر.

إن للشتات وجها آخر، وكفاءات جديدة، وشخصية قوية وإنتظارات. ينبغي عليه أن يُظهر نوعا من التواضع، لكن علينا هنا أن نثبت بأننا نرغب في العيش المشترك. وسوف أختم بالقول بأن الوطنية هي ما نقوم به والطريقة التي نسهم بها في حياة بلدنا لفائدة الصالح العام؛ حيثما كان المكان لذي نقوم منه بذلك.

مساهمة المغاربة بفرنسا في تنمية المغرب
نموذج الجهة الشرقية

زهير بنحمو
باحث مشارك في كرسي البحث في مجال الهجرة والاثنية والمواطنة
جامعة كيبيك بمونريال

ما يجري على المجموعات هو ما يجري على الشعوب: إنها تريد أن تدبر نفسها بنفسها، وأن تكون نشيطة وتشارك في اتخاذ القرار المتعلق بانجاز مشاريع التنمية المحلية التي تهمها.
وقد بدأت تتأكد حركة هيكلة: منظمات المغاربة المقيمين بالخارج، من جهة، والمجموعات التي بقيت بالبلد، من جهة أخرى.
وتعزيز هذين القطبين من شأنه أن يسهل الحوار ويزيد في مصداقية الشراكات مع هيئات و مؤسسات بلدان الاستقبال. إنها مسألة تمثيلية معترف بها ومصداقية متبادلة.
نماذج للتأكيد.

إن الهجرة بالجهة الشرقية ظاهرة اجتماعية. ويمكن التأكيد دون مجال للخطأ بأنه لا توجد عائلة لا تضم على الأقل مهاجرا واحدا بالخارج. إن الموقع الحدودي لهذه الجهة و في الماضي، الاستغلال الضعيف لمواردها المحلية، نتج عنه اقتصاد هامشي مرتكز على الخارج، جعل من هذه الجهة البؤرة الأولى للهجرة بالمغرب. فـ «مغاربة الشرق» يوجدون في كل مكان بالعالم: بأوروبا والمغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء، وبلدان الخليج العربي وبأمريكا الشمالية.

توقيع عقدة عمل : الهجرة تتمأسس

إن مغادرة الأعضاء النشيطين للأسر وللمجتمعات تم تعويضها بمجموعة من التكيفات أبرزتها دراسة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (حمدوش 2000) ، والتي لن نعود إليها هنا.
غير أن ميل المهاجرين إلى الاستقرار ببلدان الاستقبال (وبروز جيل ثاني نابع من الهجرة) يقوي خطر الانفصال التدرجي عن التزاماتهم اتجاه بلدانهم الأصلية ويطرح إذا تحديا أساسيا لبقاء أسر ومجتمعات الانطلاق. وهذا التحدي تواجهه الأسر وكذا السلطات العمومية المغربية عبر مسارين وثيقي الصلة تساهم فيهما جمعيات المهاجرين: مؤسسة الهجرة وتدويل شبكات الهجرة.
وهذا من الأسباب التي نرى فيها اليوم، انخراطا قويا في مسلسل متواصل لتحسين مستوى إعداد التراب والتنمية الجهوية

المهاجر : من الإختيار الفردي إلى العمل الجهوي

التي تأخذه الدولة على عاتقها ومختلف مؤسساتها (وعلى رأسها وكالة الجهة الشرقية والمركز الجهوي للاستثمار) من طرف مختلف مكونات المجتمع المدني المغربي، وخاصة جمعيات مهاجري المنطقة.

مبادرات هذه الجمعيات وأثرها على التنمية المحلية هي التي تهمنا هنا، فسوف نرصد تجربة ثلاث جمعيات[1] : جمعية أصدقاء تاوريرت، جمعية ورطاسة، تضامن وتنمية وفدرالية جمعيات فجيج مغرب – فرنسا. إننا لا ندعي بأن هذه الجمعيات تمثل كل الحركة الجمعوية للمهاجرين المغاربة بفرنسا المتحدرين من الجهة الشرقية، ولكن تم اختيارها وفق قدرتها على العمل وعلى تعبئة الموارد بفرنسا وبالمغرب[2] .

مبادرات جمعيات مهاجري الجهة الشرقية من أجل التنمية المحلية

إن تفعيل مبادرات من أجل تنمية الجهة الأصلية هي سلوك جديد جدا بالنسبة لجمعيات المهاجرين المتحدرين من الجهة، باستثناء جمعيات فكيك[3]. فإلى غاية 1999، كان انجاز مشاريع تنموية من طرف جمعيات الجهة الشرقية أمرا استثنائيا . فبالنسبة لهذه الجمعيات، فإن تعبئة الموارد تناسب الأهداف المتواضعة نسبيا التي حددتها إلى حد الآن. و ا لجمعيا ت الثلاثة تخصص جل وقتها لتنظيم أنشطة ترفيهية) سهرات احتفالية، زيارات ثقافية، دوريات رياضية، و ا جتما عية (إعلام حول تصحيح الوضعيات، نصائح للأسر المعرض أطفالها للانحراف) وثقافية (تنظيم مهرجانات أو مواسم)، لكنها تقضي أيضا وقتا طويلا في إعداد مشاريع تنموية لفائدة القرى الأصلية بمجهودات مضنية لإيجاد التمويلات لانجاز هذه المشاريع.

هذه الجمعيات الثلاثة تنتمي إلى شبكة هجرة – تنمية– ديمقراطية وتشارك في تنظيم منتدى التنمية المتضامنة–المغرب، بالتعاون مع الجمعيات الأخرى بالشبكة [4]. والمنتدى ملتقى سنوي حيث تقدم كل جمعية انجازاتها ومشاريعها الجارية. والهدف المعلن لهذه التظاهرة هو، أولا، تقديم أعمال هذه الجمعيات ببلد الاستقبال وإعطائها المزيد من الوضوح، وبعد ذلك التمكن من التبادل والتفكير المشترك حول إشكالية الهجرة والتنمية، وأخيرا الحفاظ على تماسك الجالية المغربية وإدراج جمعيات أخرى ومناضلين جدد.

وبفضل مشاريعها، فقد أضحت فدرالية جمعيات فجيج – مغرب فرنسا، في أعين الفجيجيين، فاعلا للتحول الاجتماعي. ويفسر ذلك عبر قدم هذه المؤسسة وطبيعة مشاريعها ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[5]. إن الدور الذي لعبه الزعماء في التجمعات المهاجرة – حيث تمكنوا من التغلب على الصراعات الداخلية بالقصور– كان حاسما في إحداث وديمومة الفدرالية[6] وبالتالي في تعبئة المتحدرين من فجيج بفرنسا. فالتماسك ينبني أيضا على الصبغة الموحدة لمشاريع الفدرالية، كالنقل الجماعي والتطهير، والطريقة الذكية التي أنجزت بها الفدرالية العديد من المشاريع، أزاحت كل تحفظات وانتقادات الساكنة المحلية وخلق فيها شعورا بالفخر. ومن جهة أخرى، فإن الرغبة، التي ظهرت من البداية، في إشراك ممثلي مختلف هيئات المجتمع الأصلي في مختلف مراحل المشاريع (اختيار المشروع، التمويل، التتبع)، مكن من إعطاء الشرعية المحلية للمنظمة. وهناك وثيقة رسمية [7] تعترف بالفدرالية كفاعل حاسم في التعاون اللامركزي بين جماعة فجيج والمجلس العام لـ سين سان دوني (Seine Saint – Denis). كما أن اجتماعات عديدة [8] نظمت لتحديد محاور التعاون المستقبلية مع مختلف المؤسسات المحلية (البلدية، الإقليم، الممثلين المحليين والجهويين لوزارة الصحة، والتربية الوطنية، والثقافة، والجمعيات المحلية) والفدرالية.

وقد مكنت هذه المقاربة من تحريك وحث الهيئات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وهكذا تتم دراسة العديد من المشاريع مع مختلف الفاعلين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، كالدعم المالي للمدرسة [9]، وتطهير القصور، وبناء قنوات السقي أو إحداث مسار سياحي لتشجيع الأنشطة التقليدية المحلية (الزريبة المحلية) أو أيضا تجهيز المدينة بالنقل الجماعي بشراكة مع المجلس العام لسين–سان–دوني. ويبدو أن هناك اتفاق ضمني قد حصل بين المهاجرين والمؤسسات المحلية. والفدرالية تمنح دعما ماليا، وتقنيا ولوجستيكيا، وفي المقابل، فإن المجموعات تتكفل بتقديم اليد العاملة وبصيانة الإنجاز. ومع ذلك، يمكن أن نطرح سؤالا عن قدرة الفدرالية والجماعات على القيام بالبعض من هذه المشاريع وتدبير آثارها، كما هو

الأمر بالنسبة للنقل الجماعي[10]. رغم أن هذا المشروع الأخير هو الذي كان يثير إجماع مسؤولي الفدرالية والمجتمع.

وفي المقابل، وفي مناطق تدخلها، فإن جمعيتي ورطاس للتضامن والتنمية وجمعية أصدقاء تاوريرت لا تعتبران بعد كفاعلين للتحول الاجتماعي. وفي الوقت الحالي، يتعلق الأمر أكثر بتأكيد انتماء المهاجرين لهذا الوسط الذي غادروه. ومع ذلك، فإن العلاقات بين جمعيات المهاجرين والمجموعات الأصلية لا تتلخص فقط في تحويلات مالية رمزية، لكنها تتوجه أيضا نحو تدعيم مشاريع للتنمية المحلية، كبناء أسوار للمدارس ومراكز لتصفية الدم[11]، ومركز سيوسيو ثقافي[12]، وتكوينات للمسئولين الجمعويين المحليين، أو فقط للأعمال الخيرية كتحمل أعباء العائلات والأطفال المعوزين [13].

ومع ذلك، فإن الساكنة المحلية واعية بأنها يمكن أن تعتمد، في حالة الأزمات، على تضامن وقدرات الجالية المهاجرة في جمع الأموال.

وهكذا، فقد تمكنت هذه الجمعيات مؤخرا من البرهنة بأنها بإمكانها تعبئة جالية المغاربة في الخارج بجمع الآلاف من الأورو لمساعدة قرى منطقة الحسيمة المنكوبة جراء الزلزال القوي لـ 24 فبراير 2004.

إن العلاقات بين المجموعات الأصلية والجمعيات حاسمة لإنجاح مشاريع المهاجرين. فالدراسات القليلة (ميبي 2005) التي تمت في هذا المجال، أظهرت بأن فشل مبادرات جمعيات المهاجرين هي إما مرتبطة بالاعتبار الضعيف للساكنة المحلية في اختيار وصياغة المشاريع، وإما لظهور نزاعات بين مسؤولي الجمعيات وممثلي المؤسسات التقليدية للمجتمع.

أثر هذه الجمعيات على التنمية المحلية للجهة الشرقية

إن « التنمية » مفهوم لا يخلق الإجماع حوله: فهو محمل بقيم قوية، ايجابية وسلبية. وعلماء الاقتصاد يعرفونه كتغيير نوعي يحدث تغيرات في بنية الاقتصاد يشمل التغيرات المؤسساتية، وتطور السلوكات والتغييرات التكنولوجية. وتختلف التنمية عن النمو الذي هو تغيير كمي على صعيد الاقتصاد والذي يقاس حسب الاستثمار، والإنتاج، والاستهلاك والمداخيل. وهذين المفهومين لا يؤديان إذا إلى نفس الواقع. في حين أن السوسيو انتروبولوجيا تعرف التنمية بأنها مجموعة المسارات الاجتماعية الناتجة عن عمليات إرادية لتحويل وسط اجتماعي، والتي تقوم بها مؤسسات أو فاعلين خارجيين لهذا الوسط، ولكنها تبحث على تعبئة هذا الوسط وتعتمد على محاولة تطعيم الموارد والتقنيات والمعارف. (إنه تعريف ساردان 1995، صفحة 7 بتصرف) والذي تبنيناه.

التراث : مجال استثمار الجمعيات

إن مهاجري الجهة الشرقية يعرفون أحسن من غيرهم مجتمعهم الأصلي، وقيمهم التقليدية، والضوابط الاجتماعية، واشتغالها الداخلي، الخ. وإضافة إلى ذلك، فقد اكتسبوا في بلدان الإقامة كفاءات جديدة – يمكنها أن تكون جمعوية، كتصور وتركيب المشاريع، وتنشيط العمليات– أو أكثر مهنية، كالتحكم في التكنولوجيات الجديدة: وهذه المعارف ترافقها كفاءة تسمى «الثقافة المتبادلة» والتي تحرك فضائين للمرجعية، ونظامين للتفكير، ونوعين مختلفين من الحياة. وبالتالي، فهم في أحسن وضع لتحفيز المجتمع المدني في البلد الأصلي، بفضل نسق عملهم المعتمد على شراكات محلية.

ومع ذلك، وبدون ديمقراطية تشاركية، يمكننا بصعوبة التحدث عن مبادرات التنمية «من الأسفل» يحملها المهاجرون أو السكان المحليون نفسهم. إن الديمقراطية المحلية تظل مفهوما حساسا جدا، لأنها ذات علاقة مباشرة مع الرهانات الحقيقية للسلطة المحلية والمركزية. وفي بلد في مرحلة انتقالية كالمغرب، فإن وجود هذه الديمقراطية ضروري لتحرير المبادرات الشخصية والطاقات الجماعية. والمستوى المحلي هو المستوى التي تكون فيه العلاقات بين القطاع العام والخاص أكثر كثافة وأكثر وضوحا في كل الميادين وبدون ديمقراطية، يكون من الصعب أن نتصور انخراط الساكنة المحلية حول مشروع يخدم الصالح العام. إن الديمقراطية التشاركية تعتبر كمبدأ أساسي، ولكن أيضا كشرط لا مناص منه بدونه لا تحقق التنمية المحلية والتنمية بشكل عام الأهداف المتوخاة.

تحتل جمعيات مهاجري الجهة الشرقية دورا حاسما في إدخال هذا السلوك الديمقراطي المحلي وتلقينه على صعيد الجهة، وذلك بفضل ديناميكيات الشراكات والمبادلات التي تخلقها بين الساكنة المحلية،

والجمعيات القروية والسلطات المحلية وأيضا بفضل الدفاع عن هذا المبدأ بالتعاون مع فاعلين آخرين بالمجتمع المدني المغربي لدى السلطات والهيئات الجهوية والوطنية المغربية.

وقد تعززت ديناميكية جمعية المهاجرين، خلال السنوات الأخيرة بواسطة سياسة التنمية المشتركة التي تتطلب مشاركة المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية في تدبير المشاريع التي تستفيد من دعم مالي من الحكومات الأوروبية. وبالتالي، فإن الأموال التي كانت سابقا تحول للحكام وللمسئولين الرسميين عن المشاريع، أصبحت اليوم مسيرة بشكل مشترك من طرف الجماعات اللامركزية والجمعيات المحلية أو الجهوية، والمنظمات غير الحكومية الوسيطة. وقد عرفت جمعيات مهاجري الجهة الشرقية، وكذا منظمات التضامن الدولية النابعة من الهجرة، كيف تستفيد من هذه التوجهات وكيف تنمي شراكات مع المنظمات غير الحكومية الفرنسية الكبرى كالتضامن العلماني «Solidarité Laïque»، ومؤسسة القس بيار «Abbé Pierre» وتنسيقية جنوب «Coordination–Sud»، ومنظمات أخرى. وقد استطاعت جمعية ورطاس للتضامن والتنمية وجمعية أصدقاء تاوريرت، أن تنجزا مركزيها السويسو ثقافيين، على التوالي ببركان وتاوريرت بفضل الدعم المالي لمؤسسة (CIMADE) .

خاتمـــــة

إن الجمعيات التي تحدثنا عنها أعلاه، أظهرت بأنها فاعل ومخاطب لا محاد عنه في مسلسل تنمية الجهة الشرقية. غير أن هذه الجمعيات تبقى محدودة في مجال محلي ضيق، مما يشكل عائقا أمام الحصول على دعم خارجي أوسع وفي تكوين فدرالية قادرة على تحقيق مشاريع ذات أهمية على الصعيد الجهوي.

وبمساعدة الدولة، فإن مسئولي جمعيات مهاجري الجهة الشرقية يسعون بالخصوص إلى فرض مكانتهم أكثر مما يبحثون عن التفاوض. وهناك اهتمام حقيقي من طرف الدولة اتجاه هذه الجمعيات يترجم عبر الرغبة في اشراكهم في التنمية المحلية. لكن على الدولة المغربية، من جهتها، أن تلتزم بدعم مبادرات هذه الجمعيات. وهذا الدعم ينبغي أن يأتي على شكل اقتراح حلول مناسبة للمشاكل التي تعترضها. وبوسع وكالة الجهة الشرقية أن تلعب دورا حاسما على هذا المستوى.

ويتبين من كل المعطيات بأن إسهام مغاربة الخارج بالنسبة لبلدهم الأصلي ومساهمتهم في تنميته هامة، وقد تكون أهم إذا كانت الظروف مناسبة، سواء في البلد الأصلي أو في بلد الاستقبال.

وقد تمكن تسهيلات أكبر من نواحي مختلفة (قانونية، إدارية، مالية...) المهاجرين من تنمية سلوكاتهم لفائدة تنمية مشتركة عادلة ومنصفة.

(1) لقد كانت هذه الجمعيات موضوع دراسة تم القيام بها بفرنسا بين 2004 و 2008. أنظر زهير بلحمو (2008). الجمعيات السوسيو اقتصادية للمهاجرين المغاربة بفرنسا بين دول الاستقبال والدول الأصلية، أطروحة الدكتوراه في السوسيولوجيا، جامعة باريس .

(2) الجمعيات الثلاثة مقرها بالجهة الباريسية وتتدخل على التوالي بورطاس | بركان، تاوريرت وفجيج.

(3) الممارسة الجمعوية عند الفجيجيين قديمة بفرنسا. قبل إحداث فدرالية الجمعيات الفيجيجية، المغرب فرنسا سنة 2001، كان للفجيجيين جمعيات غير منظمة و»وصناديق المدارس» لتمويل المدارس الابتدائية لفجيج.

(4) شبكة هجرة – تنمية – ديمقراطية تضم 18 جمعية مغربية وفرنسية.

(5) فدرالية جمعيات فجيج مغرب فرنسا في رصيدها :
– إيصال حافلات ؛
– تكوين في مجال الإعلاميات لمستخدمي بلدية فجيج ؛
– التكوين في مجال الفلاحة لأعضاء جمعيات فجيج ؛
– تكوين مستخدمي المكتبة البلدية لفجيج ؛
– تكوين الشباب الفجيجيين في إحداث المقاولات ؛
– تبادل الشباب بين إعداديتين (مغرب – فرنسا) ؛
– تطهير بعض قصور فجيج ؛
– تنظيم أوراش دولية لفرنسيين شباب ؛
– المشاركة في التطهير في إطار التعاون اللامركزي بين مدينة فجيج والمجلس العام لسين – سان – دوني.

(6) فدرالية جمعيات فجيج منظمة ذات هدف غير تكسبي أسست في 2001 من طرف مواطنين متحدرين من فجيج ومستقرين بفرنسا.

(7) بروتوكول تعاون لامركزي موقع بين جماعة فجيج والمجلس العام لسين – سان – دوني، يوم 8 يونيو 2008.

(8) انظر : محضر المهمة بفجيج، أبريل 2003 ، «وضع آلية دعم لإحداث أنشطة بفجيج». المجلس العام لسين سان دوني وبلدية فجيج.

(9) المهاجرون الفجيجيون سبق أن وضعوا منذ السبعينات والثمانينات صناديق المدارس من أجل دعم المدارس الابتدائية والأطفال المعوزين.

(10) عهد تسيير النقل الجماعي لبلدية فجيج، لكنها سرعان ما عرفت صعوبات مالية.

(11) إحدى انجازات جمعية أصدقاء تاوريرت، سنة 2006، بشراكة مع الجمعية الفرنسية «معدات طبية بلا حدود».

(12) إحدى انجازات جمعية ورطاس للتضامن والتنمية ببركان بشراكة مع المجلس الجهوي لايل دو فرانس (Ile – de- france) و CIMADE في 2007.

(13) تعرب جمعية أصدقاء تاوريرت 9 تلاميذ متحدرين من العائلات الأكثر عوزا بتاوريرت.

المراجـــع

أسيدون،ا، 1992. النظريات الاقتصادية للتنمية، باريس، لا ديكوفرت

بنحمو، ز، 2008. الجمعيات السوسيواقتصادية للمهاجرين المغاربة بفرنسا بين دول الاستقبال والبلد الأصلي، أطروحة دوكتوراه في السوسيولوجيا، جامعة باريس 8

المجلس العام لسين سان دوني وبلدية فجيج "وضع آلية لدعم احداث أنشطة بفجيج". تقرير عن مهمة بفجيج، أبريل 2003، . حمدوش، ب. 2000. المغاربة المقيمين بالخارج : بحث سوسيو اقتصادي. الرباط، بحث المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي، مطبعة المعارف الجديدة

ميبي، ا2005. مكانة جمعيات المهاجرين في التضامن الدولي. رسالة دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في التنمية، التعاون الدولي والعمل الانساني. جامعة باريس 1 بانتيون سوربون

بروتوكول التعاون اللامركزي موقع بين جماعة فجيج و المجلس العام لسين سان دوني في 8 يونيو 2008

ساردان، ج.ب.أ، 2005، الانتروبولوجيا والتنمية. دراسة في الانتروبولوجيا الاجتماعية للتغيير الاجتماعي، باريس، كارتالا.

بمجلة oriental.ma
تساهم وكالة الجهة الشرقية
في تكوين وتداول المعرفة

مجلة oriental.ma

يمكن تحميل مجلة oriental.ma على www.oriental.ma

خارج السلسلة

كتب جميلة

مجموعة دراسات وأطروحات

الجهة الشرقية، عصرية بطبعها
www.oriental.ma

إحداث مجمع رقمي
في خدمة التنمية الجهوية

mpcom

للجميع ولتقليص الهوة الرقمية
للانفتاح على العالم وفك العزلة

الجهة الشرقية تضع الشبكة الإلكترونية في خدمة التنمية الجهوية، وفي متناول الجميع (بفضل مولد المواقع)، لفائدة مغاربة العالم والمقاولات الصغرى والمتوسطة وحتى المقاولات الصغيرة جدا وللجمعيات والتعاونيات والمستثمرين بكافة أنحاء العالم.
وكالة الجهة الشرقية تطبق توجهات المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية على الشبكة الإلكترونية.

إعطاء الانطلاقة للمواقع التالية :
النسخة الثانية لموقع **oriental.ma** مع "مولد المواقع" • البوابة الجهوية **orientalmarocain.com**
التلفزة على الشبكة الإلكترونية **orientalmarocain.tv** • موقع سياحي لكل إقليم **orientaltourisme.com**

إعطاء الإنطلاقة في المستقبل القريب للمواقع التالية :
orientaldeveloppement.com • orientalcarrieres.com • orientalcultures.com
orientaltechnologies.com • 2millionsdorientaux.com • generationoriental.com

وكالة الجهة الشرقية

الجهة الشرقية • المملكة المغربية